منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

التقرير السنوي

٢٠١٧

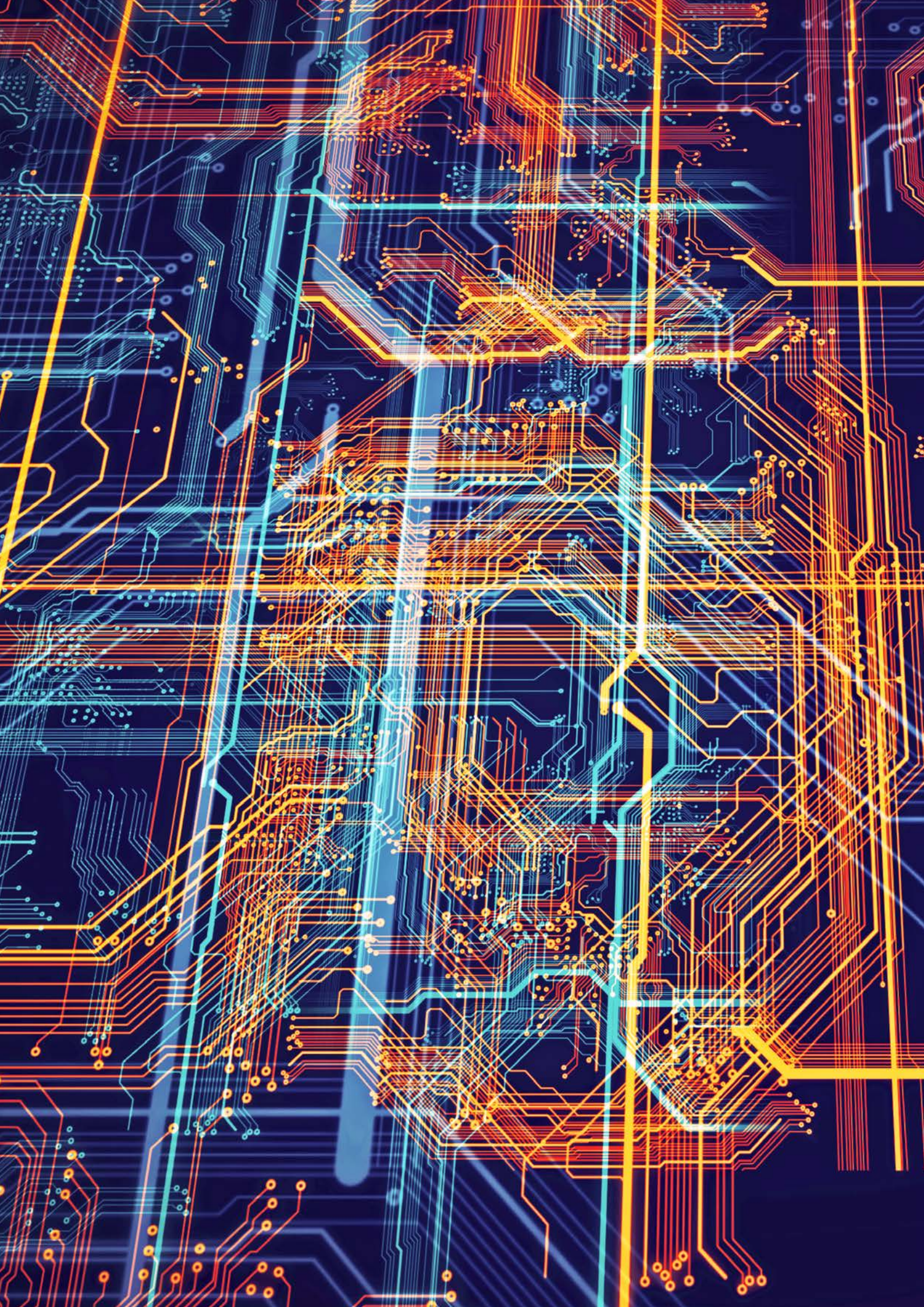

التقرير السنوي
٢٠١٧

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية
فيينا، ٢٠١٨

تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٧؟

© اليونيدو ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.

هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدَمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمَّنها على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأيِّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تطوُّرها. والتسميات من قبيل "متقدِّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبِّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. ولا يعني ذِكرُ أسماء شركات أو منتجات تجارية أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

تفي صيغة التقرير السنوي هذه بالمتطلَّبات الخاصة بتقارير المنظمة التي ينصُّ عليها قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض السياساتي الشامل الرباعي السنوات للأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وإطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦–٢٠١٩ الذي أحاط به المؤتمر العام علماً في قراره م ع–١٦/ق–١.

جميع المبالغ المالية المذكورة في التقرير مقوَّمة بدولار الولايات المتحدة، ما لم يرد خلاف ذلك. والإشارات إلى "أطنان" تعني أطناناً مترية، ما لم يرد خلاف ذلك.

جميع حقوق الصور محفوظة لليونيدو ©، UN Photo، iStock.com، Photodisc، Shutterstock، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، ما لم يرد خلاف ذلك.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

الورق المستخدَم للصفحات الداخلية لهذا المنشور حائز على تصديق مجلس رعاية الغابات (نظام تسلسل العهدة) وبرنامج اعتماد الشهادات الحرجية (نظام تسلسل العهدة).

النصُّ الكامل للتقرير متاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.unido.org.

ISSN 1020-7708
Distribution: GENERAL
IDB.46/2-PBC.34/2 2018
ARABIC
Original: ENGLISH

التذييلات (متاحة على الإنترنت في الموقع التالي: www.unido.org)

الإحصاءات التشغيلية • صافي قيمة مشاريع التعاون التقني الموافق على تمويلها من التبرُّعات في عام ٢٠١٧ • تقديم المساعدة التقنية إلى أقلِّ البلدان نموًّا • البرنامج العادي للتعاون التقني • برنامج الشراكات القُطرية • تعيين أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية • الاتفاقات والترتيبات الأخرى التي أبرمتها اليونيدو في عام ٢٠١٧ • العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية القُطرية التي نظَّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في عام ٢٠١٧ • التمثيل الميداني • استعراض عام للقوة العاملة لدى اليونيدو • تنمية قدرات الموظفين • الإحصاءات الصناعية • قائمة أنشطة التعاون التقني

المحتويات

تمهيد من المدير العام v
اليونيدو بإيجاز vii
الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو viii

الأنشطة العالمية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ١

تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢
إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ٢
العمل الإحصائي بشأن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة ٢
التواصل مع مجموعة العشرين ومجموعة البريكس ٣
دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤
مشاركة اليونيدو في آلية تيسير التكنولوجيا ٤

تحقيق الرخاء المشترك ٥

الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية ٦
النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية ٨
الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات ٩

النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية ١٣

الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ١٤
القدرات التنافسية التجارية ومسؤولية الشركات ١٧
تنمية مهارات تنظيم المشاريع ١٨

الحفاظ على البيئة ٢١

الإنتاج الصناعي المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلَّة انبعاثات الكربون ٢٢
سبل الحصول على الطاقة النظيفة من أجل الاستخدام الإنتاجي ٢٤
تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف ٢٨

الآفاق الإقليمية ٣١

أفريقيا ٣٢
المنطقة العربية ٣٤
آسيا والمحيط الهادئ ٣٦
أوروبا وآسيا الوسطى ٣٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي ٤٠

الأولويات الشاملة لعدَّة مجالات ٤٣

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٤٤
الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ٤٦
المشورة والبحوث والإحصاءات بشأن السياسات الصناعية ٤٧

إدارة خدمات اليونيدو ٤٩

التمويل المقدَّم لأنشطة التعاون التقني ٥٠
الموظفون ٥١
الخدمات القانونية ٥٢
خدمات التكنولوجيا والمعلومات ٥٣
المشتريات ٥٣
إدارة المباني ٥٤

إدماج الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج لليونيدو ٥٥

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٥٦
الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء ٥٦

المرفق الأول– الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء ٥٩

الشق الأول– النتائج الإنمائية ٦٠
الشق الثاني– أداء المنظمة ٧١

المرفق الثاني– الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨–٢٠٢١ ٧٨

المختصرات ٧٩
هيكل اليونيدو التنظيمي ٨٠

تمهيد
من المدير العام

إنه لمن دواعي عظيم سروري أن أعرض تقرير اليونيدو السنوي لعام ٢٠١٧، وقد كان عاماً نشطاً آخر بالنسبة إلى المنظمة.

ففي بداية العام، رحَّبنا بأنطونيو غوتيريش على رأس الأمم المتحدة، وهو قائد متحمِّس لخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها مفتاح التصدِّي للتحدِّيات العالمية الراهنة، ومتطلِّع إلى إحداث تحوُّل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل خدمة المحتاجين على نحو أفضل. وإنني أشاطره رؤيته، وأدعم جهوده لمعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة.

وقد كان الاستعراض المتعمِّق الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي قام به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي أسهم فيه مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو إسهاماً كبيراً، مهمًّا بالنسبة لليونيدو، لأنه تضمَّن استعراضاً متعمِّقاً للهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي السنة الأولى التي تلت اتخاذ قرار الجمعية العامة بشأن عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا، نظَّمت اليونيدو، بوصفها الوكالة الرائدة في تنفيذه، أحداثاً رفيعة المستوى في نيويورك وفيينا حظيت بحضور جيِّد. وبغية ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات على أرض الواقع، أكَّد الشركاء الرئيسيون في بيان مشترك على تمسُّكهم بالاضطلاع ببرامج مشتركة في هذا الصدد.

ولا يزال برنامج الشراكة القُطرية يشكِّل حلَّ المنظمة الكبير الأثر والقائم على الشراكات لجعل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة واقعاً ملموساً في أفريقيا وخارجها.

وفي نهاية عام ٢٠١٧، وسَّعنا نطاق المرحلة التجريبية لبرنامج الشراكة القُطرية بحيث تشمل منطقتين إضافيتين، وهما: كمبوديا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقيرغيزستان في أوروبا وآسيا الوسطى. وسيُستحدث آخر البرامج التجريبية للشراكة القُطرية في المنطقة العربية في عام ٢٠١٨.

ومن أجل تعزيز المبادرات الرئيسية مثل عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا وبرامج الشراكة القُطرية، سنواصل الاستفادة من أسس تعاوننا الراسخ مع الشركاء في التنمية، بما فيهم الدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة ومجموعة العشرين ومجموعة البريكس.

وفي عام ٢٠١٧، استفادت اليونيدو مجدَّداً من دورها كمحفل جامع من أجل معالجة المسائل المستجدَّة. ومن بين هذه المسائل المهمة بالنسبة لنا جميعاً أثر الثورة التكنولوجية الجديدة، المعروفة باسم "الثورة الصناعية الجديدة"، على العمالة. وفي هذا السياق، شاركنا في تنظيم أول مؤتمر قمة عالمي للصناعة التحويلية والتصنيع في أبو ظبي في آذار/مارس.

ولطالما اعتبرت اليونيدو الابتكارَ أساسيًّا لتحسين الإنتاج المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد ولزيادة المخرجات والإنتاجية، فهو يسهم في الحدِّ من التلوُّث ويساعد على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ. ولذلك، واصلت اليونيدو في عام ٢٠١٧ تعزيز الاقتصاد الدائري والصناعة الخضراء كمفهومين من شأنهما أن يجعلا الإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة.

وشدَّد منتدى فيينا الخامس للطاقة، الذي حضره مشاركون من ١٢٨ بلداً، على الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والطاقة والتنمية والمناخ، وأعدَّ اتفاقاً بشأن ١٠ رسائل رئيسية بشأن دور الطاقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

ومن الناحية التشغيلية، يسرُّني بصفة خاصة أن أشير إلى أنَّ اليونيدو تفوَّقت على أدائها السابق، إذ بلغت قيمة أنشطة التعاون التقني المنفَّذة في عام ٢٠١٧ رقماً قياسيًّا لم يسبق له مثيل، قدره ٢٠٥,٥ ملايين دولار. وفي الوقت نفسه، زادت التبرُّعات المقدَّمة لتنفيذ البرامج للسنة السادسة على التوالي، حيث بلغت ٢١٧,٩ مليون دولار. وفي حين أنَّ هذه الأرقام قد لا تجسِّد بشكل كامل إسهام اليونيدو في النتائج والآثار المحقَّقة على صعيد التنمية، فإنَّ نمو الأرقام الخاصة بالإنجاز وتزايد التبرُّعات يشيران بالفعل إلى ارتفاع إنتاجية المنظمة وكذلك مدى الثقة التي يضعها المانحون والمستفيدون على السواء في فعاليتها.

وكان من المشجِّع أيضاً ملاحظة الدعم القوي الذي قدَّمه المشاركون في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو في تشرين الثاني / نوفمبر، سواء من حيث مناقشاتهم الاستباقية بشأن قرارات مهمة تتعلق بعملنا أو اهتمامهم بالأحداث الجانبية والمعارض المبتكرة.

والأهمُّ بالنسبة للمنظمة كان الموافقة على البرنامج والميزانيتين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وكذلك الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، باعتبارهما الوثيقتين الاستراتيجيتين الرئيسيتين اللتين ستوجِّهان عملنا في السنوات المقبلة. ولا نزال، بفضل الدعم المالي والسياسي القوي الذي نحظى به من الدول الأعضاء، ملتزمين بقيم الكفاءة والفعالية والتوجُّه نحو تحقيق النتائج والشفافية.

واستجابةً للثقة التي وضعتها الدول الأعضاء في المنظمة، فإننا نواصل تحسين سبلنا للإبلاغ عن الأداء التنظيمي والنتائج الإنمائية. وترد في المرفق معلومات كمية عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء. وقد اتُّخذت هذا العام أيضاً خطوات مهمة صوب الإطار المتكامل المقبل بشأن النتائج والأداء، بما يجسِّد العناصر الجديدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، ويوفِّر أداةً محسَّنةً للاطِّلاع على مساهمة المنظمة الفريدة في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وسيتناول تقريرنا السنوي المقبل، الذي سيغطِّي عام ٢٠١٨، في مجمله الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ الذي أُقرَّ حديثاً باستخدام الإطار المتكامل المحدَّث بشأن النتائج والأداء.

ولا يسع المجال في هذا التقرير، بالنظر إلى ضرورة الإيجاز فيه، لتقديم عرضٍ وافٍ لجميع إنجازات اليونيدو أثناء السنة. ومع ذلك، فإنني آمل أن تقدِّم الأمثلة على عملنا في عام ٢٠١٧ المعروضة هنا دليلاً واضحاً على مساهمة اليونيدو في خطة عام ٢٠٣٠.

وفي الختام، أودُّ أن أؤكِّد مجدَّداً على أنَّ الإنجازات المبيَّنة بإيجاز في هذا التقرير ما كانت لتتحقَّق لولا الدعم السخي الذي نلقاه من شركائنا. وإذ أعبِّر عن مشاعر الامتنان لما حظيت به من شرف وامتياز قيادة هذه المنظمة الرائعة لفترة ولاية ثانية، فإنني أشكركم وأعوِّل على استمرار دعمكم لليونيدو.

لي يون، المدير العام لليونيدو

اليونيدو بإيجاز

أُنشئت **اليونيدو** في عام ١٩٦٦، وأصبحت وكالةً متخصِّصةً من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥

لدى المنظمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،
١٦٨ دولةً عضواً
www.unido.org/member_states

أُعيد تعيين **لي يون** (الصين) لفترة ثانية مديراً عامًّا لليونيدو في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

بلغت قيمة أنشطة التعاون التقني المنفَّذة في عام ٢٠١٧
٢٠٥,٥ ملايين دولار

يتمثَّل الهدف الرئيسي في تعزيز
التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة
في البلدان النامية والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية

تحفِّز اليونيدو التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال:

- تحقيق الرخاء المشترك
- تطوير القدرة التنافسية الاقتصادية
- الحفاظ على البيئة

- التعاون التقني
- توفير الخدمات التحليلية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات
- الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير وبالجودة
- عقد الاجتماعات بشأن نقل المعارف والشراكات والربط الشبكي

يعمل لدى اليونيدو
٦٥٦ موظفاً
٥٧٪
٤٣٪
إلى جانب ١٥٨٨ استشاريًّا بموجب عقود اتفاقات الخدمة الفردية من ١٣٩ بلداً (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)

٢١٧,٩ مليون دولار
صافي **التبرُّعات** في عام ٢٠١٧ من أجل تنفيذ المشاريع، حيث تبلغ قيمة حافظة المشاريع قيد الإعداد **٤٩٥,٥ مليون دولار**

٨٦,٢ مليون يورو
ميزانيتا اليونيدو العادية والتشغيلية في عام ٢٠١٧

لدى اليونيدو، علاوة على مقرها الكائن في **فيينا**، مكاتب في **بروكسل** و**جنيف** و**نيويورك**.

وتتألَّف شبكتها الميدانية من ٤٧ مركزاً إقليميًّا وقُطريًّا ومكتباً إقليميًّا وقُطريًّا، تغطي **١٥٦ بلداً**

لدى **اليونيدو مكاتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا** في **تسعة أماكن** (بون، بيجين، روما، سيول، شنغهاي، طوكيو، لاغوس، المنامة، موسكو). وتقع **المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف** التابعة للشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في ٦٣ بلداً.

برنامج الشراكة القُطرية:
إثيوبيا، بيرو، السنغال، قيرغيزستان، كمبوديا

	المؤتمر العام	مجلس التنمية الصناعية	لجنة البرنامج والميزانية
الحاضرون	جميع الدول الأعضاء	٥٣ عضواً	٢٧ عضواً
تواتر الانعقاد	مرة كل سنتين	مرة كل عام	مرة كل عام
الدورة المقبلة	٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	١٩-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو

فيينا، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الشراكة من أجل التأثير
تحقيق أهداف التنمية المستدامة

جمعت الدورة السابعة عشرة **للمؤتمر العام لليونيدو** ٧٠٠ مشارك، بمن فيهم السيدة ماري لويز كوليرو بريكا، رئيسة جمهورية مالطة، والسيدة دوريس لوثارد، رئيسة الاتحاد السويسري، والسيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وشهد المؤتمر إعادة تعيين السيد لي يون لفترة ثانية مديراً عامًّا للمنظمة.

الأحداث الرئيسية

- القيادات النسائية العالمية تتكلَّم
- "نهج برنامج الشراكة القُطرية: تطوُّر الشراكات من أجل تحقيق أثر أكبر" في إطار المنتدى السادس للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة
- الاجتماع الرابع للجهات المانحة
- حدث "تيدكس" (الأول على الإطلاق في مركز فيينا الدولي، وقد نُظِّم حول موضوع "الاقتصاد الدائري")
- الثورة الصناعية الرابعة: الفرص الكامنة وراء التحدِّيات
- الشراكة من أجل التأثير: النهوض بالمساواة بين الجنسين في الصناعة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠
- إطلاق تقرير التنمية الصناعية ٢٠١٨
- مساعدة أفريقيا على القفز بالتنمية الصناعية لديها (مع التركيز على عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا)
- معرض يتألَّف من خمسة أحياز مختلفة:
  - حيِّز الابتكار
  - ركن معارف بشأن المدن المستدامة، والمجمَّعات الصناعية، والتكنولوجيا الأحيائية، والهجرة، والثورة الصناعية الرابعة، والاقتصاد الدائري، واليونيدو حول العالم، والمساواة بين الجنسين
  - حيِّز الربط الشبكي
  - حيِّز الشباب
  - حيِّز الوسائط الرقمية

» www.unido.org/gc17/

١

الأنشطة العالمية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

تسلِّم خطة عام ٢٠٣٠ بالدور الحاسم للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وبمساهمة اليونيدو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر وضوحاً من أيِّ وقت مضى. كما تؤكِّد نتائج العديد من الأحداث الرفيعة المستوى المشار إليها في هذا التقرير على أهمية ولاية اليونيدو ورسالتها. ومن بين هذه النتائج الاستعراض الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أجراه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي شمل أيضاً استعراضاً متعمِّقاً للهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وخلص إلى أنَّ التصنيع "محرِّك رئيسي للتنمية الاقتصادية والعمالة والاستقرار الاجتماعي".

تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى

اكتسى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧ أهميةً خاصةً بالنسبة لليونيدو حيث شهد أول استعراض متعمِّق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغيِّر"، وشمل استعراضاً للهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وفي نيسان/أبريل، واستجابةً لدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدَّم مجلس التنمية الصناعية وثيقة مدخلات موضوعية عن مساهمة اليونيدو في خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف والغايات ذات الصلة بالصناعة.

وفي تموز/يوليه، وأثناء اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في نيويورك، نظَّمت اليونيدو حدثاً مع مكتب الأمم المتحدة للممثِّل السامي لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والنمسا وزامبيا عن "تسريع وتيرة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان النامية غير الساحلية من خلال التحوُّل الهيكلي: متابعة السياسات العامة ذات الصلة بالبنية التحتية والتصنيع".

ويسَّرت اليونيدو أيضاً إعداد مذكرة معلومات أساسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى عن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وأعدَّت اليونيدو، بصفتها إحدى الجهات الست المتشاركة في قيادة المنتدى، المذكرة استناداً إلى مدخلات مجمَّعة ساهم بها ١٢ كياناً شقيقاً آخر تابعاً للأمم المتحدة.

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/14570Industrial_Development_Board_of_UNIDO.pdf

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

أصدر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في السنة الأولى من ولايته، وثيقةً استراتيجيةً على نطاق المنظومة تقدِّم توصيات من أجل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وعلى النحو المنصوص عليه في القرار A/RES/71/243، جرى خلال النصف الأول من العام رسم خريطة على نطاق المنظومة للمهام والقدرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ووفَّرت اليونيدو مدخلات بشأن ولايتها ومساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشمل التقرير الناتج ٣٨ توصيةً وتدبيراً.

واستناداً إلى هذه النتائج وسلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيدو، أصدر الأمين العام تقريراً ثانياً في كانون الأول/ديسمبر يبيِّن "التغييرات الرئيسية المطلوبة لكفالة أن يتَّسم الدعم المقدَّم إلى خطة عام ٢٠٣٠ بمزيد من الاتِّساق والمساءلة والفعالية". وترسم الوثيقة مساراً للتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالاستفادة من مواطن القوة لدى كل كيان، وتسريع اتِّساق العمل مع متطلبات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي.

اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين، نيسان/أبريل ٢٠١٧

العمل الإحصائي بشأن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة

في عام ٢٠١٦، عيَّنت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة اليونيدو، بالنظر إلى ولايتها القائمة منذ زمن طويل لتعهُّد الإحصاءات الصناعية في جميع أنحاء العالم ودورها الفريد في نظام الإحصاءات الدولي، كوكالة وصيَّة على ستة مؤشرات ذات صلة بالصناعة ضمن إطار الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل المؤشرات المحدَّدة أرقاماً بشأن القيمة المضافة الصناعية، والعمالة في الصناعة، والصناعات الصغيرة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والصناعة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة والمتقدِّمة. وفي إطار هذا الدور، توفِّر اليونيدو البيانات لقاعدة البيانات العالمية بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد ساهمت في تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧، الذي نُشر في حزيران/يونيه.

وتقيم اليونيدو، إضافةً إلى مشاركتها في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، اتصالات مباشرة مع المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية المعنية بتنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل معالجة محدودية توافر البيانات، تعتزم اليونيدو مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز جمع ومعالجة ونشر البيانات المتصلة بالمنشآت الصناعية الصغيرة في البلدان النامية.

› https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

التواصل مع مجموعة العشرين ومجموعة البريكس

واصلت اليونيدو، استناداً إلى تواصلها مع مجموعة العشرين في عام ٢٠١٦، وخاصة من خلال تقرير التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموًّا المعد للعرض على الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، الإسهام في المداولات بشأن أفريقيا والتصنيع في إطار الرئاسة الألمانية للمجموعة في عام ٢٠١٧.

وكان التزام مجموعة العشرين القوي بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل ذات الصلة التي اعتُمدت في مؤتمر قمة عام ٢٠١٦ بمثابة أساس تستند إليه اليونيدو وشركاؤها، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكيانات الأمم المتحدة المشارِكة، للتشديد على أهمية التصنيع وخطة التنمية الاقتصادية في مسارات عمل مجموعة العشرين. وفي هذا السياق، ساهمت اليونيدو بتحليل لدور الثورة الصناعية الرابعة في تقرير أعدَّته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لفائدة مجموعة العشرين يدرس الفرص والتحدِّيات أمام ثورة الإنتاج المقبلة.

ويقيم اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا، الذي أُطلق في آذار/مارس من أجل تعزيز الاستثمار الخاص في أفريقيا، روابط وثيقة مع برنامجيْ الشراكة القُطرية التابعَيْن لليونيدو في إثيوبيا والسنغال. وتعتزم اليونيدو مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين خطة مجموعة العشرين وجهودها للتعاون المتعدِّد الأطراف بالتشاور مع الرئاسة المقبلة.

كما شهدت اليونيدو تعزيز تعاونها مع مجموعة البريكس للاقتصادات الصاعدة الرئيسية الخمسة في عام ٢٠١٧. وفي شباط/فبراير، دُعيت اليونيدو إلى الانضمام إلى فريق الاتصال التابع لمجموعة البريكس المعني بالمسائل الاقتصادية والتجارية. وفي آب/أغسطس، قدَّمت اليونيدو تقريراً مشتركاً مع مركز التجارة الدولية بشأن تطوير التجارة الإلكترونية إلى الاجتماع السابع لوزراء التجارة في بلدان مجموعة البريكس. وسبق ذلك اجتماعُ وزراء الصناعة لبلدان المجموعة الذي اعتمد خطة

مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات

كان من بين الأحداث البارزة في عام ٢٠١٧ مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي ركَّز على تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالمحيطات. وكمساهمة في المؤتمر، نظَّمت اليونيدو وشركاؤها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم من إسبانيا والنمسا، حدثاً جانبيًّا لاستعراض الصلة بين الطاقة وإدارة النفايات وحماية المياه الساحلية والبحرية والعذبة. وركَّز حدث جانبي آخر، نُظِّم بالاشتراك مع السودان والنرويج، على تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموًّا التي تتَّسم بضعف البيانات وتدنِّي القدرات المؤسسية، استناداً إلى تجارب أحد مشاريع اليونيدو في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك البحرية في ولاية البحر الأحمر في السودان.

اليونيدو في نيويورك

اتَّسمت السنة المستعرَضة بكونها نشطة بشكل ملحوظ بالنسبة لليونيدو في نيويورك. ففي كانون الثاني/يناير، في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت اليونيدو في تنظيم حدث جانبي بشأن تمكين تنظيم المشاريع الاجتماعية، ولا سيَّما المشاريع التي يقودها الشباب، واستخدام التكنولوجيات المبتكرة من قبيل سلسلة الكتل والعملات الرقمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وفي شباط/فبراير، نظَّمت اليونيدو، بوصفها عضواً جديداً في الفريق العالمي المعني بالهجرة، حدثاً بشأن "التصدِّي لتحدِّيات الهجرة من الجانب الاقتصادي"، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبعثتين الدائمتين للسنغال ومالطة. وفي الاجتماع التالي مع مجموعة أصدقاء التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أكَّد المدير العام أن الهجرة توفِّر فرصاً اقتصادية على اعتبار أن المهاجرين هم أيضاً عوامل للتنمية ويسهمون في زيادة رفاه المجتمعات.

واحتفالاً بـ"يوم التصنيع في أفريقيا" في نيويورك، عقدت اليونيدو وبعثة المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا حلقة نقاش بشأن التنمية الصناعية في أفريقيا. وركَّزت حلقة النقاش على الفرص التي يمكن أن يؤتيها إنشاء منطقة فعَّالة ومستدامة للتجارة الحرة القارية، مع تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤدِّيه التنمية الصناعية في إقامة منطقة التجارة الحرة القارية وتحقيق النمو الطويل الأجل في أفريقيا.

وفي أيلول/سبتمبر، نظَّمت اليونيدو وشركاؤها حدثاً مشتركاً رفيع المستوى لمناقشة تنفيذ عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا، مع التركيز على كيفية تعزيز الالتزامات من أجل تمويل برامج العقد ومشاريعه وتدخُّلاته.

عمل من أجل تعميق التعاون الصناعي بين بلدان المجموعة. وقد صنَّف الاجتماع اليونيدو بوصفها شريكاً ذا خبرات شاملة، ودعا إلى تعزيز التعاون مع المنظمة في مجالات مثل بناء القدرات والتعاون التقني والتشاور في مجال السياسات لتعزيز التنمية الصناعية في بلدان البريكس.

دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ركَّز الاجتماع الخاص لعام ٢٠١٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي حظي بدعم اليونيدو، على "الابتكارات في تنمية البنى التحتية وتعزيز التصنيع المستدام". وقد سلَّط الضوء على أهمية الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة وأوجه ارتباطه بالأهداف والغايات الأخرى. وحُدِّد تعزيز الشراكات الدولية والتعاون الإنمائي، بما يزيد من سبل الوصول إلى التمويل وتدابير التخفيف من حدَّة المخاطر والخبرات الفنية، ضمن الحلول الكفيلة بالتصدِّي للتحدِّيات الراهنة. ونُوقِش نموذج برنامج الشراكة القُطرية ومبادرة تسريع الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية المحدَّثة (3ADI+) باعتبارهما نموذجين تقودهما منظومة الأمم المتحدة وتملكهما الحكومات. وكان الاجتماع تتويجاً لعدَّة أشهر من الأعمال التحضيرية الفنية التي اضطلعت بها اليونيدو، بما فيها حدثان تحضيريان، في داكار (٢٦ آذار/مارس)، وفيكتوريا فولز، زمبابوي (٢٤-٢٦ نيسان/أبريل).

مشاركة اليونيدو في آلية تيسير التكنولوجيا

شاركت اليونيدو، كعضو مؤسس في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بنشاط في المنتدى السنوي الثاني للعلم والتكنولوجيا والابتكار، كمدير للمناقشة العالمية عبر الإنترنت بشأن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٣ و٥ و٩ و١٤، وكمركز تنسيق لدورة بشأن الأولويات الرئيسية للاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى هامش المنتدى، تشاركت اليونيدو مع البعثة الدائمة لفنلندا في نيويورك والاتحاد الدولي للاتصالات في تنظيم حدث جانبي بشأن الآثار المترتِّبة على التكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بمستقبل الصناعة التحويلية. وجرت مناقشة سبل تضييق الفجوة بين الأمم الأبطأ والأسرع تصنيعاً، ودور الأمم المتحدة في تيسير استخدام التكنولوجيات الجديدة، والتكيُّف مع الثورة الصناعية الرابعة لتحسين الظروف في أقلِّ البلدان نموًّا.

٢

تحقيق الرخاء المشترك

انخفضت مستويات الفقر العالمي في العقود الأخيرة، بيد أنَّ المكاسب لم تنتشر على نحو متكافئ. فلا يزال غالبية الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية التي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية والعمل المدرِّ للدخل، وحيث تتأثَّر النساء والشباب على نحو غير متناسب في كثير من الأحيان. كما يؤدِّي نقص التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الحدِّ من القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والأزمات الطبيعية والنزاعات.

وتستخدم اليونيدو خبرتها العريقة في تحسين العمليات الزراعية والصناعة التحويلية الخفيفة للمساعدة على زيادة الإنتاجية والدخل على حدٍّ سواء، ولا سيَّما من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مشاركة النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية. وتعزِّز اليونيدو، من خلال هذه الأنشطة، التي تستكملها ببرامجها المتعلقة بفترات ما بعد الأزمات والأمن البشري، النمو الشامل للجميع والمستدام، بما يتيح تقاسم منافع الرخاء على نحو أكثر إنصافاً ودعم التقدُّم المحرز نحو تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتصلة به.

الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٥ المساواة بين الجنسين
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

لكي يكون التصنيع شاملاً للجميع ومستداماً حقًّا، ولكي يضطلع بدور في القضاء على الفقر بجميع أشكاله، يجب أن يتيح الفرص للجميع وتُوزَّع فوائده على المجتمع بكافة أطيافه.

وفي البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يعني ذلك في كثير من الأحيان التركيزَ على الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية. وبشكل عام، فإن مستويات الفقر آخذة في الانخفاض، وإن ظلَّ الفقر بشكليه المعتدل والمدقع من المسائل الخطيرة. ويتركَّز هذان النوعان من الفقر خارج المدن، إذ يعيش ٧٥ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية التي تتَّسم بإنتاجية منخفضة، وبافتقار النشاط الاقتصادي المحلي إلى التنوُّع الكافي، وبارتفاع معدَّلات البطالة، وبانعدام الأمن الوظيفي.

وتمكِّن اليونيدو الناسَ من الخروج من دائرة الفقر وتحسين ظروفهم الاقتصادية. وهي تقوم بذلك من خلال مساعدة المجتمعات المحلية والاقتصادات على وضع السياسات وتطوير البنى التحتية الاجتماعية والتعليمية والصناعية اللازمة لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المحلية والعالمية، بما يمكِّنها من الازدهار والنمو.

وتصبُّ إضافة القيمة إلى الزراعة وغيرها من الصناعات الريفية في صميم عمل اليونيدو في مجال الأعمال التجارية الزراعية. ومن خلال توثيق الصلة بين الزراعة والصناعة والأسواق، توجِد المنظمة سلاسل قيمة أقوى، وتساعد على إنشاء البنى التحتية الكفيلة بإدامة النمو الصناعي والاقتصادي على المدى الطويل.

دعم تطوير صناعة البن في إثيوبيا

تُعَدُّ صناعة البن إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الإثيوبي، إذ تدعم أكثر من ٢٠ مليون شخص يمثِّلون نحو ٢٥ في المائة من تجارة التصدير. بيد أن تطوير الصناعة يواجه معوقات تتمثَّل في المسائل المتعلقة بالنوعية، والافتقار إلى المهارات التقنية، وتجزُّؤ سلاسل الإنتاج والتجهيز وتخلُّفها، وعدم الاعتراف بالبن الإثيوبي في الأسواق الدولية.

وبغية المساعدة على إرساء قاعدة متينة من أجل التنمية، تتولَّى اليونيدو تنفيذ مشروع بتمويل إيطالي لتوفير التدريب للمزارعين بشأن أفضل الممارسات في مجال الاقتصاد الزراعي للبن، والاستدامة الاجتماعية والبيئية، والإدارة التعاونية والمالية.

يستفيد ٩ ٥٠٠ مزارع في ١٥ جمعية تعاونية من ١٥ مركزاً لتوفير المدخلات، و٤ مراكز لتجفيف البن، ومشاتل توفِّر ٣٣ ٠٠٠ شتلة من أنواع البن العالي الغلَّة والمقاوِم للأمراض

٩ ٥٠٠ مزارع
١٥ جمعيةً تعاونيةً
١٥ مركزاً لتوفير المدخلات
٤ مراكز لتجفيف البن
٣٣ ٠٠٠ شتلة

وتشهد جودة المنتجات ومستويات الإنتاج زيادة بفضل تجديد الآلات القديمة لغسل البن وإنشاء مراكز جديدة لتجفيفه، وكذلك إنشاء مراكز لتوفير المدخلات من أجل تيسير الوصول إلى المعدات والمشاتل ذات الأسعار المنصفة لزراعة بن يتَّسم بارتفاع الغلَّة ومقاومة الأمراض.

ويعزِّز المشروع سلسلة القيمة في الصناعة من خلال مساعدة الاتحادات التعاونية للمزارعين على وضع نماذج تجارية جديدة، بما في ذلك الخطط التجارية واستراتيجيات التسويق والاتصالات. وهو يقدِّم دعماً تقنيًّا مماثلاً إلى رابطة محمِّصي البن الإثيوبية.

وإضافةً إلى ذلك، تساعد اليونيدو على إقامة البنى التحتية لإرساء إطار وطني لضمان استمرار تطوُّر الصناعة حال انتهاء المشروع. ويشمل هذا الدعم تيسير الاشتراك في جولات دراسية دولية إلى كبرى البلدان المصدِّرة والمستوردة للبن، وتعيين الخبراء الوطنيين والدوليين لتطوير الهيئة الإثيوبية لتنمية وتسويق البن والشاي. وساعدت المنظمة أيضاً على وضع استراتيجية وطنية للوسم والتسويق وإنشاء منتدى البن المنتظم، وهو منبر للتعاون بين القائمين على صناعة البن، ومركز التدريب المعني بالبن، لتيسير التدريب وتبادل المعارف.

وبدعم من اليونيدو، يستفيد نحو ٩٥٠٠ مزارع في ١٥ جمعيةً تعاونيةً في منطقتين رئيسيتين لزراعة البن هما "أليتا وُندو" و"ديلو مينا" من المشروع، وتبني صناعة البن الإثيوبية قاعدة قوية من أجل تنمية مستدامة وشاملة وطويلة المدى.

المساعدة على تطوير البنية التحتية للأعمال التجارية الزراعية في أرمينيا

تشكِّل الزراعة جزءاً مهمًّا من الاقتصاد الأرميني حيث يعمل فيها أكثر من ثلث السكان العاملين. وهذا يجعل تطوير القطاع أمراً حاسم الأهمية لإدرار الدخل والحدِّ من الفقر.

ومن خلال العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعدَّت اليونيدو مشروعاً مدته ثلاث سنوات في عام ٢٠١٥ لتعزيز مجموعات المنتجين القائمة وإنشاء مجموعات جديدة، بما يساعد المزارعين على إضافة قيمة إلى الإنتاج الأولي وزيادة الدخل في المجتمعات الريفية.

وقد وفَّر المشروع، الممولّ من الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية النمساوية والمنتهي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، التدريب على الحصاد والتجهيز والتسويق والاستدامة؛ ويسَّر سبل الحصول على

إنشاء أول مصنع لتجهيز الحنطة السوداء في أرمينيا بدعم من اليونيدو

معدات وتكنولوجيا جديدة؛ وحسَّن القدرات المتعلقة بتسويق المنتجات الجيدة.

وساعد المشروع على زيادة عدد مجموعات المنتجين المستدامة في الإنتاج الزراعي والأعمال التجارية المضيفة للقيمة من ٦ مجموعات إلى ٥٧ مجموعةً. وعملت المجموعات الجديدة في مجالات المحاصيل العالية القيمة والجبن والفواكه والأعشاب المجفَّفة، والخضراوات غير التقليدية. وفي المجموع، تترأس النساء أكثر من ثلث التعاونيات، في حين أن الشباب يشكِّلون أكثر من ثلثي القوة العاملة في الإنتاج الأولي.

واستثمرت المجموعات ٨٨٤ ٨٦٨ يورو في منشآتها التجارية بما يعادل تقريباً ما استثمره المشروع في المعدات والتدريب، وقيمته ٩٠٠ ٠٠٠ يورو. ونتيجة لذلك، فإن قدرة ونوعية نواتج مجموعات المنتجين شهدت توسُّعاً وتحسُّناً. وزاد الناتج الإجمالي للمزارعين المشاركين في المشروع بنسبة ١ ٣٥٠ في المائة.

وعلاوة على ذلك، أدَّى ارتفاع درجة الاكتفاء الذاتي فيما بين مجموعات المزارعين إلى إيجاد فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية، وتحقيق النمو في الاقتصادات المحلية. وإضافةً إلى ذلك، فقد أصبح لدى المستهلكين الآن فرص أفضل للحصول على الأغذية بتكلفة أقل، وتجارة التصدير آخذة في التزايد.

النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية

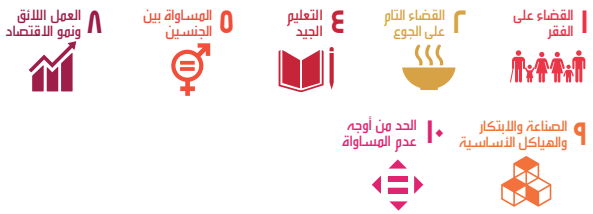

إنَّ النساء والشباب في البلدان النامية يؤدُّون دوراً حاسماً في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، ولكنهم كثيراً ما يواجهون سلسلةً من الحواجز التي تعترض المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة. وتشمل هذه الحواجز السياسات غير المناسبة بشأن تنظيم المشاريع بين النساء والشباب ونقص خدمات تطوير الأعمال المالية وغير المالية، ومحدودية سبل الوصول إلى التدريب والتمويل والشبكات وفرص التنمية الأخرى، وكذلك ضعف ثقافة تنظيم المشاريع في كثير من الأحيان.

ومن خلال طائفة عريضة من مبادرات توفير فرص العمل وتنظيم المشاريع، تساعد اليونيدو على إعطاء النساء والشباب الأدوات اللازمة لاغتنام الفرص الاقتصادية وزيادة مساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن الأمثلة على ذلك مجموعة أدوات "Start and Grow" للتدريب على تنظيم المشاريع، التي استحدثتها اليونيدو بالاشتراك مع مؤسسة جياكومو برودوليني، وجامعة لويس غويدو كارلي، وخبراء دوليين ذائعي الصيت، والرابطة الدولية لطلاب علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال (AIESEC). وهي تساعد المبتدئين من منظِّمي المشاريع على تعلُّم تخطيط المنشآت التجارية وإنشائها، وإقناع المستثمرين، وإدارة الخطط المالية.

وبعد مرحلة تجريبية في إثيوبيا والنمسا، تمَّ خلالها تدريب أكثر من ١٠٠ من أصحاب المصلحة، يُتوقَّع نشر هذه المجموعة الحديثة من الأدوات على الصعيد العالمي.

ومن مبادرات الشراكة الأخرى التي ترمي إلى بناء مهارات منظِّمي المشاريع مشروع "منظِّمو المشاريع من أجل التغيير الاجتماعي" (E4SC). ويدعم المشروع، الذي استُحدث بالتعاون الوثيق مع مؤسسة CRT الإيطالية غير الربحية، منظِّمي المشاريع الاجتماعية الشباب في المنطقة الأوروبية-المتوسطية، للمساعدة على إحداث تغيير اجتماعي، ومن ثمَّ إيجاد مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة. وقدَّم المشروع حتى الآن التدريب والتوجيه إلى ٢٥ من منظِّمي المشاريع الشباب المختارين بعناية.

› www.E4SC.org

وتُستكمل هذه المبادرات بمشاركة اليونيدو في المنتديات العالمية لتعزيز فرص المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لدى الشباب من الجنسين، ولا سيَّما من خلال إيجاد فرص العمل اللائق. ومن بين تلك المنتديات منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب،

وشبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات، والرابطة الدولية لطلاب علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال (AIESEC)، وهي تقوم مجتمعة بتعبئة الشباب على الصعيد العالمي للمساهمة بنشاط في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز القدرة على تنظيم المشاريع في تونس

البطالة بين الشباب مرتفعة في تونس، وهو ما يعود جزئيًّا إلى انخفاض عدد الوظائف في القطاع العام، وانعدام التنوُّع في القطاع الخاص، وتباين المهارات بين الخرِّيجين وأرباب العمل في القطاع الخاص. وتعالج اليونيدو هذه المسائل من خلال برنامج يمتد لخمس سنوات لتقديم المساعدة التقنية وتنظيم حلقات العمل بشأن تنظيم المشاريع لمصلحة الطموحين من منظِّمي المشاريع ومالكي المنشآت التجارية القائمة، وذلك بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإيطاليا ومؤسسة هيوليت باكارد .

وفي عام ٢٠١٦، وهي السنة الأولى من المرحلة الثانية من برنامج "مشروعي"، تلقَّى نحو ٣٥٠٠ من منظِّمي المشاريع والطلاب في ١٤ منطقةً ضعيفةً التدريب على تنظيم المشاريع. وإضافةً إلى ذلك، تلقَّى ١٤٥ من منظِّمي المشاريع التدريب، ومُنحت ١١ منشأةً مساعدة لتنمية الأعمال التجارية.

وأوجد المشروع حتى الآن ٨٤٩ وظيفة، منها نحو ٢٠٠ وظيفة في منشآت تجارية وليدة. وتعود ملكية أكثر من ٤٠ في المائة من المنشآت الوليدة المفتتَحة إلى النساء، بما في ذلك مكتب لطب الأسنان يُعنى بخدمات الأسنان الاصطناعية، ومحطة إذاعية على شبكة الإنترنت للشباب، وشركة لصنع المجوهرات، ومنشأة لتجهيز التمور، ومركز للاتصالات الهاتفية.

› https://mashrou3i.tn

إدماج تنظيم المشاريع في المناهج الدراسية الوطنية في مدغشقر

مدغشقر واحدة من أكبر منتجي الفانيليا في العالم. ومع ذلك، فإن هذه الصناعة لم تستفد من قدراتها الكامنة، ويعاني البلد من نقص حادٍّ في الأغذية.

وتتولَّى اليونيدو تنفيذ مشروع لإدخال تنظيم المشاريع في مناهج المدارس الثانوية للمساعدة على النهوض بالصناعة المحلية.

ويزوِّد هذا المشروع الذي تموِّله النرويج الشبابَ بمهارات تنظيم المشاريع من أجل تحسين إعدادهم لدخول سوق العمل. ويهدف التدريب إلى زيادة القدرة على الكسب وتمكين الشباب من زيادة مساهمتهم في مجتمعاتهم المحلية.

وتشمل دورة تنظيم الأعمال التي تمتد لثلاث سنوات لفائدة من تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ عاماً ٢٢٥ ساعة تدريبية. والدورة مصمَّمة لتزويد الطلاب بمهارات تحديد الفرص وتطوير الأفكار وتعبئة الموارد وإدارتها وتنفيذ المشاريع، مع إكسابهم خبرة مستمدَّة من العالم الحقيقي. ويجري تجريب الدورة الدراسية في ١٠ مدارس، ويستفيد منها ٣٣٥٠ طالباً، ثلثهم تقريباً من الإناث. وقد بدأت الدورة الأولى في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧.

الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات

تؤدِّي الأزمات، سواء الطبيعية منها أو البشرية المنشأ، إلى التشريد والهجرة على نطاق واسع، وتشكِّل تحدِّيات للأمن البشري، وتؤثِّر سلباً على البنى التحتية الصناعية الهشَّة في كثير من الأحيان. وكثيراً ما تتأثَّر النساء بشكل غير متناسب.

وتُعَدُّ إعادة بناء سبل كسب العيش واستعادة إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص العمل من الخطوات المهمة في عملية الانتعاش. ومن خلال المساعدة على تحقيق هذه الأهداف، يمكن توفير الأمن الاجتماعي-الاقتصادي، ويمكن للناس أن يقدِّموا مساهمة إيجابية إلى أسرهم ومجتمعاتهم واقتصاداتهم. وفي البلدان النامية، ينبغي أن يبدأ الانتعاش في كثير من الأحيان بالتركيز على التجهيز الزراعي وغيره من الصناعات الريفية، وعلى دور النساء والشباب.

وتساعد اليونيدو، من خلال العمل مع شركاء من مختلف القطاعات، على تحسين الأوضاع في دولها الأعضاء حيث يُعتبر الأمن البشري من المسائل الملحَّة.

توفير التدريب المهني في العراق

أدَّى النزاع في العراق إلى تدمير اقتصاد البلد وبنيته التحتية الصناعية. ومن خلال مشروع تدعمه اليابان بشأن تحقيق

الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وتقديم الدعم بشأن إعادة التعمير لفائدة المشرَّدين في العراق، تساعد اليونيدو في إعادة بناء سبل عيش الناس واستعادة إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وترتِّب المنظمة للتدريب المهني في مجالات مثل الميكانيكا، وتكنولوجيا المعلومات، وتشغيل الرافعات الشوكية، وإصلاح الهواتف الذكية، والزراعة المحمية. ومن خلال إطار تعلُّم حديث، يكتسب الشباب من الجنسين والمدرسون وأصحاب الأعمال التجارية المهارات التي يمكن تحويلها فوراً إلى سوق العمل.

وأرسى المشروع، الذي اختُتم في عام ٢٠١٧، بنية تحتية تعليمية تنطوي على إمكانية تحقيق فوائد طويلة الأجل للصناعة والمجتمعات المحلية في العراق. وحتى نهاية عام ٢٠١٧، تلقَّى ٩٠٠ شخص التدريب (٥٠ في المائة منهم من النساء)، بالاستعانة بالمناهج الدراسية المعتمدة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتلقَّى أكثر من ٥٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الدعم، ممَّا أدَّى إلى تعزيز القطاع.

إعادة بناء سبل المعيشة وتوسيع نطاقها في الأردن

يضع العدد الكبير من اللاجئين القادمين إلى الأردن نتيجة للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ضغطاً على المؤسسات والخدمات وفرص العمل المحلية بسبب زيادة التنافس على الفرص المدرَّة للدخل.

ومن أجل التصدِّي لهذه المشكلة، نفَّذت اليونيدو مشروعاً ممَوَّلاً من اليابان للمساعدة على إيجاد فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي في المناطق الأكثر تأثُّراً. وقد ساعد المشروع على تحسين قدرة المزارعين المحليين واللاجئين على السواء على توليد الدخل، مع التركيز على التدريب على اكتساب المهارات، وتوفير المعدات، وإيجاد سلاسل قيمة أفضل، وتعزيز الروابط بالأسواق.

وقدَّم المشروع التدريب على تنظيم المشاريع والمهارات التقنية إلى ٤٩٠ من المزارعين واللاجئين السوريين. وقُدِّم التدريب في ١١ منظمةً مجتمعيةً محليةً، وكان نحو ثلث الذين أكملوا الدورة من النساء. وشكَّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً ثُمن المجموع.

ونتيجة لذلك، تحسَّنت مهارات المزارعين واللاجئين، وهم يعملون معاً. وقد شكَّلوا ٦٠ من مجموعات المنتجين ممَّا يعود بالفائدة على تنمية الأعمال التجارية والتماسك الاجتماعي. كما أدَّت هذه التطوُّرات إلى زيادة في الإنتاج والمزيد من فرص التسويق، بما في ذلك إيجاد وسم تجاري جماعي والحضور المنتظم في معارض الأغذية. وأدَّى ذلك بدوره إلى زيادة القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين.

تدريب
٤٩٠
مزارعاً ولاجئاً سوريًّا

تكوين
٦٠
مجموعة منتجين

المجمَّعات الصناعية الزراعية

تقدِّم اليونيدو منذ عام ١٩٧٨ مساعدةً مباشرةً إلى العديد من البلدان النامية لدعم إنشاء المجمَّعات الصناعية، وقد نشرت أكثر من مائة من الدراسات والمبادئ التوجيهية والمواصفات في هذا الصدد. والمجمَّعات الصناعية إحدى الوسائل الأكثر كفاءة وفعالية لتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي في أي بلد، ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي توفِّر إطاراً مؤسسيًّا، وخدمات حديثة، وبنى تحتية مادية، وتجميعاً للشركات، بما يعزِّز الابتكار، ويستنهض الكفاءة في استخدام الموارد، ويحدُّ من التكاليف. وتُعَدُّ تجربة الصين، بما في ذلك عن طريق الدعم الذي قدَّمته اليونيدو على مدى العقود الأربعة الماضية، مثالاً على الكيفية التي يمكن بها للمجمَّعات الصناعية استحداث التنمية الصناعية وتوسيع نطاقها، ومن ثمَّ تحقيق قفزة اقتصادية هائلة.

وفي حقبة خطة عام ٢٠٣٠، تعكف اليونيدو الآن على توسيع نطاق هذه الخدمة من خلال دعم إنشاء المجمَّعات الصناعية الزراعية بوصفها أدوات فعَّالة للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة.

وتتيح المجمَّعات الصناعية الزراعية وسيلة فعَّالة من حيث التكلفة لزيادة سبل الوصول إلى البنى التحتية الأساسية وكفالة كفاءة الإنتاج وفعاليته واستدامته. وهي تشجِّع الاستثمار الخاص، وتعزِّز ترسيخ القاعدة الصناعية، وتعظِّم الإيرادات المتأتِّية من القيمة المضافة والصادرات، وتُحدِث تأثيراً كبيراً على تحسين الدخل وفرص العمل والقوى العاملة في الأعمال التجارية خارج حدود مباني المجمَّعات.

وتدعم اليونيدو تطوير المجمَّعات الصناعية الزراعية في إطار برامج الشراكة القُطرية في إثيوبيا والسنغال، وكذلك في بيلاروس والمغرب ونيجيريا.

٣

النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

تُعَدُّ البطالة، والشباب الذين يعيشون من زراعة الكفاف والاقتصادات غير الرسمية، وأشكال عدم المساواة، والتحضُّر، والتغيُّر التكنولوجي السريع، من بين أكبر التحدِّيات التي تواجه العالم اليوم. وتتيح التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة فرصاً للتصدِّي لهذه التحدِّيات من خلال إيجاد وظائف لائقة، وتنظيم المشاريع، والاستثمار التجاري، والابتكار والتقدُّم التكنولوجي، والارتقاء بالمهارات، وزيادة الإنتاجية والرفاه الشاملين. وتعزِّز سياساتُ تحسين نوعية المنتجات والسياسات التجارية التبادلَ التجاري والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

ومن خلال البرامج التي تعزِّز بناء القدرات التجارية، والاستثمار المؤثِّر، ونُهج نظم الابتكار، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم المشاريع، وتطوير التجمُّعات العنقودية، تساعد اليونيدو البلدان النامية والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية على إيجاد فرص عمل مستدامة، وجذب الاستثمارات، واعتماد التكنولوجيات الجديدة. كما تقدِّم اليونيدو المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات والمؤسسات بشأن إرساء الأطر التنظيمية التي تشجِّع الأعمال التجارية ومنظِّمي المشاريع، بما يهيِّئ الظروف اللازمة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

بعد مضي ما يقرب من عقد على الأزمة المالية العالمية، لا تزال البلدان تواجه مستويات متزايدة من انعدام الاستقرار الاقتصادي وعدم المساواة، وتدنِّي النمو، وضعف مستويات التجارة والاستثمار، بما يضع ضغوطاً على سبل كسب العيش. كما يضيف التوسُّع الحضري، وتغيُّر المناخ، والتدهور البيئي إلى التوتُّرات السياسية والاجتماعية، في حين يمثِّل التغيُّر التكنولوجي السريع الخطى فرصاً وتحدِّيات على حدٍّ سواء.

وتوظِّف اليونيدو خبرتها في مجالات مثل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على تطبيق أفضل الممارسات التكنولوجية، وتحسين المهارات، واكتساب فرص أفضل للوصول إلى الأسواق، وتحسين الروابط بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. كما تستخدم دورها التعبوي لاستنهاض الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدِّدين، ودعم المستويات العالية من تنمية رؤوس الأموال المطلوب إدماجها في الاقتصاد الرقمي الجديد.

وسوف يكون نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كمحرِّكات مهمة للنمو وإيجاد فرص العمل، ولا سيَّما في البلدان النامية، عاملاً حاسماً فيما يتعلق بالكيفية التي تتصدَّى بها البلدان لتلك الضغوط. وستكون للقدرة على الابتكار وتقديم حلول مبتكرة إلى الأسواق أهمية حاسمة بالنسبة إلى القدرة التنافسية العالمية في العقود القادمة. وتعمل اليونيدو مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المجالات التكنولوجية الجديدة لمساعدة البلدان على فهم الحلول المبتكرة والفرص التجارية الناجمة عن التغيُّر التكنولوجي، واشتراع السياسات المناسبة من أجل تمكينها من الاستفادة من هذه الفرص. فعلى سبيل المثال، تنشط المنظمة في تطوير منصات تبادل المعارف والتعلُّم من الأقران وإجراء المناقشات بين أصحاب المصلحة المتعدِّدين بشأن سبل تيسير الانتقال وتمكين البلدان النامية من تحقيق طفرة.

تنشيط صناعة النسيج في طاجيكستان

تُعَدُّ صناعة النسيج، التي تشمل نسج السجاد، مصدراً مهمًّا من مصادر الدخل والعمالة في طاجيكستان، ولا سيَّما بالنسبة للنساء والشباب. إلَّا أنه منذ إعادة هيكلة المنطقة في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي، شهد الإنتاج والدخل على السواء انخفاضاً مطَّرداً. وفي إطار الجهود الرامية إلى وقف التدهور في قطاع نسج السجَّاد، تقوم اليونيدو بتنفيذ مشروع لدعم البرنامج الحكومي الهادف إلى استقدام تكنولوجيات جديدة وتوسيع نطاق إنتاج السجَّاد اليدوي.

وقد وفَّر هذا المشروع، الممَوَّل من الاتحاد الروسي والصين، التدريب على المهارات الأساسية لأكثر من ٥٠٠ شخص، بمن فيهم الشابات من الفئات السكانية المنخفضة الدخل واللاجئون الأفغان. كما كان للمشروع دور أساسي في إنشاء مركز للتدريب والخدمة لدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع، بهدف تعزيز العمالة والإيرادات.

وبدعم من اليونيدو، اجتمع عدد من شركات النسيج لتشكيل العلامة التجارية LA'AL في مجال النسيج. ونتيجة لتكوين هذه العلامة التجارية وللقوة التعاونية الكامنة وراءها، تمكَّنت المنشآت المشاركة من الوصول إلى أسواق جديدة، حيث وقَّعت خطط إنتاج مع متاجر تجزئة ومتاجر ذاتية الخدمة وسلاسل للأثاث والفنادق على الصعيدين الوطني والدولي. وأصبحت الشركات المحلية تتعامل مع التصميم والتسويق وخدمات الزبائن بمزيد من الجدِّية. وأدَّى المشروع حتى الآن إلى إيجاد نحو ١٠٠ فرصة عمل جديدة، وهو يوفِّر منصة من أجل مواصلة النمو في الصناعة.

تطوير اتحادات التصدير في كولومبيا

اتَّسع نطاق قطاعيْ الصناعات الزراعية ومستحضرات التجميل في كولومبيا على مدى السنين، وشهد نموًّا قويًّا. بيد أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في هذين القطاعين لم تنجح في تصدير سلعها إلى الأسواق الأجنبية بسبب جملة من الحواجز، منها افتقارها إلى الدراية التجارية وعجزها عن تلبية المتطلبات الرقابية الأجنبية ومعايير الجودة.

وبدعم من اليونيدو، شكَّلت المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في منطقة فايي دل كاوكا في كولومبيا اتحادات تصديرية، وهي تتولَّى تشغيلها، كما عزَّزت جودة منتجاتها لتمتثل لاشتراطات التصدير.

تغليف الوجبات الخفيفة في اتحاد للتصدير في كولومبيا

تفتيش الإنتاج المحسَّن لمكوِّنات السيارات

ويوفِّر المشروع، المموَّل من جمهورية كوريا، المساعدة التقنية في مجال وضع وتنفيذ خطط الأعمال المشتركة التي تحدد التعاون الاستراتيجي بين الشركات، وفي إعداد المواد المرئية، وتحديد الأسواق التصديرية المناسبة، والمواءمة مع معايير الجودة والامتثال للمتطلبات التقنية، وتطوير أنشطة التصدير المشتركة. وفي عام ٢٠١٧، استفاد من أنشطة التدريب ما يزيد على ٨٦٠ مشاركاً. ونتيجة لذلك، من بين الشركات المشاركة، وعددها ٤٢ شركة، تمكَّن ٢٢ عضواً في اتحادات من اختراق أسواق جديدة حيث صدَّروا سلعاً إلى سبعة بلدان، بما فيها بلدان في أوروبا وآسيا. وعلاوة على ذلك، شارك أعضاء الاتحادات مجتمعين في ٢٨ معرضاً، واستحدثوا علامات تجارية وخطوط إنتاج جماعية، بل أنشأ أحدهم مكتباً للتمثيل التجاري في الخارج. وإضافةً إلى ذلك، نقل المشروع المنهجية المعتمدة إلى مؤسسات عامة وخاصة محلية، بما فيها الوكالة الوطنية لتشجيع التصدير، فبادرت تلك المؤسسات بتنفيذ برامجها الخاصة لإقامة اتحادات تصدير بتوجيه من اليونيدو.

تحديث صناعة تجهيز السيارات في بيلاروس

تُعَدُّ بيلاروس ثاني أكبر منتج للمركبات التجارية الثقيلة في منطقة رابطة الدول المستقلة بعد الاتحاد الروسي، ولها تقاليد عريقة في مجال تصنيع القطع والمكوِّنات اللازمة لصناعة السيارات. بيد أن عمليات الإنتاج التي تتَّسم بانعدام الكفاءة والتلوُّث تعني أن القطاع لا يفي بالمعايير المقبولة دوليًّا اللازمة لاختراق الأسواق المربحة المجاورة، مثل الاتحاد الأوروبي.

واستجابةً لذلك، أطلقت اليونيدو في عام ٢٠١٥ مشروعاً مدته سنتان لمساعدة منتجي مكوِّنات السيارات على تلبية احتياجات صانعي المعدات الأصلية وصانعي المكوِّنات الرئيسية للسيارات، بما عزَّز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذه الصناعة.

ومن خلال هذا المشروع، درَّبت اليونيدو ١٨٠ مدرِّباً في ٣٠ شركةً على مبادئ الإدارة الرشيقة التي تهدف إلى تبسيط عمليات الإنتاج من خلال زيادة الكفاءة والحدِّ من الهدر. كما ساعدت على تحسين قدرة المؤسسات الاستشارية في صناعة مكوِّنات السيارات البيلاروسية، مثل رابطات الأعمال التجارية، لدعم الانتقال إلى عمليات أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية وتشجيع المزيد من الروابط القطاعية.

ووفَّرت اليونيدو للصناعة المحلية منصة لتعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية وتوسيع نطاق سبل الوصول إلى الأسواق. كما أنها تحسِّن تركيز القطاع على الاستدامة، وتساعده على زيادة الكفاءة والإنتاجية وحجم المبيعات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان هذا المشروع، الذي موَّله الاتحاد الروسي، قد ولَّد عوائد اقتصادية تزيد على ١,٢٥ مليون دولار.

الثورة الصناعية الرابعة

تجلب الثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0) الموصولية والمنظومات الذكية الذاتية التشغيل والمستويات العالية من الأتمتة إلى التصنيع. وتشمل التكنولوجيات الناشئة في هذا المجال الذكاء الاصطناعي، والتحكُّم الآلي، وإنترنت الأشياء، والمركبات الذاتية التشغيل، والطباعة الثلاثية الأبعاد، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيا الأحيائية، وعلم المواد، وتخزين الطاقة، والحوسبة الكمية. ويمكن للتطوُّرات التكنولوجية في هذه المجالات أن تسهم في زيادة استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك. بيد أن النتائج بالنسبة إلى العمالة وتكوين الثروة وتوزيعها لا تزال غير مفهومة بالكامل. ويكمن أحد أكبر الشواغل في الأثر على فرص العمل في البلدان النامية بسبب زيادة التشغيل الآلي والاستعاضة عن العمال بالآلات.

وتتولَّى اليونيدو، والأوساط الإنمائية عموماً، دراسة سبل مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية على الاستفادة من الفرص الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة، إلى جانب التصدِّي للتحدِّيات القائمة. وتوجد اليونيدو في وضع فريد يمكِّنها من استنهاض الابتكار من خلال إذكاء الوعي بالفرص التي تولِّدها الثورة الصناعية الرابعة والمعايير المتاحة في أوساط مقرِّري السياسات والرابطات الصناعية، مثل الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي، أو عن طريق توفير التدريب للمهنيين والمدرِّبين في إدارة الابتكار، وجماعات الممارسين على نطاق الصناعة.

اليونيدو في معرض هانوفر

القدرات التنافسية التجارية ومسؤولية الشركات

رغم الانتعاش الذي فاق المستوى المتوقَّع في حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١٧ واستمرار انخفاض التعريفات الجمركية على التجارة، لا تزال أوضاع السوق صعبة بالنسبة إلى البلدان النامية. ولا تزال الحواجز غير التعريفية المتزايدة التعقيد على معايير النوعية والسلامة والبيئة والتكنولوجيات الجديدة السريعة التطوُّر، التي تتطلَّب استجابات جديدة فيما يتعلق بالبنى التحتية والجوانب القانونية والتنظيم الرقابي، تشكل تحدِّياً أمام الدول الفقيرة، ولا سيَّما أقل البلدان نموًّا.

وتعمل اليونيدو مع الحكومات والقطاع الخاص على تهيئة بيئة لتحسين القدرات التوريدية التنافسية من خلال إدماج سلاسل القيمة العالمية وتقديم المساعدة التقنية من أجل تحسين عمليات الإنتاج. ولدى المنظمة أيضاً سجل راسخ في تطوير البنى التحتية والمؤسسات الإقليمية والوطنية لمساعدة البلدان النامية على تلبية معايير الامتثال على الصعيد الدولي، مثل إنشاء هيئات الاعتماد أو معاهد القياس أو المختبرات.

وفي الوقت نفسه، يوجد ضغط متزايد على المنشآت التجارية من أجل إدماج الاعتبارات البيئية والأخلاقية والاجتماعية في استراتيجيات الشركات، حيث تواصل الشركات الكبرى الاستثمار بكثافة في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن لذلك أن يضع المزيد من الضغط على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، التي قد تواجه حواجز إدارية وثقافية تمنعها من الوفاء بالمتطلبات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتساعد اليونيدو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تُعَدُّ أساسية لبناء طريق للخروج من الفقر في كثير من البلدان النامية، على التكيف مع المطالب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك من خلال برامج تعالج الإدارة المسؤولة للإمدادات وإذكاء الوعي بالآثار الاجتماعية والبيئية.

المساعدة على رفع معايير إنتاج الصمغ العربي في تشاد

تشاد هي ثاني أكبر منتج عالمي للصمغ العربي، أو صمغ الأكاسيا، وهو صمغ طبيعي يُحصد من مختلف أنواع أشجار الأكاسيا. وهذه الصناعة هي ثالث أكبر صناعة في تشاد من حيث تجارة الصادرات، إذ توفر الدخل لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. بيد أن إمكانات هذه الصناعة غير مستغلَّة إلى حدٍّ كبير، ويمكن أن تساهم بدرجة أكبر في المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني.

ومن خلال زيادة معايير الجودة في هذا القطاع، تساعد اليونيدو تشاد على إنشاء قاعدة اقتصادية أكثر تنوُّعاً، وتفسح المجال للاستفادة من إمكانات صناعة رئيسية يمكن لنموها أن يحقِّق فوائد كبيرة للسكان. وقد ساعد مشروع لليونيدو بشأن بناء القدرات التجارية في هذا القطاع، يموِّله الإطار المتكامل المعزَّز، على قيام المنشآت التجارية في القطاع بتحسين المعايير، وزيادة الإنتاجية، والوصول إلى أسواق جديدة، وتوفير فرص عمل أكبر عدداً وأكثر موثوقية للمجتمعات المحلية.

وخلال هذا المشروع، الذي اختُتم في عام ٢٠١٧، ساهمت اليونيدو في إعداد وثيقة مرجعية بشأن الممارسات الجيِّدة تدمج معايير الجودة والاستدامة في كل جزء من سلسلة إمداد الصمغ العربي. كما ساعدت على وضع نظام لتتبُّع مسائل الجودة والسلامة الغذائية والأخذ بقياسات موحَّدة للمنتجات، وكذلك توفير التدريب بشأن تلك المواضيع وغيرها للمجتمعات المحلية العاملة التي تتَّسم بارتفاع معدَّلات الأمِّية.

ونتيجة لهذا الدعم، تعتمد منشآت الصمغ العربي ممارسات تجارية جديدة. وتتيح زيادة التركيز على معايير الجودة في تلك الممارسات لتلك المنشآت بيع الصمغ بأسعار أعلى وتوسيع نطاق نشاطها التجاري. وبذلك التوسُّع وما صاحبه من تحسُّن في الثقة والمهارات، زادت الآفاق الماثلة أمام العمال لزيادة دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية.

دعم إصلاح تسجيل المنشآت التجارية في فييت نام

تُعَدُّ اليونيدو، في إطار دعمها الراسخ لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في فييت نام، الشريك المتميِّز لحكومة فييت نام في مجال إصلاح نظام تسجيل المنشآت

مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في بون بألمانيا

بافتتاح مكتب في بون بألمانيا، في أيار/مايو ٢٠١٧، تغطي شبكة اليونيدو لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا تسعة مواقع، منها الاتحاد الروسي وإيطاليا والبحرين وجمهورية كوريا والصين (بيجين وشنغهاي) ونيجيريا واليابان. ويقع مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في مجمَّع الأمم المتحدة في بون، وهو موقع استراتيجي يعمل في إطار موضوع "بناء مستقبل مستدام"، بما يتماشى مع ولاية اليونيدو المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وسيكمل المكتب الجهود التي تبذلها حكومة ألمانيا من أجل تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التجارية منذ سنوات عدَّة. وبتمويل من سويسرا والنرويج وصندوق توحيد الأداء في الأمم المتحدة، تناول دعم اليونيدو العراقيل التي يواجهها منظِّمو المشاريع في استكمال إجراءات تسجيل المنشآت الوليدة.

وأفضت مجموعة من التدابير المقدَّمة من اليونيدو، بما فيها تقديم المشورة في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي والمساعدة التقنية، إلى إرساء نظام تسجيل وطني ومركزي للمنشآت التجارية يتَّسم بكونه محوسباً بالكامل وقائماً على البيانات المجمَّعة من ٦٣ مقاطعة. ويتَّضح الأثر الإيجابي في تخفيض الوقت اللازم لتسجيل المنشآت التجارية، من أكثر من خمسة أيام إلى ما متوسطه ثلاثة أيام. كما ساهمت مجموعة التدابير في تسجيل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ منشأة تجارية جديدة برأسمال قدره ٣٥ بليون دولار خلال عام واحد. وقد رحَّب مجتمع الأعمال بالإصلاحات لأنها تجعل تسجيل المنشآت التجارية أقل مشقة وتكلفة، ومن ثمَّ أكثر كفاءة وشفافية.

وفي إطار المرحلة الحالية من البرنامج، يجري تحديث النظام الوطني لتسجيل المنشآت التجارية بحيث يشمل المنشآت المملوكة للدولة والمؤسسات التجارية المسجَّلة عن طريق مجالس إدارة المناطق الصناعية ومناطق تجهيز الصادرات. ولمَّا كانت المنشآت المملوكة للدولة تولِّد نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، فإن إدراجها يهيِّئ بيئة تجارية أكثر دعماً للنمو الصناعي وأكثر جاذبية للمستثمرين.

ومن المتوقَّع أنه عند إنجاز المشروع، سيكون النظام الوطني لتسجيل المنشآت التجارية مستداماً من الناحيتين التشغيلية والمالية، ومستقلاً عن المزيد من الدعم الدولي. ويعمل هذا المشروع على زيادة القدرة التنافسية والشفافية، ويساعد على تحسين القدرات التجارية لقطاع المنشآت التجارية في فييت نام، وفي الوقت نفسه يرسم خريطة طريق لمواصلة هذا التطوُّر وتسريع وتيرته.

تنمية مهارات تنظيم المشاريع

يُعَدُّ تنظيم المشاريع، إلى جانب الابتكار، محرِّكاً رئيسيًّا للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتُعتبر تهيئة بيئة حيوية وديناميةٍ تمكِّن منظِّمي المشاريع من الازدهار عنصراً محوريًّا لتوليد الثروة وفرص العمل، ومن ثمَّ فهي أساسية من أجل التنويع الصناعي والنمو الاقتصادي. وتكتسي السياسات الرامية إلى دعم تنظيم المشاريع أهمية خاصة لمعالجة الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة التي قد لا تكون قادرة على دخول سوق العمل الرسمية.

وتواصل اليونيدو عملها مع القطاعين الخاص والعام من أجل تهيئة الظروف التي يحتاجها منظِّمو المشاريع للنجاح. ويشمل ذلك تقديم المشورة بشأن النماذج التجارية الجديدة، وتحديد القطاعات التي تتَّسم بإمكانات نمو قوية، ومساعدتها على الوفاء بمتطلبات الجودة التي تتيح لها تقديم سلع وخدمات جديدة إلى السوق. وهي تعمل أيضاً مع الحكومات من أجل المساعدة على تعزيز البيئتين القانونية والتنظيمية بما يشجِّع

يستفيد المنتجون الأرمينيون من زيادة قدراتهم، ويقومون بتسويق وتوريد منتجاتهم من الملابس والأحذية في الخارج

الاستقرار والشفافية والمهارات التربوية الجيِّدة اللازمة لدعم تنظيم المشاريع.

ولهذا العمل أهميته البالغة في أقل البلدان نموًّا حيث يفتقر الكثير من الشباب إلى سبل الحصول على التعليم الحديث بشأن تطوير الأعمال التجارية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولمعالجة هذه المسألة، تنفِّذ اليونيدو مشاريع تستهدف تطوير المناهج الدراسية والتثقيف في مجال تنظيم المشاريع والتدريب على اكتساب مهاراته، مثل برنامجها لمناهج تدريس تنظيم المشاريع. ويستخدم البرنامج استراتيجية تصاعدية انطلاقاً من القاعدة لتزويد الشباب في المدارس الثانوية والمدارس المهنية بمهارات عملية في مجال تنظيم المشاريع قبل التحاقهم بالقوة العاملة. وفي الوقت الحالي، ينفِّذ أحد عشر بلداً برنامج اليونيدو لمناهج تدريس تنظيم المشاريع، وهناك مزيد من البلدان التي تستعد لذلك.

دعم تطوير صناعة النسيج والملابس في أرمينيا

تساعد اليونيدو قطاع صناعة النسيج والملابس في أرمينيا على تعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير ثقافة تنظيم المشاريع والمساعدة على بناء البنى التحتية لدعم النمو في مجال تنظيم المشاريع.

وتسهم هذه الصناعة، باعتبارها إحدى الصناعات الأكثر رسوخاً في البلد، إسهاماً كبيراً في تجارة التصدير، وهي مصدر مهم للعمالة. بيد أن إمكانات الصناعة غير مستغَلَّة بالكامل، وهو ما يُعزى أساساً إلى تدنِّي القدرات ومحدودية القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويساعد هذا المشروع، المموَّل من الاتحاد الروسي والكائن في مرحلته الثانية، على دعم تطوير وتحديث المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث تتمكَّن الملابس والأحذية والمنتجات الجلدية الأرمينية من تبوُّء مكانها ضمن السلع الفاخرة وإيجاد أسواق جديدة، وبحيث تتمكَّن الصناعة من اجتذاب استثمارات جديدة. ويجري تحقيق ذلك عن طريق تحسين القدرات التقنية في التصميم المبتكر للأزياء، وتعزيز إقامة الشبكات التجارية والشراكات المؤسسية بين المنتجين والمصمِّمين، ودعم تشجيع الصادرات.

وجرى توسيع نطاق المشروع في إطار مرحلته الثانية ليشمل ٦ من صانعي الملابس و١٠ من صانعي الأحذية، بحيث يصل مجموع المنشآت المشاركة إلى ٢٥ منشأة. كما اتُّفق على خطط لإنشاء مركز مجمَّع لتنمية الصناعات الخفيفة سيساعد على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ونمو الصناعة.

ونتيجة للمشروع، أقام معهد تصميم الأزياء الإيطالي Istituto di Moda Burgo، وهو مؤسسة دولية رائدة في مجال تعليم الأزياء، شراكة مع مركز أزياء Atex في أرمينيا. وأطلقت مدرسة Atex-Burgo للأزياء برنامجاً لمنح دبلوم دولي تخرَّج منه ٣٢ طالباً حتى نهاية عام ٢٠١٧. وكثير من هؤلاء الخرِّيجين يعملون الآن في صناعة المنسوجات والملابس الأرمينية.

كما أدَّى المشروع إلى أن توجِد الشركات المعنية العلامة التجارية 5900BC. وتيسِّر هذه العلامة التجارية الجماعية

التسويق والتطوير المشتركيْن، بما في ذلك المشاركة في المعارض الدولية والمنتديات المشتركة بين المنشآت التجارية، وتتيح لتلك المنشآت سبل الوصول إلى الأسواق الجديدة. وما بين عاميْ ٢٠١٤ و٢٠١٦، عُرضت العلامة التجارية في أربعة معارض دولية وثلاثة معارض وطنية. وسيستمر هذا العرض في إطار المرحلة الثانية من المشروع. وبفضل الدعم المقدَّم من اليونيدو، فإن لدى المشروع إمكانية تهيئة أكثر من ٨٠٠ فرصة عمل جديدة وزيادة حجم أعمال المنشآت المشاركة بنحو الثلثين، بما في ذلك تحقيق زيادة في تجارة التصدير بنسبة ١١٠ في المائة.

اليونيدو في جنيف

يعزِّز مكتب جنيف التعاون مع الدول الأعضاء الممثَّلة في جنيف، بسويسرا، والمنظمات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، ويضطلع بدور نشط في المناقشات الرئيسية في هذه المجالات المواضيعية.

ويُعَدُّ الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة، الذي يُجرى مرة كل سنتين، الاجتماع الأبرز لأوساط التجارة والتنمية. وخُصِّص استعراض عام ٢٠١٧ لموضوع "تعزيز التجارة والشمول والموصولية من أجل التنمية المستدامة". ونظَّمت اليونيدو حدثاً رفيع المستوى بشأن دور الموصولية الرقمية من أجل التحوُّل الصناعي في أفريقيا، وساهمت في العديد من الدورات المواضيعية والإقليمية بشأن دور الصناعة من أجل التجارة وتمكين المرأة. ولمَّا كان الجزء الأكبر من المناقشة الحالية يركِّز على تيسير التجارة والتجارة في الخدمات والموصولية الرقمية والتجارة الإلكترونية، فإن التذكير بالروابط الراسخة بين الصناعة والتجارة أمر ضروري.

وفي أكبر حدث توعوي سنوي لمنظمة التجارة العالمية، نظَّمت اليونيدو والفاو ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ حلقة نقاش بشأن التجارة الزراعية. كما شاركت اليونيدو في العديد من استعراضات السياسات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، وقدَّمت بانتظام معلومات محدَّثة إلى لجان المنظمة ذات الصلة وإلى مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وشاركت اليونيدو أيضاً في العديد من استعراضات السياسات الاستثمارية في الأونكتاد، وكذلك في الحدث الرفيع المستوى بشأن "بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموًّا". وفي مجال التكنولوجيا، اضطلع مكتب جنيف بدور رئيسي في تعزيز الشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وشارك بنشاط في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وغيره من الأحداث التي استضافها الاتحاد الدولي للاتصالات.

٤

الحفاظ على البيئة

لا شكَّ في الحاجة إلى فكِّ الارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي حيث إنَّ آثار تسارع تغيُّر المناخ واستنفاد الموارد تواصل تغيير الموائل ممَّا يهدِّد سبل العيش وتحقيق الاستدامة الإيكولوجية. واليونيدو في طليعة الجهود الرامية إلى بناء نظام مستدام يتيح تحقيق النمو وفي نفس الوقت حماية البيئة. وهي تساعد الحكومات والمؤسسات والدوائر الصناعية على تكييف أساليبها الإنتاجية على أفضل نحو، والانتقال إلى نظم الإنتاج الأنظف، وإيجاد حلول تتَّسم بالكفاءة والاستدامة في مجال الطاقة. واستناداً إلى الخبرات المتراكمة على مرِّ العقود، تضطلع المنظمة أيضاً بدور محوري في مساعدة الحكومات على تلبية متطلبات الاتفاقات الدولية للتخلُّص التدريجي من المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون وغيرها من الملوِّثات السامة.

الإنتاج الصناعي المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة انبعاثات الكربون

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٣ العمل المناخي

التصنيع أمر حيوي من أجل التنمية الاقتصادية، وقد ساعد الملايين على الخلاص من براثن الفقر في العقود الأخيرة. لكن مع انتقال المزيد من البلدان نحو التصنيع، يؤدِّي تزايد الاستهلاك، وتسارع التحضُّر، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية إلى تزايد حدَّة تغيُّر المناخ وتلوُّث النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها.

وتشجِّع اليونيدو منذ فترة طويلة تعزيز التصنيع المستدام باعتباره أفضل السبل للتصدِّي لهذه التحدِّيات والفصل بفعالية بين استخدام الموارد الطبيعية وآثاره على البيئة من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. وتمكِّن المنظمة البلدان من خفض استهلاكها من الموارد الطبيعية وخفض الانبعاثات والنفايات الناتجة عن العمليات الصناعية من خلال المساعدة على إنشاء صناعات خضراء، ووضع خرائط طريق لتخضير سلسلة الإنتاج، وتنفيذ برامج للتكنولوجيا النظيفة. كما أنها تشجِّع حلول الاقتصاد الدائري التي تعزِّز إعادة التدوير واستعادة الموارد والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة.

وتسعى اليونيدو إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال الاضطلاع بمشاريع وأنشطة لزيادة قدرة الصناعة والحكومات ومقدِّمي الخدمات البيئية وكيانات أخرى على استخدام أساليب إنتاج تتَّسم بمزيد من الكفاءة في استخدام الموارد وبانخفاض انبعاثاتها من الكربون. ومن الأمثلة على ذلك التدريب وتبادل المعارف بشأن استعادة الموارد، وتحديد المعايير البيئية وتنفيذها، وتطبيق برامج بشأن التخلُّص الآمن من النفايات والمواد الكيميائية الخطرة.

دعم تطوير الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد

يمثِّل برنامج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد منذ وقت طويل عنصراً محوريًّا في عمل اليونيدو في مجال البيئة. وتقدِّم هذه المبادرة الرئيسية، المدارة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمموَّلة من سويسرا أساساً، الخدمات لتحسين إنتاجية الموارد والأداء البيئي في ٦٣ من البلدان النامية والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية، حيث تستهدف الحكوماتِ والمجتمع المدني والمنشآت التجارية، مع التركيز بشكل خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويطبِّق البرنامج استراتيجيات بيئية وقائية على العمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة والحدِّ من الأخطار على المجتمعات المحلية والبيئة.

وبالاقتران بالبرنامج، تعمل الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد (RECPnet) كمنصة لنشر وتعزيز سياسات وممارسات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد من خلال الجمع بين المقدِّمين البارزين لخدمات هذا النوع من الإنتاج على الصعيد العالمي، وتقديم المشورة المتخصِّصة إلى الصناعات، مع الاستفادة من أوجه التآزر بين أعضائها. وتيسِّر الشبكة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الجنوب والشمال والجنوب، بما في ذلك نقل المعارف والخبرات والتكنولوجيات ذات الصلة بالإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد.

› http://www.recpnet.org

تفادي أكثر من
١٥٥ ٠٠٠
طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٧

مساعدة
٥٢٧
منشأةً
+
١٥
مجمَّعاً صناعيًّا على دمج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في الممارسات التجارية (٢٠١٢-٢٠١٧)

تدريب أكثر من
١ ٧٥٠
ممارساً على أساليب وأدوات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد (٢٠١٢-٢٠١٧)

حشد تمويل من سويسرا بقيمة
١٦,٥ مليون دولار

تخصيص
٥٨٠,٨ مليون دولار
لمشاريع وبرامج استناداً إلى المفهوم الأصلي للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد (٢٠١٢-٢٠١٧)

تعزيز التنمية المستدامة عن طريق المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية

تتمثَّل إحدى مساهمات اليونيدو الرئيسية في خطة عام ٢٠٣٠، تحت رعاية برنامج الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، في إنشاء مجمَّعات صناعية إيكولوجية في البلدان الصاعدة والنامية. وتساعد هذه المجمَّعات على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال تعزيز حفظ الموارد، وإعادة التدوير، والإدارة السليمة للنفايات، وكذلك استخدام أوجه التآزر الصناعية في وقت يزيد فيه توسيع نطاق القطاع الصناعي في البلدان النامية من استهلاك الموارد وإنتاج النفايات.

واستحدثت اليونيدو ومجموعة البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي "الإطار الدولي للمجمَّعات الصناعية الإيكولوجية"، وهو بمثابة دليل لمقرِّري السياسات والممارسين بشأن العناصر الحاسمة التي من شأنها أن تساعد الحكومات والقطاع الخاص على إنشاء مجمَّعات صناعية إيكولوجية مستدامة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا. ويحدِّد الإطار العناصر الرئيسية للمجمَّعات من خلال إرساء فهم مشترك لكيفية تعزيز النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه حماية البيئة والعمال والجمهور.

وفي إطار مشروع رئيسي مدته سنتان اختُتم في عام ٢٠١٧، أُرسيت استراتيجيات لتحويل المجمَّعات الصناعية لتصبح مجمَّعات صناعية إيكولوجية في بيرو وجنوب أفريقيا والصين وكولومبيا والمغرب والهند. وتسهم هذه المجمَّعات في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد عن طريق الحدِّ من استخدام المواد الخام والمياه والطاقة، وخفض تكاليف الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية والربحية، وتحسين سبل الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وآليات الدعم المالي.

تطوير الأعمال التجارية المراعية للمناخ في أفريقيا

أفريقيا هي أصغر مساهم في الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، إلاَّ أنها من بين أكثر المناطق تضرُّراً من آثار تغيُّر المناخ. وتوجد حاجة إلى تكييف الصناعة والزراعة لزيادة قدرتها على الصمود أمام التهديد المتزايد بسبب ندرة المياه والأنماط المناخية القاسية. وتهيِّئ اليونيدو صناعة قادرة على التأقلم مع المناخ في المنطقة من خلال مشاريع تتناول كامل سلسلة القيمة.

ويساعد برنامج المنظمة للتنمية الصناعية المتَّسمة بانخفاض انبعاثات الكربون وبالتأقلم مع المناخ المنشآت التجارية في جنوب أفريقيا والسنغال وكينيا ومصر على تقييم المناطق المعرضة للخطر ضمن سلاسلها الإنتاجية، والتحوُّل إلى التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات، وإنتاج منتجات ذات قيمة أعلى. وفي إطار المشروع الذي يستغرق خمس سنوات والمموَّل من اليابان، اختيرت ١١ منشأةً تجاريةً لإظهار فوائد اعتماد تدابير التكيُّف مع المناخ لتحسين عمليات التصنيع.

وزارت الشركات المرشَّحة اليابان لحضور سلسلة من الاجتماعات مع المورِّدين المحتملين، وشاركت في المعرض الدولي لآلات وتكنولوجيا الغذاء لإيجاد الفرص الممكنة لإقامة شراكات تجارية مع شركات التكنولوجيا الممثَّلة فيه، وعددها نحو ٨٠٠ شركة. واستُبين العديد من فرص التعاون المحدَّدة، مثل توفير نافخات هواء تتَّسم بالكفاءة لفائدة قطاع تجهيز الشاي في كينيا، وألواح فولطية ضوئية لتجهيز الفواكه في مصر، ومجفِّفات لتجهيز المحاصيل في السنغال، ومبرِّدات

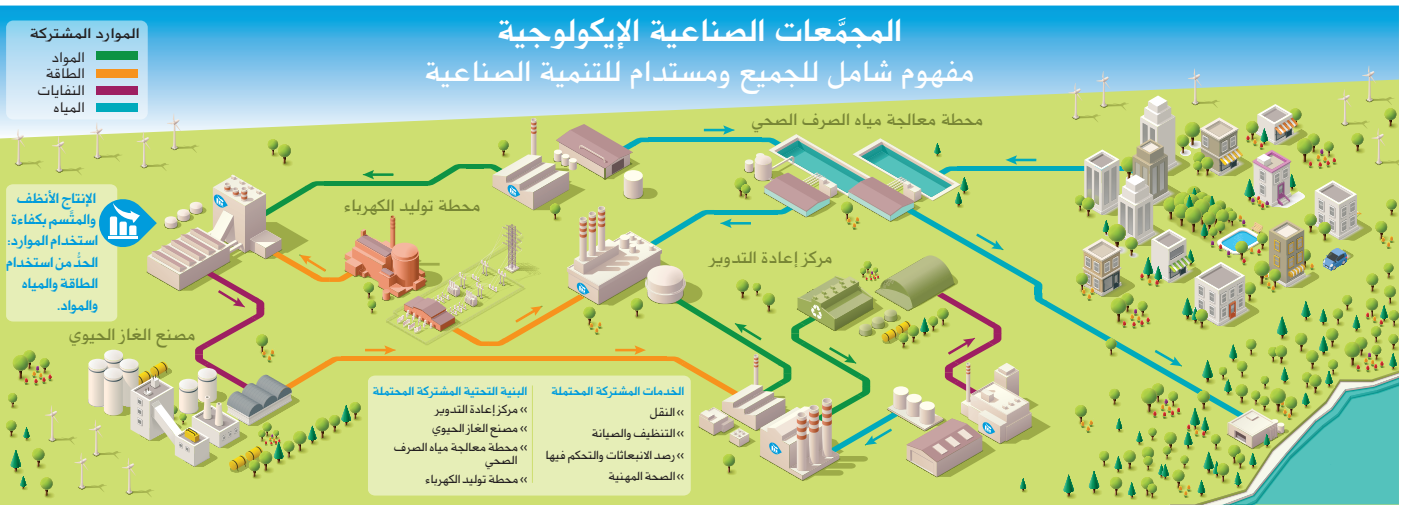

مزوَّدة بوظائف استرداد الحرارة من أجل تجهيز الفواكه والخضروات في جنوب أفريقيا ومصر.

تحسين الاستدامة في صناعة الشاي الكينية

تُعَدُّ صناعة الشاي إحدى أهم الصناعات الكينية، حيث تدعم نسبة كبيرة من السكان. وتتأثَّر زراعة الشاي عادةً بالطقس، حيث تتأثَّر المحاصيل بسقوط الأمطار وتقلُّب درجات الحرارة على نحو لا يمكن التنبُّؤ به. وتُعَدُّ برودة الطقس والبرَد والصقيع عوامل مضرَّة بصفة خاصة. وحيث يُتوقَّع أن يصبح اتِّسام الأحوال الجوية بالبرودة أكثر شيوعاً، تتوقَّع مصانع الشاي أن تتوسَّع في استخدامها لنافخات الهواء في محطات التذبيل. وفي مصنع الشاي في كيماموكاما، تستهلك نافخات الهواء القائمة والمفتقرة إلى الكفاءة نسبة ٦٠ في المائة من استهلاكه الإجمالي من الكهرباء. ومن شأن أي زيادة أخرى في الاستخدام زيادة إنفاق المصنع على الكهرباء والتأثير على التدفُّقات النقدية.

وفي إطار مشروع مموَّل من اليابان، قدَّمت اليونيدو المشورة بشأن الاستعاضة عن النافخات القائمة بتكنولوجيا أحدث وأكثر كفاءة في مجال نفخ الهواء ستحسِّن الاستدامة على المدى الطويل. وتشمل نافخات الهواء الجديدة خاصية التحكُّم في حجم الهواء ممَّا يسمح للمصنع بإدارة إنفاقه على الكهرباء بكفاءة أكبر والعمل على نحو أكثر مراعاة للمناخ.

ومصنع كيماموكاما للشاي عبارة عن رابطة مزارعين تحظى بدعم من وكالة تنمية الشاي في كينيا. وبالنظر إلى أن هناك ٦٧ مصنعاً مماثلاً للشاي يحظى بدعم الوكالة، فإن نجاح هذا المشروع يمكن أن يُحدِث تغييرات إيجابية على نطاق القطاع.

سبل الحصول على الطاقة النظيفة من أجل الاستخدام الإنتاجي

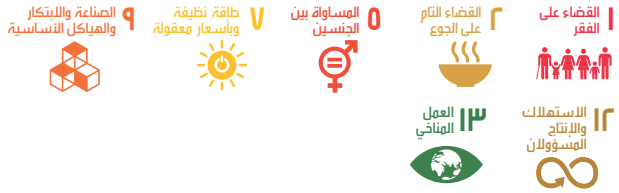

يؤدِّي اجتماع الضغوط الناجمة من التنمية الصناعية والتوسُّع الحضري والنمو السكاني إلى زيادة الطلب على الطاقة وتعاظم أهمية تحسين سبل الوصول إلى الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة الطاقة بالنسبة إلى المستقبل المستدام المتوخَّى في خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ. بيد أن الحصول على الطاقة النظيفة لن يكون كافياً في حدِّ ذاته. ولضمان الاستدامة الطويلة الأجل، من الضروري أيضاً أن توجَّه الطاقة النظيفة نحو الاستخدامات الإنتاجية التي تساعد على إيجاد فرص العمل وزيادة الدخل.

وتدعم اليونيدو، بخبرتها في مجال نقل التكنولوجيا والسياسات والمعايير والتدريب، طائفةً واسعةً من البلدان لتحسين كيفية استخدامها للطاقة من أجل الوسائل الإنتاجية. وتساعد مشاريعها على تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق المربوطة بالشبكة وغير المربوطة بها على السواء، وتوسيع نطاق نشر الشبكات الصغرى القائمة على التكنولوجيا الناجعة والمؤكَّدة، مثل الطاقة الكهرمائية الصغيرة والكتلة الأحيائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما تشجِّع اليونيدو على تطوير الطاقة المتجدِّدة كقطاع تجاري من خلال دعم منظِّمي المشاريع والمنتجين المستقلين من الحجمين الصغير والمتوسط.

وفي الوقت نفسه، تعمل اليونيدو على تعزيز الجدوى الطويلة الأجل لمصادر الطاقة المتجدِّدة وغيرها من مصادر الطاقة المستدامة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، وهو ما يساعد في نهاية المطاف على خفض التكاليف، وإيجاد فرص العمل، والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

الطاقة الكهرمائية الصغيرة لأغراض التنمية الصناعية المستدامة

الطاقة الكهرمائية الصغيرة مصدر مراعٍ للبيئة ومجرَّب من مصادر الطاقة. وهذه التكنولوجيا القابلة للاستنساخ بسهولة يمكن أن توفِّر الكهرباء الفعَّالة من حيث التكلفة في البلدان النامية، حيث يمكن أن تؤدِّي دوراً مهمًّا في التنمية الصناعية المستدامة. بيد أن هذه الإمكانات لم تُستغل إلى حدٍّ كبير حتى الآن.

ولمعالجة هذا الوضع، أصدرت اليونيدو التقرير العالمي بشأن تنمية المحطات الكهرمائية الصغيرة. ومن خلال هذا الدليل، الذي تموِّله حكومة الصين، تساعد اليونيدو على تعزيز فرص الحصول على الطاقة النظيفة. وهي تساعد على توجيه السياسات المتعلقة بتخطيط الطاقة وإرشاد المستثمرين الداخلين أسواق الطاقة المتجدِّدة.

أمَّا الهدف الأعم للتقرير فهو حشد المسار السريع لتطوير الطاقة الكهرمائية الصغيرة، لا سيَّما في البلدان التي تكون فيها القدرة على الاستثمار في توليد الطاقة النظيفة محدودة. ومن خلال تمكين البلدان من توسيع نطاق نشاطها في هذا المجال، يمكن للطاقة الكهرمائية الصغيرة أن تساعد على تعزيز إنتاجية الاقتصادات المحلية والحدِّ من الفقر.

والتقرير هو ثمرة للتعاون بين اليونيدو والمركز الدولي للمحطات الكهرمائية الصغيرة ومهنيين من جميع أنحاء العالم. وأسهم فيه أكثر من ٢٣٠ خبيراً وعالماً في مجال الطاقة الكهرمائية الصغيرة من مؤسسات حكومية ومعاهد بحثية وجامعات، وكذلك شركات الطاقة الكهرمائية.

دعم التغيير من خلال منتدى فيينا للطاقة

منتدى فيينا للطاقة أحد أكبر وأهم أحداث الطاقة المستدامة في العالم. ويسهم المنتدى، الذي تشترك في تنظيمه حكومة النمسا ووكالة التنمية النمساوية والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع (SEforAll)، في صياغة غايات الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة والحلول العملية من أجل مستقبل يقوم على الطاقة المستدامة. وهو منبر لمتَّخذي القرارات وممثِّلي القطاع الخاص والمجتمع المدني ومقرِّري السياسات لمناقشة المسائل المهمة المتعلقة بالطاقة المستدامة وتبادل المعارف.

وقد تمخَّض منتدى عام ٢٠١٧ عن اتفاق بشأن ١٠ رسائل تسلِّط الضوء على الدور المحفِّز الذي تؤدِّيه الطاقة في التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وتركِّز الرسائل على دور الطاقة المعقولة التكلفة والنظيفة في تخفيف آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، والحاجة إلى الابتكار والالتزام على نطاق واسع من القطاعين العام والخاص.

وبصفة استثنائية، سوف يَعقد المنتدى، الذي يُعقد مرة كل سنتين، دورةً استثنائيةً في أيار/مايو ٢٠١٨ تركِّز على المسائل الرئيسية والفرص المحيطة بتسخير الطاقة المستدامة لأغراض التنمية. وسوف تسهم هذه الدورة في الاستعراض المقبل للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة من جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيُعقد في عام ٢٠١٨.

البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة

يروِّج البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة حلول التكنولوجيا النظيفة في مجاليْ الطاقة والبيئة، ويسعى إلى دعم إنشاء وتعزيز قطاع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قائم على التكنولوجيا النظيفة في البلدان الشريكة.

وهو يهدف إلى تحديد ودعم التكنولوجيات ذات الإمكانات الحفَّازة في مجاليْ الطاقة والبيئة كنماذج تجارية مربحة. وتحدِّد المسابقة السنوية التي تُجرى على الصعيد الوطني في البلدان الشريكة في البرنامج أكثر المبتكرين ومنظِّمي المشاريع الواعدين، الذين يُدعون بعد ذلك إلى المنتدى العالمي السنوي في كاليفورنيا، الولايات المتحدة، للتعرُّف على ثقافة المشاريع الدينامية في سيليكون فالي والتواصل مع أوساط التكنولوجيا النظيفة من جميع أنحاء العالم. ويسعى البرنامج أيضاً إلى إيجاد بيئة تمكينية للابتكار وتنظيم المشاريع في مجال التكنولوجيا النظيفة، ويدعم الدول الأعضاء في تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية من أجل تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا النظيفة والابتكار.

وقد لاقى البرنامج ردود فعل إيجابية للغاية، وبرز بوصفه أحد نماذج الممارسات الفضلى لتعزيز التكنولوجيا النظيفة في المؤتمر الأخير للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

برنامج اليونيدو لإدارة الطاقة

يميل الجزء الأكبر من النقاش المتعلق بكفاءة استخدام الطاقة إلى التركيز على تطوير التكنولوجيا الجديدة أو تحسين التكنولوجيا القديمة. ومع ذلك، فإن أحد السبل الأكثر فعالية لإيجاد نظم طاقة أكثر كفاءة هو ضمان إدارة استخدام الطاقة من خلال إطار منظَّم ومخصَّص يحسِّن الأداء ويزيد إلى أقصى حدٍّ من الوفورات في الطاقة على مرِّ الزمن. ومن شأن هذه النظم، إذا نُفِّذت على النحو الصحيح، تحقيق وفورات كبيرة في التكلفة، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وكذلك الحدُّ من الآثار البيئية المترتِّبة على النمو الصناعي.

ورغم ذلك، فإن العديد من الحكومات والشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة متخلِّفة عن الركب سواء من حيث وضع هياكل ناجحة لإدارة الطاقة أو تنفيذ تلك الهياكل. فهي تفتقر إلى التدريب السليم والأدوات اللازمة لإنشاء نظم الإدارة، وهو ما يعود في بعض الأحيان إلى سوء فهم البيانات المتاحة أو سوء استخدامها.

وعلى مدى العقد الماضي، عملت اليونيدو على سدِّ هذه الفجوة من خلال برنامجها الخاص بنظم إدارة الطاقة الذي يساعد الحكومات والمنشآت على اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتنفيذ النظم الأكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة التي يتمُّ تكييفها وفقاً لاحتياجات الصناعات والاقتصادات المعنية لديها.

وقد ارتفع عدد مشاريع نظم إدارة الطاقة إلى ١٨ مشروعاً، وهي تُعتبر على نطاق واسع أفضل السبل لضمان تحقيق كفاءة الطاقة المستدامة ومواصلة تحسين الأداء في مجال الصناعة. وتقدِّم اليونيدو الخبرات والأدلة للشركات والحكومات والرابطات المعنية بتوفير الطاقة بشأن أفضل الممارسات، وهي تتولَّى تدريب موظفي المنشآت ومقرِّري السياسات والخبراء الاستشاريين. وقد وضعت مخططات رائدة، وساعدت على زيادتها تدريجيًّا مع ضمان وضع التدابير الملائمة للتقييم والرصد والإبلاغ بشأن ممارسات خاصة لكفاءة استخدام الطاقة، بهدف إحداث تحول في الأسواق الوطنية.

وحتى الآن، قامت اليونيدو بتدريب أكثر من ١٥٠٠ من خبراء كفاءة الطاقة بشأن كيفية جعل نظم الطاقة لديهم متماشية مع المعيار الدولي الجديد بشأن نظم إدارة الطاقة (معيار الأيزو ٥٠٠٠١)، وساعدت أكثر من ٣٥٠ شركة (على نطاق تسعة بلدان) على تنفيذ مشاريع لإدارة الطاقة، وذلك من خلال

تشجيعها على اتِّباع أحدث الممارسات الكفيلة بجعل نظم الطاقة لديها أكثر قدرة على المنافسة.

وتمكَّنت الشركات المشاركة في البرنامج من تحقيق وفورات في الطاقة بنسبة من ٥ إلى ١٥ في المائة ما بين السنتين الأولى والثانية من التنفيذ، وذلك دون استثمارات رأسمالية أو بقدر ضئيل منها. وعلاوة على ذلك، فقد كانت وفورات الطاقة التي حقَّقتها أعلى مرتين إلى ثلاث مرات ممَّا حقَّقته الشركات غير المشاركة. وعلى نطاق سبعة بلدان تتاح البيانات بشأنها، على مدى فترة البرنامج، تبلغ وفورات الطاقة السنوية ٧٧,٨ مليون دولار. وتتجاوز الفوائد توفير الطاقة. فقد حقَّقت الشركات المشاركة في البرنامج زيادة في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتراجَع مدى تعرُّضها لتقلُّبات أسعار الطاقة، واتَّسمت عملياتها بمزيد من الموثوقية بوجه عام.

ففي كولومبيا، على سبيل المثال، يُعتمد مخطط لمنح الشهادات لممارسي نظم إدارة الطاقة. ويُعتبر الاعتماد السليم للموظفين مهمًّا لأنه يساعد على إيجاد سوق تتَّسم بمزيد من الموثوقية والمصداقية فيما يتعلق بخدمات كفاءة الطاقة. كما أنه يسمح لمقرِّري السياسات بتقديم حوافز أفضل. وقد وضعت هيئة المعايير الوطنية متطلبات لقياس كفاءة الممارسين الذين يُتوقَّع اعتمادهم في عام ٢٠١٨. وتقدِّم اليونيدو المساعدة التقنية إلى هيئة الاعتماد الوطنية، وهي الهيئة المسؤولة عن اعتماد هيئات إصدار الشهادات.

كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في مصر

لدى مصر واحد من أكثر الاقتصادات كثافة في استخدام الطاقة في العالم، حيث يزيد الاستهلاك لكل وحدة من الناتج في بعض القطاعات الصناعية على المعدَّل الدولي بواقع ٥٠ في المائة. ونتيجة لذلك، يوجد مجال كبير لتنفيذ سياسات كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحسين الأداء والاستدامة.

وقد أطلقت اليونيدو مشروعاً مدته خمس سنوات في عام ٢٠١٢ للمساعدة في بناء سوق للكفاءة في استخدام الطاقة في الصناعة. ويتمثَّل أحد العناصر الرئيسية لهذا المشروع في التدريب على الاستخدام الأمثل لنظم إدارة الطاقة لفائدة المهنيين والمؤسسات والوكالات الحكومية. وخلال فترة المشروع، درَّبت اليونيدو ٥٥ خبيراً و٣٠ ممثِّلاً حكوميًّا و١٥٠ من مهنيي الصناعة على إدارة الطاقة. وهناك إحدى وخمسون شركة كثيفة الاستخدام للطاقة تشغِّل الآن نظماً

لإدارة الطاقة. وقد أدَّى ذلك إلى تحقيق وفورات سنوية في الطاقة بواقع ٣٥ مليون دولار بالأسعار المحلية حيث تمَّ توفير ١٠٩٤ جيغاواط من الطاقة.

وقد ساعدت التدابير المستخدمة، مثل حملة الاعتراف بجهود الشركات المنفِّذة للكفاءة في استخدام الطاقة، على توسيع نطاق المعرفة بنظم إدارة الطاقة وتشجيع مزيد من المنشآت على وضع سياسات لإدارة الطاقة.

ومن الأمثلة على ذلك، شركة سيدي كرير للبتروكيماويات التي حقَّقت معيار الأيزو ٥٠٠٠١. وكانت إدارة الشركة ملتزمة التزاماً قويًّا بتحسين الأداء من أجل الحدِّ من تكاليف الطاقة، وهو ما تجسَّد في الحماس القوي لدى الموظفين. وقدَّمت اليونيدو الدعم التقني طوال العملية. وبفضل التدريب على تنفيذ نظم إدارة الطاقة ومراجعة النظام، نجحت الشركة في نيل شهادة معيار الأيزو ٥٠٠٠١. وبفضل التنفيذ اللاحق لمستوى معيار دولي، حقَّقت نظم إدارة الطاقة وفورات بلغت ١٠ في المائة من الطاقة المستهلكة دون أي تدابير أخرى تتعلق بالتكلفة. كما أنها دمجت مفاهيم كفاءة الطاقة في ثقافة الشركة.

وانطلاقاً من هذا النجاح، اتَّفقت اليونيدو والشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات على إنشاء أول شبكة للبتروكيماويات بين الأقران في البلد بدعم الخبراء المدرَّبين في شركة سيدي كرير للبتروكيماويات لتبادل معارفهم وخبراتهم مع موظفي الشركات على نطاق هذا القطاع. وأقيمت برامج تدريبية في تسع شركات، تشغِّل جميعها نظماً لإدارة الطاقة، ممَّا يدلُّ على قدرة جماعات وشبكات الأقران على نشر المعرفة.

تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف

تدعم اليونيدو، كجزء من عملها الرامي إلى المحافظة على البيئة، البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف، بما في ذلك بروتوكول مونتريال واتفاقية استكهولم واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون

بروتوكول مونتريال هو معاهدة دولية مصمَّمة لحماية طبقة الأوزون، بدأ نفاذها في عام ١٩٨٩. وقد ساعدت اليونيدو، كوكالة منفِّذة رئيسية للصندوق المتعدِّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال الذي أنشئ لمساعدة البلدان على الوفاء بأهدافها بموجب البروتوكول، على استئصال ما يزيد على ثلث هذه المواد الكيميائية الخطرة من العالم النامي منذ عام ١٩٩٢. وباستخدام عام ١٩٩٠ كخط أساس، تفادى ذلك الاستخدامات والانبعاثات المحتملة لما يزيد على ٣٤٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة.

وأنجزت اليونيدو أكثر من ١ ٤٥٠ من مشاريع بروتوكول مونتريال من خلال الصندوق المتعدِّد الأطراف ومرفق البيئة العالمية والمساهمات الثنائية. وبعد النجاح في معالجة الكلوروفلوروكربونات بموجب البروتوكول، فإن التحدِّي الرئيسي الراهن يكمن في التخلُّص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات، التي تُستخدم في الغالب في قطاعات المواد الرغوية والتبريد وتكييف الهواء. وأشيع بدائل الهيدروكلوروفلوروكربونات هي الهيدروفلوروكربونات. ورغم أنَّ الهيدروفلوروكربونات مواد غير مستنفِدة لطبقة الأوزون، فهي غازات دفيئة قوية المفعول وذات إمكانات كبيرة على صعيد إحداث الاحترار العالمي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيغالي، اتخذ المجتمع العالمي خطوة رئيسية نحو معالجة الهيدروفلوروكربونات. وبعد سبع سنوات من المفاوضات، توصَّلت الأطراف في بروتوكول مونتريال إلى اتفاق للخفض التدريجي لإنتاج الهيدروفلوروكربونات واستهلاكها. وتمكَّن الاتفاق التاريخي، المعروف باسم تعديل كيغالي، من منع ما يصل إلى ٠,٥ درجة مئوية من الاحترار العالمي بحلول نهاية القرن، ممَّا أسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى التصدِّي لتغيُّر المناخ. وسيدخل التعديل حيِّز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

وتنفِّذ اليونيدو حالياً خططاً لإدارة التخلُّص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في ٧٤ بلداً، بما في ذلك خطط المرحلة الثانية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، استضافت اليونيدو اجتماعاً لفريق خبراء ضمَّ ممثِّلين من ٥٥ بلداً لمناقشة التصديق على تعديل كيغالي. وخلال عام ٢٠١٧، بدأت اليونيدو أنشطة تمكينية للتخلُّص التدريجي من الهيدروفلوروكربونات في ١٨ بلداً، ووضعت عدَّة مقترحات مشاريع في قطاع صناعة

جائزة الأوزون لعام ٢٠١٧

فازت اليونيدو بجائزة الأوزون لعام ٢٠١٧ لعملها المتميِّز بشأن تنفيذ مشاريع للتخلُّص التدريجي من بروميد الميثيل، وهو غاز شديد السمِّية كان يُستخدم في وقت من الأوقات على نطاق واسع في الصناعة الزراعية للسيطرة على طائفة واسعة من الآفات.

> أخذت اليونيدو مكانها بسرعة وعلى نحو بارز كوكالة سبَّاقة في التخلُّص التدريجي من بروميد الميثيل، من خلال توفير حلول مصمَّمة خصِّيصاً لكل بلد وقطاع يسعى للاستعاضة عن بروميد الميثيل. [...] وقد عملت اليونيدو بمثابة وكالة منفِّذة في ٥٥ من أصل ٧٧ طرفاً في المادة ٥ ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٥. [...] وقام جميع البلدان بالتخلُّص التدريجي من تلك المادة بحلول الموعد النهائي، بل قام العديد منها بذلك قبل الموعد.

المبرِّدات من خلال توفير حلول مستدامة وخالية من الهيدروفلوروكربونات على المدى الطويل، دون أي أثر سلبي على المناخ.

اتفاقية استكهولم للملوِّثات العضوية الثابتة

اليونيدو إحدى الوكالات المهمة المنفِّذة أيضاً لاتفاقية استكهولم للملوِّثات العضوية الثابتة، التي دخلت حيِّز النفاذ في عام ٢٠٠٤ وصدَّق عليها أكثر من ١٥٠ بلداً.

وتساعد المنظمة الموقِّعين على الاتفاقية على وضع خطط تنفيذ وطنية للامتثال للالتزامات التعاهدية بالحدِّ من الملوِّثات العضوية الثابتة أو القضاء عليها، وهي ملوِّثات شديدة السمِّية على البشر والحياة البرية، وتبقى في البيئة لفترات طويلة. وعلى وجه التحديد، تعمل اليونيدو على تحقيق التسيير الأمثل للعمليات الإنتاجية، وإنشاء مرافق جديدة، وإرساء برامج لإعادة التدوير وإدارة النفايات.

إدارة النفايات الإلكترونية في أمريكا اللاتينية

يشهد استهلاك المعدات الإلكترونية نموًّا متسارعاً، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع على نفس القدر من السرعة في مستويات النفايات الإلكترونية التي كثيراً ما تحتوي على ملوِّثات عضوية ثابتة. وقد أصبحت المسألة بارزة بشكل خاص في أمريكا اللاتينية، لا بوصفها شاغلاً من شواغل الصحة العامة فحسب، بل أيضاً باعتبارها فرصة لإيجاد مشاريع خضراء وفرص عمل جديدة.

وفي تموز/يوليه، أطلقت اليونيدو مشروعاً مدته خمس سنوات لتعزيز المبادرات الوطنية في أكثر من اثني عشر بلداً في أمريكا اللاتينية، وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن المعالجة السليمة بيئيًّا للملوِّثات العضوية الثابتة في النفايات الإلكترونية. ويهدف المشروع الذي يحظى بدعم مرفق البيئة العالمية إلى دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار مستدام من الناحية البيئية، وإذكاء الوعي وبناء القدرات لدعم صناعات إعادة تدوير النفايات الإلكترونية، وإتاحة تطوير شبكة تجميع لمعالجة النفايات الإلكترونية، وتنشيط تنمية بنية تحتية وطنية لإعادة التدوير. ومن ثمَّ، فهو يسهم في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق إيجاد الوظائف والاقتصادات المستدامة.

بعض نتائج برنامج اليونيدو بشأن الملوِّثات العضوية الثابتة

٣ ٤١٦
شركةً اعتمدت أفضل الممارسات فيما يتعلق بالملوِّثات العضوية الثابتة

٩٨
من السياسات والقوانين واللوائح البيئية تمَّ اعتمادها

٨٧ ٤٣٩
شخصاً تمَّ تدريبهم

+١٥٣٪ زيادة
في عدد المدرَّبات في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

	الكمية المزالة/المخفَّضة	الكمية المؤمَّنة
ثنائيات الفينيل ذات الروابط الكلورية المتعدِّدة، مبيدات الآفات، مادة الـ د.د.ت. بالأطنان	٥ ٨٨٧,٥	١٦ ٤١٨,٤
الملوِّثات العضوية الثابتة غير المقصودة بالملليغرام	٩٨ ٢٧٠	١١٨ ٦٤٥,٥

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

تضطلع اليونيدو بدور نشط في مساعدة البلدان على تنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وهي اتفاق بيئي جديد متعدِّد الأطراف دخل حيِّز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٧. وتعتمد الاتفاقية نهج دورة الحياة تجاه حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة للزئبق.

ويركِّز برنامج اليونيدو بشأن الزئبق عادةً على تعدين الذهب بالوسائل الحِرفية والصغير النطاق. بيد أنه خلال السنوات الخمس الماضية، عرضت اليونيدو ميزتها النسبية خارج نطاق قطاع تعدين الذهب بالوسائل الحِرفية والصغير النطاق من خلال العمل في مجالات أخرى، مثل إدارة الزئبق في النفايات، والحدِّ من انبعاثات الزئبق في قطاع الإسمنت وصناعات أخرى.

وفي إطار مواصلة الجهود التي تبذلها اليونيدو في قطاع تعدين الذهب الصغير النطاق بالوسائل الحِرفية، سوف يُستهلُّ مشروع مدته خمس سنوات في النصف الأول من عام ٢٠١٨، لمساعدة عمال المناجم الحِرفيين وأوساط التعدين في بوركينا فاسو والفلبين ومنغوليا على زيادة سبل الحصول على التمويل والقدرة على استخدام التكنولوجيات والتقنيات المنخفضة والعديمة الاعتماد على الزئبق، وتعزيز تطوير سلاسل القيمة المستدامة في قطاع الذهب.

الاقتصاد الدائري

على وجه العموم، يتمُّ التصنيع اليوم من خلال تحويل المواد الخام إلى منتجات جديدة يجري التخلُّص منها بعد الاستعمال. فهو عبارة عن عملية خطِّية ذات بداية ونهاية، ونظام تنفد فيه المواد الخام المحدودة في نهاية المطاف. أمَّا الاقتصاد الدائري فهو يوجِد منافع اقتصادية وبيئية واجتماعية، حيث تكون المنتجات مصمَّمة بحيث تكون معمِّرة وقابلة لإعادة الاستخدام والتدوير، وحيث تؤخذ المواد اللازمة للمنتجات الجديدة من المنتجات القديمة. إنها عملية ابتكار منهجي توفِّر فرص العمل وتستخدم نماذج جديدة للأعمال التجارية. كما أنها ترجِّح استخدام مصادر الطاقة المتجدِّدة.

وتساعد اليونيدو الدول الأعضاء على تدعيم أسس الاقتصاد الدائري منذ عدَّة عقود. وتدعم بعض أنشطة اليونيدو التصنيع الأنظف في تجهيز اللحوم أو الأسماك أو الأخشاب أو القطن أو الفلزَّات والمعادن، أو في استحداث استراتيجيات لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد. وتساعد أنشطة أخرى على تطوير منتجات آمنة ويسهل إعادة تدويرها وذات أعمار أطول. وهناك أنشطة أخرى تتناول استعادة الموارد أو التخلُّص الآمن منها في نهاية حياة المنتج. وفي هذه العملية، تكتسي المعرفة والقدرة على إيجاد واستخدام المعايير والبنى التحتية الجيِّدة، وسبل الوصول إلى الطاقة المتجدِّدة والتكنولوجيات النظيفة أهمية قصوى. وتتيح إقامة التجمُّعات العنقودية والمجمَّعات الصناعية الإيكولوجية توسيع نطاق الاقتصاد الدائري بما يتجاوز فرادى الشركات ويساعد على رفع الأداء الكلي للاقتصادات الوطنية. ويُعَدُّ برنامج اليونيدو للتأجير الكيميائي مثالاً على نموذج تجاري ريادي قائم على الدفع مقابل الأداء بدلاً من المنتج.

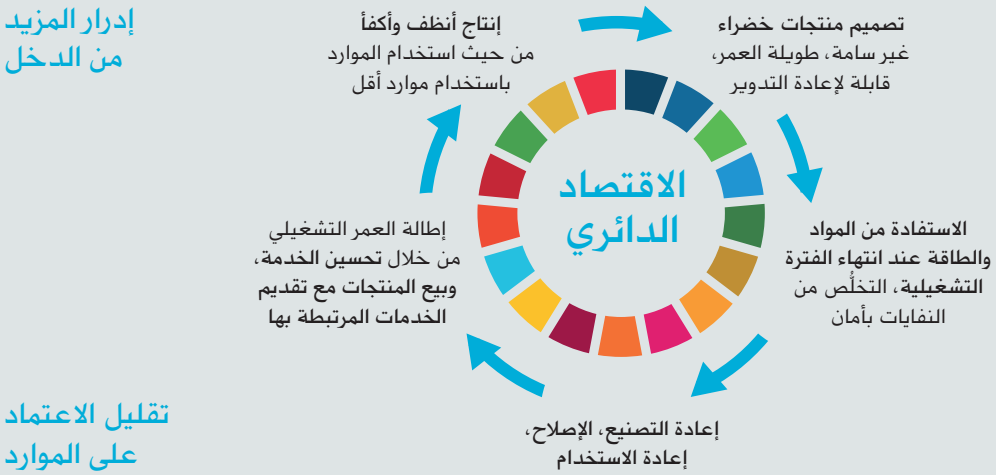

٥

الآفاق الإقليمية

تسعى اليونيدو إلى تنفيذ مهمتها على الصعيد العالمي من خلال توفير مجموعة خدماتها بالكامل وفق الاحتياجات المتباينة لدولها الأعضاء. وبالنظر إلى حجم التحدِّيات التي تواجه البلدان الأكثر فقراً والإمكانات الكبيرة للتحوُّل الهيكلي من أجل تلبية احتياجاتها، فإن اليونيدو تولي اهتماماً خاصًّا إلى أقلِّ البلدان نموًّا. ومن الجوانب المهمة الأخرى التي يتمُّ التركيز عليها تعزيز القدرة التنافسية الصناعية والتجارة، وتنمية القطاع الخاص، ومعالجة المسائل البيئية وغيرها من المسائل التي تؤثِّر بشكل خاص على البلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات التي تمرُّ بمرحلة انتقالية. وتقدِّم اليونيدو، إلى جانب أنشطتها في مجال التعاون التقني وبناء القدرات، المشورة والتحليل بالتعاون الوثيق مع الحكومات والشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى. وفي عام ٢٠١٧، نفَّذت اليونيدو مشاريع في ١٤٣ بلداً، إضافةً إلى المشاريع الإقليمية والعالمية.

الدول الأعضاء في اليونيدو ٤٥

أقل البلدان نموًّا ٢٩ الدول الجزرية الصغيرة النامية ٦
البلدان المتوسطة الدخل ١٩

حضور اليونيدو المحلي في ٢٠ بلداً، بما فيها مركز إقليمي ومكاتب إقليمية في إثيوبيا و جنوب أفريقيا ونيجيريا

١٨ برنامجاً قُطريًا (٢٠١٧)

برنامجان للشراكة القُطرية في إثيوبيا والسنغال

تعاون تقني (٢٠١٧) بقيمة ٥٤,٦ مليون دولار

صندوق التنمية الصناعية وجهات أخرى	الاتحاد الأوروبي	مرفق البيئة العالمية	الصندوق المتعدّد الأطراف
١٦,٥٧	١٩,٩٧	١٥,٨٣	٢,٢٥

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقَّعة (٢٠١٧): غامبيا (٢٠١٧-٢٠٢١)، كوت ديفوار (٢٠١٧-٢٠٢٠)، موزامبيق (٢٠١٧-٢٠٢٠)

أفريقيا

قُدِّر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة زاد على ٣ في المائة في عام ٢٠١٧، وأنه سيواصل الارتفاع باطِّراد في عام ٢٠١٨ بعد الصعوبات التي واجهها في عام ٢٠١٦. ويُعزى التحسُّن جزئيًّا إلى انتعاش أسعار السلع الأساسية، وزيادة الطلب المحلي، وارتفاع مستويات الاستثمار في القطاع الخاص. وتستفيد المنطقة من مجموعة واسعة من الموارد وقطاع دينامي في مجال تنظيم المشاريع.

بيد أن هناك طائفة واسعة من المشاكل الهيكلية التي لا تزال تعيق التقدُّم نحو النمو المستدام والشامل. ومن بين العوامل التي تعيق التنمية في بعض البلدان الافتقار إلى الاستثمار في رأس المال البشري، واستمرار الضعف أمام الصدمات الخارجية، مثل تقلُّب أسعار النفط، وتزايد الدين العام، ورداءة البنى التحتية، وبطء الاستجابات السياساتية. وثمَّة عائق آخر أمام النمو المستدام والشامل للجميع، وهو وجود قطاع غير رسمي كبير، حيث يعمل أكثر من ٧٠ في المائة من العمال في وظائف غير مستقرَّة.

عمل اليونيدو في أفريقيا

بالتعاون الوثيق مع مجموعة من الشركاء، بمن فيهم على وجه الخصوص الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتماشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تشمل أولويات اليونيدو في المنطقة لدعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة التكاملَ الاقتصادي الإقليمي، والتجارة داخل أفريقيا، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وتتابع المنظمة طائفة واسعة من المشاريع والبرامج والمبادرات المشتركة بين الوكالات في جميع أنحاء المنطقة من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بوصفها أفضل السبل للتصدِّي للعديد من التحدِّيات التي تواجهها القارة، بما في ذلك من خلال برنامجيْ الشراكة القُطرية في إثيوبيا والسنغال، إلى جانب ١٨ برنامجاً قُطريًّا مستمرًّا في المنطقة.

ويستهدف مشروع مموَّل من الاتحاد الأوروبي في كينيا المنتجات الزراعية، مثل محاصيل البساتين والشاي، بما يشكِّل ٤٠ في المائة من مجموع الصادرات. ومن خلال زيادة الوعي بالمعايير الدولية وفوائد الامتثال المرتبطة بالوصول إلى الأسواق، ساعدت اليونيدو على زيادة مستويات دخل المزارع الصغيرة، وتعزيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية، والحدِّ من الهجرة من الأرياف إلى المدن، وتوسيع نطاق تجارة التصدير. وبحلول موعد إنجاز المشروع في عام ٢٠١٧، كان قد ساعد على زيادة دخل المزارع الصغيرة بأكثر من الثلث، وأدَّى إلى تحسُّن التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وهو وجهة تصديرية بارزة.

وفي جمهورية تنزانيا المتحدة التي تواجه، بوصفها من أقل البلدان نموًّا، قدراً كبيراً من الحواجز الهيكلية التي تعترض التنمية، تدعم اليونيدو تطوير المنتجات الزراعية بتحسين النوعية وتعزيز الروابط بين المنتجين والشركاء الموزِّدين لصناعة السياحة.

اليونيدو تضطلع بدور ريادي بشأن التنمية الصناعية في أفريقيا

سلَّمت الجمعية العامة بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وإيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي أمور أساسية لتحقيق النمو الشامل الضروري للتصدِّي للفقر في المنطقة، وأعلنت الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. واليونيدو هي الوكالة الرائدة المعنية بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا حيث تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وفي أيلول/سبتمبر، نظَّمت اليونيدو حدثاً رفيع المستوى أثناء دورة الجمعية العامة في نيويورك بهدف النهوض بالمبادرة. وفي بيان مشترك موقَّع بعد الحدث الذي شهده حضوركبير، أعلنت اليونيدو ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الالتزام بتنفيذ برامج مشتركة وإقامة شراكات من أجل ضمان نجاح تنفيذ المبادرة. ويشمل ذلك دعم التوسُّع في برامج اليونيدو للشراكة القُطرية، التي تستحدث إطاراً لأصحاب المصلحة المتعدِّدين لتقديم المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات والاستثمارات. وأقرَّ البيان أيضاً بأن كمية ضخمة من الموارد ستكون مطلوبة لتحقيق أهداف العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، ودعا المؤسسات المالية إلى كفالة دعمها الكامل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ومن أجل تفعيل العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، نظَّمت اليونيدو حدثاً رفيع المستوى في فيينا لتحديد أفضل الممارسات والاستراتيجيات لتعزيز التصنيع في أفريقيا. واستُحدث إطار برنامجي يحدِّد أهداف وركائز تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

واختتمت اليونيدو أيضاً دورتها السابعة للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموًّا في فيينا. واعتمد وزراء أقل البلدان نموًّا إعلان فيينا الوزاري الذي جدَّدوا فيه التركيز على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة والتزامهم بمواصلة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدِّدين، وكذلك الاستثمار في السياسات المناخية في بلدانهم.

وفي إطار هذا المشروع، دُرِّبَ ١٢٠ من مديري وموظفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة على سلامة الأغذية والمعايير الاجتماعية والبيئية، والتسويق واستراتيجيات الوصول إلى السوق. ونتيجة لذلك، تتولَّى المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية التوريد إلى ٤١ فندقاً و٣٥ متجراً كبيراً للبيع بالتجزئة، وزادت إيرادات المنتجين من قطاع السياحة.

وساعد المشروع الذي تدعمه سويسرا على تعزيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلي، وزيادة الدخل، ومعالجة الفقر، وكان بمثابة عامل محفِّز لتنفيذ معيار الأيزو ٢٢٠٠٠ لنظام إدارة سلامة الأغذية وتحسين اختبار الأغذية في المختبرات.

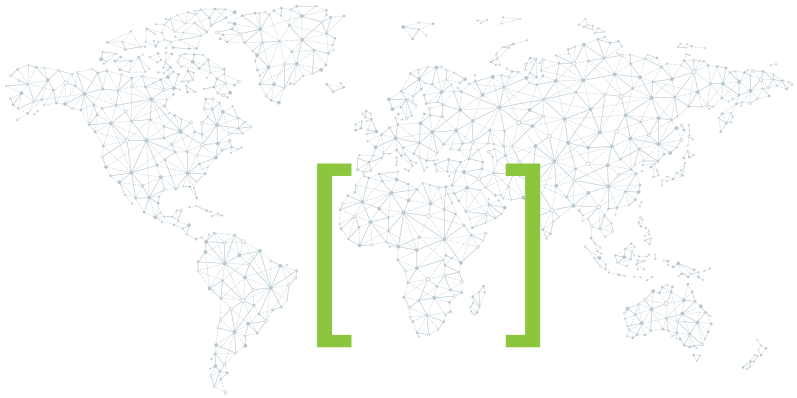

الدول الأعضاء في اليونيدو ١٩

أقل البلدان نموًّا ٤ البلدان المتوسطة الدخل ١٢

حضور اليونيدو المحلي في ٨ بلدان، بما فيها ذلك مركز إقليمي في **مصر**

٢ برنامجان قُطريان (٢٠١٧)

برنامج شراكة قُطرية سيُعلن عنه في ٢٠١٨

تعاون تقني (٢٠١٧) بقيمة **١٥,٢ مليون دولار**

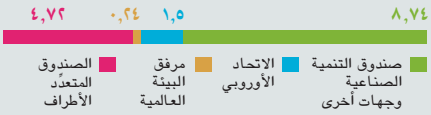

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقَّعة (٢٠١٧): **البحرين** (٢٠١٨–٢٠٢٢)، **دولة فلسطين** (٢٠١٨–٢٠٢٢)، **السودان** (٢٠١٧–٢٠٢٠)، **لبنان** (٢٠١٧–٢٠٢٠)، **المغرب** (٢٠١٧–٢٠٢١)،

المنطقة العربية

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثِّر على التنمية في البلدان العربية، إلاَّ أن هناك عدداً من المشاكل الملموسة في جميع أنحاء المنطقة، وهي لا تزال تعطِّل التقدُّم في مجال التنمية المستدامة. فمنذ الأزمة المالية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والربيع العربي في عام ٢٠١١، اتَّسع نطاق عدم المساواة. والنزاعات المسلَّحة آخذة هي أيضاً في الازدياد، إلى جانب تزايد الهجرة والبطالة. وما زالت المنطقة تواجه ارتفاعاً في النمو السكاني، وضغوطاً بيئية، مثل الجفاف الأخير في المغرب، وفجوة متزايدة في الطاقة، ومستويات غير مسبوقة من البطالة في صفوف الشباب، الذين يشكِّلون نحو ٧٠ في المائة من العاطلين عن العمل.

عمل اليونيدو في المنطقة العربية

استجابةً لهذه التحدِّيات الكبيرة، أخذت اليونيدو في زيادة الموارد لمساعدة ١٩ من الدول الأعضاء في المنطقة في الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاداتها، ومعالجة تغيُّر المناخ، وإيجاد فرص العمل، والتخفيف من آثار الهجرة، والحدِّ من الفقر.

ومن القضايا الشاملة في عمل اليونيدو في المنطقة، على سبيل المثال، تركيزها الخاص على النساء والشباب. ويشجِّع عدد من مشاريع المنظمة على التوظيف وتنظيم المشاريع بين الشباب، بغية التصدِّي لارتفاع معدَّل البطالة في صفوف الشباب.

ويشجِّع برنامج إقليمي لليونيدو على تمكين المرأة عن طريق تنظيم المشاريع في الأردن وتونس ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب. ويجسِّد المشروع أهمية تنظيم المشاريع في إيجاد فرص العمل وتعزيز النمو المستدام والشامل للجميع. وهو يستهدف الشباب والنساء ليس كوسيلة لتحسين حياة المرأة فحسب، بل أيضاً كمحرِّك للمساواة بين الرجل والمرأة في جميع أنحاء المنطقة.

وتحفِّز المشاريع في صعيد مصر تسخير الإمكانات الإنتاجية لدى الشباب من خلال تعزيز تنظيم المشاريع الاجتماعية وتوظيف الشباب عن طريق التدريب والارتقاء بالمهارات لتناسب متطلبات الوظائف.

وخلال "أسبوع بيروت للتصميم" في أيار/مايو، عرضت اليونيدو مشروعيْن يستهدفان الشباب والنساء في القطاع الإبداعي في لبنان، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا، بما في ذلك مشروع بشأن تصميم الأثاث يدعم افتتاح مركز جديد للتدريب المهني في مجال النجارة في شمال البلد.

وتسهم هذه الأنواع من المشاريع في توفير سبل العيش المستدامة للشباب والنساء، وهي من ثمَّ أساسية للتصنيع الشامل للجميع. كما أُبرزت قيمة مشروع النجارة اللبناني، الذي تموِّله اليابان، في المؤتمر العام من قِبل مستفيدين في المناطق الريفية في لبنان أوضحوا أن حياتهم قد تغيَّرت بفضل التدريب التقني الذي تلقَّوه.

وتمثَّل نجاح آخر في لبنان هذا العام في الدور الذي اضطلعت به اليونيدو في إعادة الدعم السياساتي للتصنيع باعتباره وسيلةً لإيجاد الوظائف والفرص الاقتصادية. وممَّا له

أهمية حاسمة في هذا السياق، تدخُّل اليونيدو الاستراتيجي لدعم المجمَّعات الصناعية من خلال استحداث منصة للشراكات الخاصة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ونتيجة لذلك، تمكَّنت الحكومة في عام ٢٠١٧ من توفير التمويل اللازم للبنى التحتية للمجمَّعات الصناعية بواقع ٦٠ مليون دولار.

وفي السودان، درَّب برنامج تنمية المنشآت وترويج الاستثمار نحو ١٠٠ شخص بشأن مختلف جوانب الأعمال التجارية، إضافةً إلى موظفين من المصارف ومؤسسات التمويل البالغ الصغر في الخرطوم ممَّن أصبحوا الآن قادرين على الوصول إلى طائفة أوسع من الزبائن وتزويدهم بالمشورة والتوجيه بشأن الأعمال التجارية.

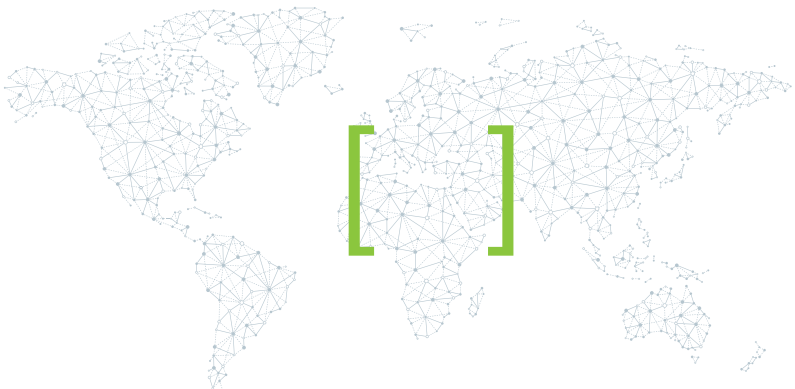

- الدول الأعضاء في اليونيدو ٣١
- أقل البلدان نموًّا ١١ الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٠ البلدان المتوسطة الدخل ٢٦
- حضور اليونيدو المحلي في ١٦ بلداً، بما فيها مركز إقليمي ومكاتب إقليمية في تايلند والصين والهند
- ٨ برامج قُطرية (٢٠١٧)
- برنامج للشراكة القُطرية في كمبوديا
- تعاون تقني (٢٠١٧) بقيمة ٧١,٠ مليون دولار

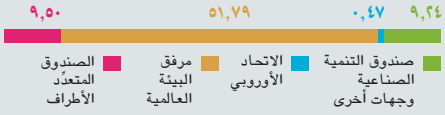

- أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقَّعة (٢٠١٧): إيران (جمهورية-الإسلامية) (٢٠١٧-٢٠٢١)، بنغلاديش (٢٠١٧-٢٠٢٠)، فييت نام (٢٠١٧-٢٠٢١)، منغوليا (٢٠١٧-٢٠٢١)

آسيا والمحيط الهادئ

كانت آسيا والمحيط الهادئ المنطقة الأسرع نموًّا في العالم في عام ٢٠١٧، حيث كانت الهند والصين سبَّاقتين في هذا المجال. ونما الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع ممَّا كان متوقَّعاً حيث سجَّل ٧ في المائة، في حين أن النمو في ناتج القيمة المضافة الصناعية في الاقتصادات الصناعية الصاعدة في المنطقة، باستثناء الصين، تسارع إلى ٣ في المائة.

بيد أن الأرقام الرئيسية تخفي تفاوتات واسعة على نطاق المنطقة تتراوح بين أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات المتوسطة والمرتفعة الدخل. ويُعَدُّ تفاوت الدخل مشكلة متفاقمة على نطاق البلدان وفيما بينها، حيث لا يزال هناك ٧٠٠ مليون شخص يعانون الفقر. وفي الوقت نفسه، يضع التزايد السريع في نسب التحضُّر والنمو السكاني ضغوطاً إضافية على البيئة والموارد، ولا سيَّما بسبب ارتفاع الطلب على الطاقة.

عمل اليونيدو في آسيا والمحيط الهادئ

في ظلِّ هذه الخلفية، في عام ٢٠١٧، واصلت اليونيدو العمل بنجاح من أجل تعزيز وتسريع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدِّدين، بمن فيهم المؤسسات المالية مثل مصرف التنمية الجديد. وكانت برامج اليونيدو القُطرية محور تركيز الكثير من هذه الأعمال. وشهد العام الاتفاق على أن تصبح كمبوديا أول بلد يستضيف برنامجاً للشراكة القُطرية في المنطقة، واستحداث برامج قُطرية جديدة في باكستان وبنغلاديش والهند.

كما عمَّقت اليونيدو علاقاتها مع كيانات إقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن سلاسل القيمة العالمية؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي، بشأن الطاقة المتجدِّدة؛ ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بشأن الصناعة الزراعية؛ ومنتدى جزر المحيط الهادئ، بشأن مصائد الأسماك؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بشأن السياسة الصناعية؛ ومجموعة البريكس، بشأن التجارة الإلكترونية والثورة الصناعية الجديدة.

الصناعة النظيفة في فييت نام

من بين المشاريع الجارية التي تجسِّد أهمية الطاقة والبيئة من أجل التنمية في المنطقة مرفق البيئة العالمية والبرنامج الذي تدعمه سويسرا لتشجيع المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية في فييت نام.

ولدى فييت نام أكثر من ٣٠٠ مجمَّع صناعي تعزِّز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتسهم من ثمَّ في الحدِّ من الفقر. بيد أن سوء إدارة النفايات التي تخلِّفها المجمَّعات، والتي تمثِّل نحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أدَّى إلى ارتفاع مستويات التلوُّث في المياه والتربة، ممَّا يشكِّل خطراً على البيئة وصحة الإنسان على السواء.

وتساعد اليونيدو على معالجة هذه المشكلة عن طريق دعم استحداث وتنفيذ نظم لإدارة المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية. ويقدِّم أول مشروع أُطلق في عام ٢٠١٤، ومدته خمس سنوات، معلومات عن أفضل الممارسات البيئية لفائدة الحكومة والمنشآت التجارية، وييسِّر الوصول إلى التمويل الفعَّال من حيث التكلفة، وينشر المعارف عن التكنولوجيا والمهارات من خلال التدريب لفائدة الشركات والمستثمرين والإدارات الحكومية.

ويحوِّل هذا المشروع المناطق الصناعية إلى مجمَّعات صناعية إيكولوجية تتَّسم بالاستدامة والكفاءة في استخدام الموارد. وإلى جانب الفوائد البيئية من قبيل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة كفاءة استخدام الموارد والحدِّ من النفايات، تساعد العملية المنشآت التجارية على تحسين قدرتها التنافسية، مع تهيئة بيئة عمل أكثر أماناً وأوفر صحة. كما كان للمشروع تأثير أوسع نطاقاً على السياسة الحكومية الشاملة، إذ أسفر عن وضع سياسات ولوائح جديدة تيسِّر إنشاء المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، تلقَّى أكثر من ١ ٢٠٠ مشارك تدريباً على المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية. وحتى الآن، اختيرت ٦٣ شركة في ثلاث مناطق صناعية تجريبية للمشاركة في برنامج تقييم الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، بما يحدُّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بواقع ٧ ٦٩٩ طنًّا متريًّا.

الكفاءة في استخدام الطاقة الصناعية في جمهورية إيران الإسلامية

تمثِّل الطاقة النظيفة والكفاءة في استخدام الطاقة أيضاً محورين من محاور تركيز أحد مشاريع اليونيدو في جمهورية إيران الإسلامية، يساهم في تنفيذ استراتيجية الحكومة بشأن كفاءة استخدام الطاقة على المدى الطويل. ويستهدف المشروع الذي تبلغ مدته ست سنوات، والذي أُطلق في عام ٢٠١٢ بتمويل مشترك من مرفق البيئة العالمية وإيران، قطاعات المواد البتروكيميائية والإسمنت والنفط والحديد والصلب في البلد، التي تمثِّل مجتمعةً أكثر من ٧٠ في المائة من استهلاك الطاقة.

ومن خلال توفير التدريب، وتيسير سبل الحصول على التمويل، وتبادل الممارسات الجيدة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، ودعم وضع السياسات، يؤثِّر المشروع إيجاباً على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تماشياً مع هدف الحكومة المتمثِّل في الحدِّ من الاستهلاك على نطاق جميع القطاعات الصناعية بواقع ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، قياساً على خط الأساس لعام ٢٠٠٨.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان المشروع قد درَّب ١٤ خبيراً وطنيًّا مؤهَّلاً على نُظم إدارة الطاقة، وساعد سبع منشآت تجارية على تنفيذ نظم إدارة الطاقة، حيث نفَّذت أربع منشآت إطار معيار الأيزو ٥٠٠٠١. وعموماً، فقد أدَّى المشروع إلى انخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بواقع ٧٤ ٠٠٠ طن متري، وولَّد وفورات في الطاقة تعادل نحو ١,٣ مليون جيغاجول.

الدول الأعضاء في اليونيدو ٤١

البلدان المتوسطة الدخل ٢١

حضور اليونيدو المحلي في ٧ بلدان، بما في ذلك المقر في النمسا

برنامج قُطري واحد (٢٠١٧)

برنامج للشراكة القُطرية في قيرغيزستان

تعاون تقني (٢٠١٧) بقيمة ١٣,١ مليون دولار

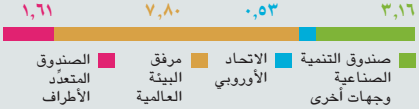

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقَّعة (٢٠١٧): ألبانيا (٢٠١٧-٢٠٢١)، الجبل الأسود (٢٠١٧-٢٠٢١)

أوروبا وآسيا الوسطى

يتفاوت مستوى التنمية الصناعية في أوروبا وآسيا الوسطى تفاوتاً كبيراً، بيد أن هناك عدداً من التحدِّيات والفرص المشتركة بين جميع البلدان على نطاق المنطقة.

فرغم الارتفاع النسبي في مستوى التنمية والتقدُّم التكنولوجي، تكافح بلدان عديدة من أجل تنويع اقتصاداتها وتحسين قدرتها التنافسية وإنتاجيتها، وإيجاد الوظائف المستدامة والتصدِّي للتحدِّيات البيئية. وهناك تزايد أيضاً في أوجه عدم المساواة، مثل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب والاستبعاد الاجتماعي وتعذُّر سبل الوصول إلى التمويل، وهو ما يؤثِّر بشكل غير متناسب على المرأة في كثير من الأحيان. كما تكافح المنطقة من أجل الحدِّ من بصمتها الإيكولوجية الكبيرة وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وإن أُحرز بعض التقدُّم في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

وفي محاولة للتغلُّب على التحدِّيات الإقليمية، تركِّز تدخُّلات اليونيدو في المنطقة بقوة على تشجيع النماذج التجارية وفرص العمل المبتكرة والشاملة والمستدامة، وكذلك الاقتصاد الدائري، والإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، وحلول الطاقة المستدامة، والتكنولوجيات الخضراء.

عمل اليونيدو في أوروبا وآسيا الوسطى

تجري اليونيدو في إطار عملها تقييمات للاحتياجات، تتناول الأولويات الإنمائية القُطرية المحدَّدة لاستبانة المجالات المحتملة للتدخُّل. ويُستفاد من هذه التقييمات أيضاً في أطر البرمجة القُطرية، وهي إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها اليونيدو للتأثير على السياسات. وخلال عام ٢٠١٧، كانت أطر البرمجة القُطرية معمولاً بها في ألبانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وفي نهاية العام، أُطلق إطار رابع في الجبل الأسود.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الجبل الأسود للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن إطار البرمجة القُطري للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ مصمَّم لدعم تحقيق أهداف النمو الصناعي من خلال تقديم المساعدة التقنية بشأن القدرة التنافسية الصناعية، والتنمية الريفية، وإيجاد فرص العمل، والإدارة البيئية، والطاقة المستدامة.

وإضافةً إلى ذلك، عملت اليونيدو مع حكومة قيرغيزستان في عام ٢٠١٧ للمساعدة على بناء استراتيجية صناعية جديدة للبلد من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين وإعداد دراسة بشأن القطاع الصناعي. ويتوخَّى أن تؤدِّي هذه الأعمال التحضيرية إلى إطلاق برنامج شراكة قُطرية في قيرغيزستان في عام ٢٠١٨، على النحو المعلن عنه في المؤتمر العام في عام ٢٠١٧.

تعزيز تبادل المعارف والشبكات

من المجالات الأخرى التي تؤثِّر اليونيدو فيها تبادل المعارف وإقامة الشبكات. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك في عام ٢٠١٧ عقد أول مؤتمر إقليمي بشأن التنمية الصناعية المستدامة، بعنوان "تعزيز حلول الطاقة المستدامة والتكنولوجيات النظيفة في بلدان رابطة الدول المستقلة". وقد تبادلت اليونيدو أثناءه أفضل الممارسات بشأن تطوير الصناعات الخضراء، والإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة وتمويل التكنولوجيات النظيفة. وعرض المؤتمر أيضاً تكنولوجيات متقدِّمة في حلول الطاقة المستدامة، حيث وفَّر منتدى مهمًّا لصنَّاع القرار الرئيسيين والشخصيات المؤثِّرة من الحكومات والصناعات من تسعة بلدان لتبادل الأفكار والخبرات. ومن المتوقَّع أن يكون الحدث، الذي لاقى ردود فعل إيجابية من المشاركين، حافزاً للعمل على الصعيدين الإقليمي والقُطري، وتحسين استراتيجيات الطاقة والتصنيع، وكذلك زيادة التعاون مع اليونيدو.

كما تجلَّى دور اليونيدو في تبادل المعارف ودعم الشراكات في عدد من المؤتمرات الأخرى على مدار السنة. وفي أيار/مايو، عقدت المنظمة منتدى أقاليميًّا بشأن "اضطلاع المرأة بتنظيم المشاريع: التحدِّيات والحلول في أوروبا والمنطقة العربية"، على هامش منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، حيث اجتمع أصحاب المصلحة الرئيسيون لمناقشة الممارسات الفضلى لدعم تمكين المرأة.

وفي وقت لاحق، قرب نهاية العام، نظَّمت اليونيدو حدثاً في سلوفاكيا، بدعم من النرويج وهولندا، بشأن صناعة السيارات السلوفاكية. وكان الحدث هو الأول من نوعه لمناقشة منافع الاقتصاد الدائري والابتكار بالنسبة لصناعة السيارات السلوفاكية، وهي أحد أكبر المراكز الصناعية في أوروبا، ومسؤولة عن إيجاد ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة. ووفَّر المؤتمر منبراً لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات وإمكانات إقامة شراكات تجارية جديدة.

وتُعتبر اليونيدو، في عملها على مرِّ العقود من أجل تعزيز الصناعة المستدامة، نصيراً قديم العهد لأفكار إعادة التدوير والتجديد والابتكار والاستدامة، وهي أمور تشكِّل جزءاً لا يتجزَّأ من الاقتصاد الدائري. ويتوخَّى هذا النوع من الاقتصاد، من خلال الإبقاء على المنتجات مستخدَمة لأطول مدة ممكنة، تحقيق تحوُّل من استهلاك الموارد المحدودة لكوكب الأرض إلى الحفاظ عليها، في الوقت الذي نواصل فيه إيجاد فرص العمل والدخل من خلال التصنيع الشامل والمستدام. ومن المقرَّر أن تظلَّ أنشطة اليونيدو في المنطقة تتمحور حول الاقتصاد الدائري، الذي يتيح فرصاً فريدةً للأعضاء في المنطقة.

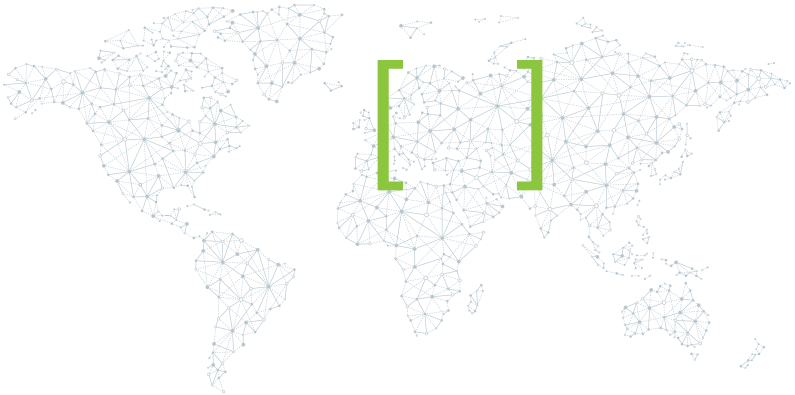

الدول الأعضاء في اليونيدو ٣٢

أقل البلدان نموًا ١ الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٥
البلدان المتوسطة الدخل ٢٣

حضور اليونيدو المحلي في ٧ بلدان، بما فيها مركز إقليمي ومكتب إقليمي في أوروغواي والمكسيك

٢ برنامجان قُطريان (٢٠١٧)

برنامج للشراكة القُطرية في بيرو

تعاون تقني (٢٠١٧) بقيمة ٢٣,٣ مليون دولار

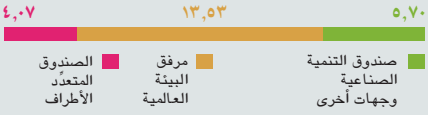

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقَّعة (٢٠١٧): البرازيل (٢٠١٧-٢٠٢١)، بيرو (٢٠١٧-٢٠٢١)، هايتي (٢٠١٧-٢٠٢١)

أمريكا اللاتينية والكاريبي

بعد انكماش دام لمدة عامين، شهدت أمريكا اللاتينية والكاريبي عودةً إلى النمو المتواضع في عام ٢٠١٧ حيث انتعش الطلب الخارجي، وتعافت أسعار السلع الأساسية، وخرج أكبر اقتصادَين في المنطقة، وهما الأرجنتين والبرازيل، من دائرة الكساد.

وبصفة عامة، تتَّسم مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بالانخفاض، ولكنها لا تزال قوية في قطاعيْ الصناعة التحويلية والخدمات. واجتذبت الطاقة المتجدِّدة أعلى مستويات الاستثمار للسنة الثانية على التوالي بنسبة ١٨ في المائة من المجموع، حيث جاءت البرازيل وشيلي والمكسيك في مقدِّمة الأسواق لتلك الاستثمارات. وهناك أيضاً إمكانيات متزايدة في مجال تطوير الطاقة الكهرمائية ممَّا يمكن أن يساعد على مكافحة تغيُّر المناخ، في حين أن التحسينات في الزراعة أدَّت إلى الحدِّ من أثره على البيئة، ولا سيَّما فيما يتعلق بإنتاج اللحوم.

ومع ذلك، لا تزال هذه المنطقة التي تتَّسم بتنوُّعها الشديد تواجه تحدِّيات كثيرة، بدءاً من معالجة الآثار المدمِّرة للكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخَّراً وفاقمها تغيُّر المناخ، وانتهاءً بالتصدِّي لارتفاع مستويات البطالة في أوساط الشباب وتضخُّم حجم الاقتصاد غير الرسمي. والقطاع غير الرسمي أكبر حجماً بكثير في أفقر البلدان، مثل غواتيمالا وهندوراس، حيث تصل معدَّلات الفقر إلى ٥٠ في المائة. وعلى نطاق المنطقة، لا تزال كل ٤ أسر معيشية من أصل ١٠ أسر ضعيفة اقتصاديًّا.

عمل اليونيدو في أمريكا اللاتينية والكاريبي

لمساعدة المنطقة على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، هناك حاجة لتنشيط مخططات التكامل الإقليمي الضعيفة بحيث تصبح محرِّكات للتنويع الصناعي. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للسياسات أن تركِّز على الإدماج الاجتماعي، وبناء المهارات، والابتكار، وحماية البيئة، لمساعدة البلدان على مواكبة الثورة التكنولوجية الجديدة بخطوات متماسكة.

وتعمل اليونيدو على تقديم المساعدة إلى البلدان في جميع أنحاء المنطقة من أجل معالجة هذه المسائل من خلال تحديد الفرص ووضع السياسات التي تعزِّز اقتصاداتها، بما يساعدها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن الأمثلة على ذلك إنشاء مجمَّعات صناعية مستدامة في الأرجنتين وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة-المتعدِّدة القوميات) والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا، بما من شأنه تعزيز الروابط الإقليمية، ودعم البيئة، وترويج فرص سلاسل القيمة، وتحسين تبادل المعارف فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتعكف اليونيدو أيضاً على تحسين التنسيق والتكامل داخل المنطقة من خلال لجانها الوطنية، التي أُنشئت في كل بلد من البلدان المشاركة في مشاريع اليونيدو الإقليمية، حيث تعمل لجان توجيهية في البلدان المشاركة في البرامج القُطرية. وهذه منتديات مهمة يمكن فيها لجميع أصحاب المصلحة تبادل الأفكار والمعلومات حيث تقدِّم تجارب فرادى البلدان دروساً وأمثلة قيِّمة للبلدان الأخرى الساعية إلى استنساخ السياسات.

وتُعَدُّ علاقات المنظمة الوثيقة بمجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي وسيلةً أخرى تنسِّق بها اليونيدو السياسات مع دولها الأعضاء الإقليمية. وقد أكَّدت المناقشات التي أُجريت خلال عام ٢٠١٧ على دور اليونيدو في حشد التمويل للمشاريع، وركَّزت على وضع نُهج جديدة في قطاعات الصناعة الزراعية والصيدلة الحيوية والميكانيكا الإلكترونية والتشغيل الآلي والطاقة المتجدِّدة.

وفي أثناء السنة، ساعدت اليونيدو على تنظيم أول منتدى للاقتصاد الدائري في أمريكا اللاتينية، وحلقة عمل بشأن التكنولوجيات الروسية المتطوِّرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

برامج التنمية الصناعية المستدامة في بيرو والسلفادور وكوبا

تواصل اليونيدو دعم المنطقة من خلال طائفة من البرامج والمشاريع، مع تركيز متزايد على برامج الشراكة القُطرية والبرامج القُطرية.

ويركِّز برنامج الشراكة القُطرية في بيرو على المشاريع التي تسهم في تطوير صناعات حديثة وتنافسية وشاملة، حيث تساعد المنظمة على وضع سياسات صناعية وطنية تدمج مواضيع الصناعة الخضراء، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للمجمَّعات الصناعية المستدامة، والتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويهدف البرنامج القُطري في كوبا إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال مساعدة البلدان على وضع استراتيجياتها وسياساتها الصناعية في القطاعات المختلفة، بما في ذلك تحديث قطاع إنتاج المواد الكيميائية الزراعية والآلات الزراعية.

وفي السلفادور، صُمِّمَ البرنامج القُطري من أجل تحسين الأداء في مجموعة مختارة من القطاعات ذات الأولوية، بما فيها المنسوجات والملابس والمستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل الطبيعية واللدائن. ويسَّرت الإجراءات الأولية تبادل التجارب الدولية بشأن نظم الابتكار في مجال المجمَّعات والسياسات والتكنولوجيات القطاعية من الاتحاد الروسي والنمسا والهند.

اليونيدو في بروكسل

أسهم التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل على مرِّ السنين في تطوير حافظة كبيرة من مشاريع اليونيدو المستمرة وتقديم دعم كبير للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ولدور اليونيدو في خطة عام ٢٠٣٠.

وفي الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى الرابع بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو في نيسان/أبريل، حُدِّدَ ١٢ مجالاً للعمل في الأعمال التجارية الزراعية والتجارة والطاقة والبيئة من أجل التعاون لدعم الاستثمارات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل. ونظَّمت اليونيدو أيضاً حلقات نقاش رفيعة المستوى في "أيام التنمية الأوروبية" وحدثاً جانبيًّا بشأن "التصنيع والاستثمارات في أفريقيا" في الجمعية البرلمانية المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، الذي عُقد في مالطة في حزيران/يونيه.

والتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الثماني والعشرون بتعزيز التحوُّل الاقتصادي، بما في ذلك التصنيع المستدام، في توافقهم الجديد المعنون "توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية" في حزيران/يونيه. وفي تموز/يوليه، سلَّط مؤتمر وزراء الزراعة في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعقود في روما الضوء على إمكانات المجمَّعات الصناعية الزراعية من أجل توفير فرص عمل للشباب والنساء في أفريقيا تماشياً مع أهداف العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وأقرَّ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر باستراتيجية التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا لتنفيذها على سبيل الأولوية.

وصدر التقرير عن التعاون بين اليونيدو ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ خلال اليوم المشترك الأول بين اليونيدو ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وهو يعرض مشاريع اليونيدو في بلدان المجموعة. وفي إطار الموضوع المعنون "تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من خلال إيجاد فرص العمل وسلاسل القيمة والاستثمارات الإنتاجية"، قرَّرت مجموعة البلدان النامية، وعددها ٧٩ بلداً، أن تدرج التصنيع بوصفه إحدى أولوياتها الرئيسية.

واحتُفل بيوم التصنيع في أفريقيا في بروكسل بمشاركة رئيسة مالطة والسفارات الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

٦

الأولويات الشاملة لعدَّة مجالات

تتعزَّز مساهمة اليونيدو الأساسية في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة إلى حدٍّ كبير من خلال نُهج وخدمات التنمية التي تتقاطع مع الأولويات المواضيعية للمنظمة. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان، ولا سيَّما فيما يتعلق بركيزة الشمول من ركائز التنمية المستدامة، وهما مدمجان في جميع سياسات اليونيدو وممارساتها وبرامجها. ويساعد التركيز القديم العهد على الشراكات على الوصول إلى معارف وموارد إضافية، بما يزيد تأثير الدعم الذي نقدِّمه إلى الدول الأعضاء، وقد تمَّ الآن تعزيزه عن طريق برنامج الشراكة القُطرية المبتكر. وتدعم البحوث والمشورة السياساتية القائمة على البحوث هي أيضاً الخدمات الأخرى التي تقدِّمها المنظمة وتوجِّهها، بما يساعد على دفع عجلة التقدُّم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يُعَدُّ دور اليونيدو في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حاسماً في تعزيز البعد الجنساني للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة والإسهام في ركيزة الشمول ضمن خطة عام ٢٠٣٠. وتوفِّر استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٦-٢٠١٩، خريطة طريق لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية على نطاق جميع برامج اليونيدو وسياساتها وممارساتها التنظيمية. ويضمن وجود نظام للتدقيق والاستعراض المنتظمين إدماج المنظورات الجنسانية في المراحل الأولى من إعداد مشاريع التعاون التقني، ويتعقَّب مؤشر اليونيدو الجنساني رصد الموارد المالية المخصَّصة للمشاريع التي تشتمل على أنشطة ذات صلة بالشؤون الجنسانية.

وتُدمَج الاعتبارات الجنسانية في جميع البرامج القُطرية وبرامج الشراكة القُطرية للتأكُّد من أن المرأة تساهم في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتستفيد منها على نحو نشط. وتتضمَّن أدوات البرمجة حكماً لضمان سلامة الروابط بالأطر الاستراتيجية للأمم المتحدة والاتِّساق معها والتشجيع على المشاركة النشطة في الركائز ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بتمكين المرأة. وقد أدَّت المشاركة في أنشطة مشتركة وتنفيذ برامج مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة إلى أمور منها تعزيز مهارات المرأة في مجال تنظيم المشاريع، والابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة، واضطلاع المرأة بدور قيادي في الصناعة الخضراء.

ومن الأمثلة على الأنشطة الجديرة بالملاحظة مشروع أقيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأدَّى إلى زيادة إشراك المرأة في النشاط الاقتصادي في سبعة بلدان، بتقديم مساعدة تقنية لرابطات الأعمال التجارية الوطنية النسائية ومن خلالها، وتيسير فرص الحصول على التمويل. واستفاد مشروع في غامبيا، يشجِّع استخدام شبكات الكهرباء الصغرى القائمة على الطاقة المتجدِّدة في الأغراض الإنتاجية في المناطق الريفية، من خبرات المرأة في مجال إدارة الموارد الطبيعية من خلال تدريبها على تصميم النظم الكهرضوئية وتركيبها وصيانتها، ممَّا أدَّى إلى إنشاء نظام لتوليد الكهرباء بقوة ٨,٣ كيلوواط من الطاقة المتجدِّدة، مع كسر الصور النمطية التقليدية وتوليد الدخل. وهناك مشاريع وبرامج أخرى لتعزيز سياسات الطاقة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتعزيز تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في تطوير سلسلة قيمة تنافسية قائمة على الزراعة.

وبدعم من مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، أُعدَّ برنامج تدريبي لبناء قدرات مقرِّري السياسات على صياغة سياسات التنمية الصناعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، شارك فيه ٢٨ مشاركاً من ٢٤ بلداً أفريقيًّا وعربيًّا.

ونُظِّمت حلقة عمل تهدف إلى التوعية بأشكال التحيُّز الضار غير المقصود وبطرائق تغيير العمليات الذهنية الضمنية. وساعدت حلقة نقاش بمناسبة "اليوم الدولي للمرأة" في زيادة

برنامج الشراكة القُطرية

استمر التقدُّم المحرز في تنفيذ برنامج الشراكة القُطرية في إثيوبيا وبيرو والسنغال، وهي أول ثلاثة بلدان رائدة يُجرَّب فيها البرنامج (انظر التذييل هاء). وفي عام ٢٠١٧، وسَّعت اليونيدو نطاق نموذج برنامج الشراكة القُطرية ليشمل مناطق جغرافية إضافية لاستكمال المرحلة التجريبية، إذ أُعلن بمناسبة المؤتمر العام السابع عشر في تشرين الثاني/نوفمبر عن بلديْن جديديْن مشاركين، وهما قيرغيزستان في أوروبا وآسيا الوسطى، وكمبوديا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسينفَّذ آخر البرامج التجريبية في المنطقة العربية في عام ٢٠١٨.

واستناداً إلى الدروس المستفادة والتوصيات الواردة في تقييم مستقل لمنتصف المدة أُجري في عام ٢٠١٧، ستقوم اليونيدو تدريجيًّا بتعميم برنامج الشراكة القُطرية ليشمل مزيداً من البلدان. وأكَّد التقييم أن بإمكان اليونيدو، من خلال برنامج الشراكة القُطرية، أن تؤدِّي دوراً أكثر بروزاً في دعم التنمية الصناعية في بلدان البرنامج مقارنةً بالنُّهج السابقة. وأكَّد التقييم كذلك على الالتزام القوي للحكومات الوطنية المنخرطة في برنامج للشراكة القُطرية وتمسُّكها به، وأبرز التعقيبات الإيجابية الواردة من الشركاء في التنمية.

وناقش المنتدى السادس للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، المعنون "تطوُّر الشراكات من خلال برنامج الشراكة القُطرية"، السمات الرئيسية للنموذج، والتقدُّم المحرز في البلدان التجريبية الأولى، والتعميم التدريجي لبرامج شراكة قُطرية جديدة. وحضر المنتدى، المعقود على هامش المؤتمر العام، أكثر من ٤٥٠ مشاركاً، بمن فيهم ممثِّلون حكوميون لبلدان منخرطة في برامج شراكة قُطرية قائمة وجديدة، إلى جانب شركاء من المؤسسات المالية وقطاع الأعمال التجارية.

وتعمل اليونيدو على وضع مبادئ توجيهية تنفيذية شاملة لدعم تعميم برامج الشراكة القُطرية. وستَصدر المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٨، وستنظِّم المسؤوليات والإجراءات المؤسسية على امتداد كامل دورة البرنامج - الاستهلال والبرمجة والتنفيذ والإنجاز - وكذلك عملية تحديد الأولويات والاختيار فيما يخصُّ برامج الشراكة القُطرية الجديدة.

المعرفة بالممارسات الجنسانية الشاملة في أماكن العمل.
وتضمَّن منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١٧ حلقتيْ نقاش بشأن المسائل الجنسانية والتحوُّل العالمي في مجال الطاقة. كما أُبرز الدعم الذي تقدِّمه المنظمة للنساء صاحبات المشاريع في أوروبا والبلدان العربية في حدث اشتركت اليونيدو في تنظيمه مع منظمة المجتمع المدني OPORA، خلال الدورة الحادية والعشرين لمنتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي.

ومن أجل تعزيز قدرة الموظفين على دراسة كيفية اختلاف تأثُّر المرأة والرجل بالتنمية الصناعية، أُطلقت نميطة تدريبية إلكترونية بشأن "المنظور الجنساني والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة" بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

كما ساعدت اليونيدو على إطلاق فريق فيينا التابع للشبكة الدولية لأنصار المساواة بين الجنسين، حيث أطلق المدير العام كأحد أنصار المساواة بين الجنسين ثلاثة تعهُّدات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وكانت مراعاة الاعتبارات الجنسانية أحد محاور التركيز الرئيسية للدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام، حيث اعتمدت الدول الأعضاء في اليونيدو قراراً جديداً بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأبرز المدير العام أهمية النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

واصلت اليونيدو توسيع حافظة شراكاتها خلال عام ٢٠١٧، بما في ذلك مع المؤسسات المالية وقطاع الأعمال التجارية ومرفق البيئة العالمية، من بين شركاء آخرين في التنمية الصناعية.
وبقي التعاون بين اليونيدو والمؤسسات المالية، بما فيها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للاستثمار، يتصدَّر جدول الأعمال. واستُهِلَّت مناقشات على المستوى القُطري بشأن الترتيبات الخاصة بمشاريع محدَّدة مع الحكومات والمؤسسات المالية ذات الصلة، بما في ذلك في إطار برامج الشراكة القُطرية. كما وقَّعت اليونيدو اتفاق شراكة جديداً مع مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، وأضفت الطابع الرسمي على تواصلها مع صندوق مساعدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي عام ٢٠١٧، وضعت اليونيدو سياسة جديدة بشأن الشراكات مع قطاع الأعمال. وحتى كانون الأول / ديسمبر، كانت اليونيدو تعمل مع ٤٩ شريكاً من قطاع الأعمال التجارية من خلال المشاريع التقنية وبرامج الشراكة القُطرية، وكذلك منصات أصحاب المصلحة المتعدِّدين، مثل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع (SEforAll). ويشمل الشركاء الجدد مؤسسة Fondazione CRT، وشركة Filmar S.p.A، ومؤسسة وشركة هيوليت باكارد، والمنظمة العالمية للتغليف والتعبئة، وجهات أخرى.

ويسلِّم مرفق البيئة العالمية على نحو متزايد بقدرة اليونيدو على تعبئة الموارد من قطاع الأعمال التجارية كمساهمة أساسية في استراتيجيتها المتعلقة بالقطاع الخاص. وهناك ٥١ مشروعاً في إطار التجديد السادس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية (GEF-6) جرى تمويلها وكانت قيد التنفيذ في عام ٢٠١٧، بحيث يتواصل نمو حافظة اليونيدو واتِّساع نطاق تأثيرها من حيث الحفاظ على البيئة من خلال التصنيع المستدام.

مؤتمر القمة العالمية للصناعة التحويلية والتصنيع ٢٠١٧

برعاية سمو ولي عهد أبو ظبي، نظَّمت اليونيدو والإمارات العربية المتحدة "القمة العالمية للصناعة والتصنيع"، في آذار / مارس ٢٠١٧. وكان الهدف من المنتدى العالمي الأول الجامع لكل قطاعات الصناعة هو تعزيز رسم خريطة طريق للتنمية الصناعية في المستقبل، مع التركيز بصفة خاصة على الإمكانيات الهائلة للثورة الصناعية الرابعة. واجتذب الاجتماع الذي عُقد في أبو ظبي أكثر من ٣٠٠٠ مندوب من أكثر من ٤٠ بلداً، أدَّت مدخلاتهم إلى تحديد التكنولوجيات المتقدِّمة وعمليات التصنيع ذات القدرة على تعزيز وتسريع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويُعتزم عقد القمة التالية في نيسان / أبريل ٢٠١٩.

تقرير التنمية الصناعية

أطلقت اليونيدو نسخة عام ٢٠١٨ من منشورها الرئيسي تقرير التنمية الصناعية في تشرين الثاني / نوفمبر، بعنوان "الطلب على الصناعة التحويلية: دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة". وهو يحلّل آثار الطلب على الإنتاج الصناعي، انطلاقاً من حسابات التنمية الصناعية الغالبة والقائمة على الإنتاج. كما يتناول عاملاً كثيراً ما يُغفل في التحليلات العلمية لنتائج التنمية الصناعية، وهو المتغيِّرات المتعلقة بجانب الطلب وما يرتبط بها من أدوات السياسة العامة، بما يؤدّي إلى "دوائر حميدة" للتنمية الاقتصادية. ويخلص إلى أن استهلاك المنتجات الجديدة يمكن أن يفعِّل حلقة إيجابية من التنمية الصناعية وتنويع الطلب وتوليد الدخل.

وأقيم الحدث السنوي الثاني المعنون "إقامة الجسور بين المدن" (BRIDGE for Cities) في أيلول / سبتمبر ٢٠١٧، وضمَّ أكثر من ٦٥٠ مشاركاً من ١٣٦ مدينة على نطاق ٦٧ بلداً. ويسهم هذا الحدث السنوي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال إنشاء منبر للجهات صاحبة المصلحة على امتداد "طريق الحرير" لتبادل التجارب الناجحة والتحدِّيات والحلول المبتكرة في التنمية الحضرية-الصناعية، ومن ثمَّ إقامة الشراكات.

المشورة والبحوث والإحصاءات بشأن السياسات الصناعية

تقدِّم اليونيدو خدمات تحليلية واستشارية في مجال السياسات لدعم الدول الأعضاء بأدوات لتشكيل الاستراتيجيات والسياسات الصناعية المناسبة. وهي تقوم بإجراء البحوث التطبيقية والتحليل القائم على الأدلة للنمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي الصناعي، ونشر النتائج التي تتوصَّل إليها داخل المنظمة كأساس للخدمات الاستشارية، وتبادُلها مع مجتمع ممارسي التنمية الأوسع نطاقاً. وتشمل الأنشطة في هذا المجال التجميع المنتظم للإحصاءات الخاصة بالتنمية الصناعية، ونشر المنتجات المعرفية الرئيسية، وتوفير التدريب التطبيقي (انظر أيضاً الصفحة ٢ والتذييل لام).

برنامج الإحصاءات

شملت أنشطة اليونيدو الإحصائية في عام ٢٠١٧ إنتاج البيانات العادية، ورصد أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ المشاريع. وقامت اليونيدو، وفقاً لولايتها العالمية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، بجمع نواتج البيانات الإحصائية وتصنيفها ونشرها، بما في ذلك الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠١٧. وجرى تحديث قواعد البيانات الإلكترونية التي تغطي التعدين والصناعة التحويلية والمرافق. وأصدرت اليونيدو أيضاً تقريرها السنوي عن مؤشر الأداء الصناعي التنافسي.

› http://stat.unido.org

وقد أسهمت اليونيدو، بصفتها الوكالة القيِّمة على الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، في عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبيَّن في الصفحة ٢.

ونظَّمت اليونيدو حلقة عمل دولية بشأن الإحصاءات الصناعية في الصين، وساهمت في حلقة عمل إقليمية في بنما. ونُفِّذَ مشروع إقليمي بشأن بناء القدرات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، في حين شملت مشاريع أخرى جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعمان ونيجيريا.

اليونيدو تساعد على وضع السياسات الصناعية المستدامة

نُفِّذت بنجاح مشاريع مموَّلة من خارج الميزانية في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وعُمان وفييت نام والكاميرون وكوبا وكولومبيا ومنغوليا وميانمار، وفي إطار برنامج إقليمي، سواء من أجل جماعة شرق أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن الأمثلة على النتائج التي تحقَّقت في عام ٢٠١٧ الإصدار الإقليمي الأول من تقرير القدرة التنافسية الصناعية لشرق أفريقيا، الذي أصدرته أمانة جماعة شرق أفريقيا كنتيجة لجهود بناء القدرات التي تبذلها اليونيدو واستراتيجية التنمية الصناعية ٢٠١٧ المعدَّة لفائدة ميانمار.

معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو

يجمع معهد اليونيدو بعض أفضل المفكِّرين البارزين من جميع أنحاء العالم لتوفير المعارف والتدريب لفائدة مقرِّري السياسات والخبراء بشأن القضايا العالمية الناشئة. وتعزِّز حافظتُه التدريبية التعاون بين المهنيين والأكاديميين والقادة الشباب في جميع أنحاء العالم.

وترد أعلاه تفاصيل عن مؤتمر القمة العالمي المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع، وهو أحد أحداث المعهد البارزة في عام ٢٠١٧.

وأطلق معهد اليونيدو وأكاديمية أوروبا للطاقة برنامجهما التدريبي المشترك الثاني بشأن حلول الطاقة المستدامة في عام ٢٠١٧. وساعد الحدث، المعقود في غرونينغن، هولندا، مقرِّري السياسات وموظفي الوزارات على فهم الحلول المبتكرة بشأن الطاقة على نحو أفضل.

وفي كانون الأول / ديسمبر، نظَّم معهد اليونيدو دورة لفائدة مقرِّري السياسات بعنوان "التنمية الصناعية الخضراء: مسارات نحو اقتصاد دائري"، في البحرين. واجتذبت الدورة ١٥ من مقرِّري السياسات من البلدان الأفريقية والعربية، وركَّزت على تحسين المهارات والفعالية في تصميم وتنفيذ سياسات ومشاريع التنمية الصناعية المستدامة.

البلدان المتوسطة الدخل

تواجه البلدان المتوسطة الدخل مجموعة من التحدِّيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى تنوُّع البلدان التي تتشكَّل منها هذه المجموعة. ويمكن لعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة والتمويل أن تساعد على معالجة النقص في القدرة التنافسية والابتكار والشواغل البيئية وأوجه الضعف المؤسسي. وفي عام ٢٠١٧، ساعدت اليونيدو البلدان المتوسطة الدخل بتقديم الخدمات الاستشارية التي تعزِّز السياسات الصناعية الشاملة والمستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الارتقاء الصناعي، ومنصات تبادل المعارف والخبرات بشأن التكنولوجيات النظيفة والصناعة الخضراء، وأنشطة التعاون التقني. ويتجلَّى التزام اليونيدو تجاه البلدان المتوسطة الدخل في الإعلان في تشرين الثاني / نوفمبر عن توسيع نطاق برنامج الشراكة القُطرية إلى بلديْن ضمن هذه المجموعة، هما قيرغيزستان وكمبوديا.

٧

إدارة خدمات اليونيدو

يركِّز عمل اليونيدو أساساً على تقديم خدمات التعاون التقني والمشورة في مجال السياسات إلى دولها الأعضاء، إضافةً إلى دورها في مجال وضع المعايير ووظيفتها المحفلية. غير أنه بدون الدعم القوي الذي تقدِّمه مجموعة متنوِّعة من الخدمات الإدارية والتنظيمية، من الشؤون القانونية والمالية إلى الرصد والتقييم، فإن المنظمة لن تكون بالفعالية المطلوبة. ويُعَدُّ استمرار الطلب القوي على خدمات اليونيدو التقنية، حيث بلغ تنفيذ المشاريع في إطار التعاون التقني أعلى مستوى له على الإطلاق، شهادةً على نوعية وكفاءة وفعالية المجموعة الواسعة من الخدمات الإدارية التي تدعم عمليات المنظمة.

التمويل المقدَّم لأنشطة التعاون التقني

بالتزامن مع الاعتراف المتزايد بولاية اليونيدو وأهمية أثرها الإنمائي على أرض الواقع، زادت التبرُّعات المقدَّمة لخدمات اليونيدو للسنة السادسة على التوالي، إذ بلغت ٢١٧,٩ مليون دولار (لا تشمل الأرقام تكاليف الدعم، ما لم يُنصُّ على خلاف ذلك).

وقد تمكَّنت اليونيدو بدورها، بفضل الدعم القوي والمستمر من دولها الأعضاء وشركائها، من رفع مستوى إنجاز مشاريع التعاون التقني إلى مبلغ قياسي قدره ٢٠٥,٥ ملايين دولار.

وبلغ مستوى المدفوعات الآجلة في إطار اتفاقات التمويل الموقَّعة، إضافةً إلى أموال المانحين المتاحة القابلة للبرمجة، ١٩٧,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧، في حين أن الحافظة الإجمالية للمشاريع والبرامج من أجل التنفيذ في المستقبل لا تزال عند مستوى مماثل للسنوات السابقة بواقع ٤٩٥,٥ مليون دولار.

وتبع التركيزُ الجغرافي للمانحين عموماً الأنماط السابقة حيث بلغت التبرُّعات المخصَّصة لآسيا والمحيط الهادئ ٧١ مليون دولار، ولأفريقيا ٥٤,٦ مليون دولار. وخُصِّص مبلغ ٤٠,٧ مليون دولار للمبادرات العالمية والأقاليمية؛ وخُصِّص مبلغ ٢٣,٣ مليون دولار لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو ما يمثِّل زيادة ملحوظة بواقع ٥٥ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦؛ ومبلغ ١٥,٢ مليون دولار للدول العربية؛ ومبلغ ١٣,١ مليون دولار لأوروبا وآسيا الوسطى.

ومن الناحية المواضيعية، فإن التبرُّعات التي خصَّصها المانحون للمشاريع التي تسهم في الحفاظ على البيئة بلغت ١٢٩,٤ مليون دولار؛ وخُصِّص مبلغ ٣٣,٨ مليون دولار للأنشطة في مجال تحقيق الرخاء المشترك؛ ومبلغ ٣٣,٧ مليون دولار للمشاريع في مجال النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛ ومبلغ ٢١,١ مليون دولار للمجالات الشاملة.

وزاد التمويل المقدَّم من الحكومات والمؤسسات ليصل إلى ما مجموعه ٩٨,٩ مليون دولار، منها مبلغ ٢٤,٣ مليون دولار ساهم به الاتحاد الأوروبي. وهناك مساهمون رئيسيون إضافيون تجاوز صافي مساهماتهم المعتمدة المليون دولار، هم: اليابان بمبلغ ١٧,٦ مليون دولار، وسويسرا بمبلغ ٧,١ ملايين دولار، وإيطاليا بمبلغ ٥,٤ ملايين دولار، والاتحاد الروسي بمبلغ ٤,١ ملايين دولار، وجمهورية كوريا بمبلغ ٤,١ ملايين دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٣,٧ ملايين دولار، وكندا بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، وألمانيا بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، والسويد بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، والنرويج بمبلغ ٢ مليون دولار، وأستراليا بمبلغ ١,٨ مليون دولار، والصين بمبلغ ١,٨ مليون دولار، والنمسا بمبلغ ١,٧ مليون دولار، والبحرين والهند بمبلغ ١,١ مليون دولار لكل منهما، وإسبانيا بمبلغ ١ مليون دولار.

ولم تُدرج في المبالغ أعلاه المساهمات القابلة للبرمجة المقدَّمة من الاتحاد الروسي وإسبانيا وبيرو والصين ومالطة والهند إلى الصناديق الاستئمانية التي تديرها اليونيدو، والتي يرد بيانها المفصَّل أدناه.

وللاطِّلاع على توزيع مواضيعي وجغرافي للمساهمات المعتمدة المقدَّمة من الحكومات والاتحاد الأوروبي، يرجى الرجوع إلى التذييل باء من هذا التقرير.

مرفق البيئة العالمية

زاد الطلب على خدمات اليونيدو في مجالات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، والمواد الكيميائية والنفايات، والمياه الدولية وتدهور الأرض مرة أخرى في عام ٢٠١٧، حيث بلغ مستوى قياسيًّا للسنة الثانية على التوالي. وبلغ التمويل المقدَّم من مرفق البيئة العالمية ٩١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧، ممَّا يجسِّد الدور المتنامي الذي تضطلع به اليونيدو ضمن الشراكة مع مرفق البيئة العالمية والاعتراف بقدرتها على تعزيز حافظة المرفق من خلال إشراك الصناعات وإيجاد أوجه التآزر بين الحفاظ على البيئة والتنمية الصناعية المستدامة. وفي إطار الدورة السادسة لتجديد موارد المرفق (٢٠١٤-٢٠١٨)، تدير اليونيدو أكبر حافظة مشاريع من حيث التمويل في إطار مجال التركيز المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، وثالث أكبر حافظة في إطار مجال التركيز المتعلق بالتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

بروتوكول مونتريال

بلغ التمويل من الصندوق المتعدِّد الأطراف في عام ٢٠١٧، باعتباره العام الأخير من دورة تجديد الموارد الثلاثية السنوات، ٢٢,٤ مليون دولار. وتتَّسق الموافقات الناتجة البالغة ٩٢,٧ مليون دولار في تجديد الموارد للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ مع المتوسط الطويل الأجل. وفي أعقاب طلب اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدِّد

الأطراف، وبالتوافق مع البلدان المعنية، واصلت اليونيدو صياغة مقترحات مشاريع تؤكِّد على إدخال تكنولوجيات جديدة مراعية للأوزون وللمناخ على حدٍّ سواء إلى جانب كونها أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة (انظر أيضاً الصفحة ٢٨).

التمويل المقدَّم من الأمم المتحدة والصناديق الاستئمانية المتعدِّدة الشركاء

شهد التمويل المقدَّم من كيانات الأمم المتحدة والصناديق الاستئمانية المتعدِّدة الشركاء زيادة طفيفة إلى ٤,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٧. ونشأت المساهمات الرئيسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٢,٨ مليون دولار. وظلَّت المساهمات المقدَّمة من برامج توحيد الأداء والصناديق الاستئمانية المتعدِّدة الشركاء ضئيلة.

الصناديق الاستئمانية التي تديرها اليونيدو

لا تزال المساهمات القابلة للبرمجة بشكل تام والمساهمات المخصَّصة بشروط ميسَّرة، وبخاصة الصناديق الاستئمانية المواضيعية التي تديرها اليونيدو، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة من أجل الاستجابة بسرعة ومرونة وفعالية وكفاءة للطلبات المقدَّمة من دولها الأعضاء.

وقد تلقَّى الصندوق الاستئماني للشراكة تبرُّعات (بما في ذلك تكاليف دعم البرامج) من الصين بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، والاتحاد الروسي بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار. وساهمت إسبانيا ومالطة وبيرو بمبلغ ١١٠ ٠٠٠ دولار لكل منها، في حين قدَّمت الهند ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى شريحة الأغراض العامة من صندوق التنمية الصناعية.

وتواصل اليونيدو تشجيع دولها الأعضاء وشركائها على النظر في تخصيص موارد قابلة للبرمجة.

الموظفون

خلال السنة، ركَّزت دائرة إدارة الموارد البشرية التابعة لليونيدو على مجالات الاتصال بأصحاب المواهب وتوظيفهم، وإدارة أصحاب المواهب، بما في ذلك تنمية قدرات الموظفين وتقديم الخدمات السياساتية والاستشارية بما يلبِّي احتياجات المنظمة بطريقة أكثر مراعاة للجوانب الاستراتيجية. ورغم محدودية

الموارد المتاحة، تمكَّنت اليونيدو من اتخاذ تدابير لتعزيز قدرات رأسمالها البشري. ويشار على وجه الخصوص إلى التنفيذ المنسَّق لإعادة الهيكلة الميدانية، ممَّا أدَّى إلى استكمال عمليات التوظيف في جميع المراكز الإقليمية الخمسة، وجميع المكاتب الإقليمية الأربعة، و٣٥ من أصل ٣٨ مكتباً قُطريًّا. ونُظِّمت حلقتان دراسيتان توجيهيتان للموظفين الميدانيين للقدوم إلى المقر لمناقشة أدوارهم والاستراتيجية الجديدة للميدان وأولوياتهم الاستراتيجية. واستحدثت اليونيدو برنامجاً جديداً لخبراء الشركاء لتمكين المنظمات الراعية من إعارة موظفيها إلى المنظمة. كما قامت اليونيدو بتحديث قواعدها ولوائحها لتنفيذ قرار الجمعية العامة A/RES/70/244 بشأن مجموعة عناصر الأجر الجديدة للموظفين في الفئة الفنية. ومن أجل زيادة تحسين الاتصال بين الموظفين والإدارة، نُظِّمت محادثات غير رسمية مع المدير العام.

التقييم ومراقبة الجودة

إن لوظيفتي مراقبة الجودة وتقييمها المتميِّزتين غرض مشترك هو دعم تحقيق نتائج عالية الجودة والتعلُّم والتحسين المستمر، وتعزيز مساءلة اليونيدو تجاه الشركاء وأصحاب المصلحة.

وتضمن مراقبة الجودة اتِّساق جودة البرامج والمشاريع من الناحية الاستراتيجية مع تحقيق النتائج الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وهي تسهم في الإبلاغ وفقاً للإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، ويُسترشد بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وهي وظيفة مستمرة تستند إلى الأدلة وتتَّسم بالموضوعية والنزاهة وتستخدم الجمع والتحليل المنهجيين للبيانات المتعلقة بنوعية مبادرات المنظمة (قبل إدماجها في حافظتها وأثناء تنفيذها) لضمان التقيُّد بمعايير الجودة المحدَّدة، مثل مدى الملاءمة والكفاءة والفعالية والأثر والاستدامة.

وقد أُجريت ثمانية استعراضات في منتصف المدة في عام ٢٠١٧. وتُعَدُّ هذه الاستعراضات أداة للرصد من أجل تحديد الممارسات الجيِّدة والتحدِّيات والمخاطر والتدابير التصحيحية.

وفي عام ٢٠١٧، عولج ما مجموعه ١٧٨ طلباً من أجل استعراضها داخليًّا وإقرارها. واستعرض المجلس التنفيذي وأقرَّ ١٢٠ برنامجاً ومشروعاً جديداً. وزاد معدَّل الموافقة النهائية للمجلس إلى ١٠٠ في المائة بعد أن كان ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وخضع تسعة وستون في المائة من المشاريع لمزيد من التحسين، مثل الالتزام بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج،

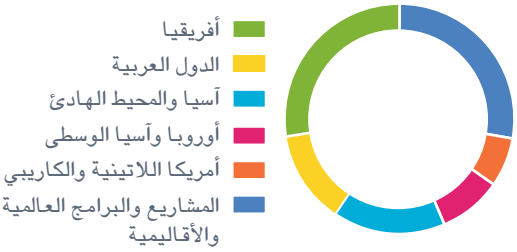

التوزيع الإقليمي للبرامج والمشاريع المعتمدة حديثاً

ومتطلبات اليونيدو الرسمية لضمان الجودة، والامتثال لتخطيط الموارد المؤسسية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وجرى تصنيف الأنشطة حسب المجالات المواضيعية، حيث مثَّلت الأنشطة المعنية بتحقيق الرخاء المشترك أساساً نسبة ٤٣ في المائة من المشاريع المقدَّمة، وأنشطة المحافظة على البيئة نسبة ٣٣ في المائة، وأنشطة النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية نسبة ٩ في المائة، والمسائل الشاملة لعدَّة قطاعات نسبة ١٥ في المائة.

وقد استمر ارتفاع الطلب على خدمات التقييم في عام ٢٠١٧. وكلِّفت اليونيدو جهات بالاضطلاع بأكثر من ٣٠ تقييماً مستقلاً لمشاريع، بما في ذلك نحو ٢٠ تقييماً نهائيًّا لمشاريع مموَّلة من مرفق البيئة العالمية.

وأُجري في سياق التقييمات المواضيعية استعراض للشراكات مع الجهات المانحة ولنموكفاءة موظفي اليونيدو. وفحص التقييم المستقل في منتصف المدة لبرنامج الشراكة القُطرية السنتين الأوليين من المرحلة التجريبية للبرنامج في إثيوبيا وبيرو والسنغال لتقييم مدى أهمية وفعالية المفهوم في دعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الأهداف المتصلة بالصناعة في خطة عام ٢٠٣٠.

ولأول مرة، أُجري تقييم قُطري في نيجيريا بقيادة فريق مستقل من خبراء التقييم الوطنيين تحت إشراف شعبة التقييم المستقل في اليونيدو. وسوف تواصل اليونيدو تعزيز تنمية قدرات التقييم الوطنية في الوزارات المقابِلة.

وتشارك اليونيدو بنشاط في الأنشطة المتصلة بالتقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وقد ساهمت في نجاح أسبوع تقييم الفريق لعام ٢٠١٧ في فيينا، الذي اشتركت في استضافته مع ثلاثة آخرين من أعضاء الفريق الذين توجد مقارهم في فيينا. وكان هذا الحدث مكرَّساً للدور الحاسم للتقييم في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغيِّر.

الخدمات القانونية

يدعم مكتب الشؤون القانونية جميع البرامج والأنشطة الرئيسية، ويدافع عن مصالح اليونيدو في مسائل التقاضي، ويؤدّي وظيفة أساسية في حماية وضعية وامتيازات وحصانات المنظمة وممثّليها ومسؤوليها وغيرهم من موظفيها. وقد شهد الطلب على خدمات اليونيدو القانونية زيادة على مدار السنة. فقد تلقّى المكتب أكثر من ٩٥٠ طلباً للمساعدة والمشورة القانونية، واستعرض ١٩٦ مشروعاً لصكوك قانونية دولية. وواصل المكتب دعمه لخدمات المنظمة في مجال التعاون التقني، بما في ذلك برنامج الشراكة القُطرية، وساعد في إبرام العديد من صكوك التعاون الاستراتيجي، مثل المذكرة بشأن الشراكة الاستراتيجية مع حكومة الاتحاد الروسي، وإطار التعاون الاستراتيجي (٢٠١٨-٢٠٢١) مع حكومة تايلند، ومذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء مكتب إقليمي من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع حكومة أوروغواي.

خدمات التكنولوجيا والمعلومات

بغية زيادة الكفاءة والفعالية التشغيليتين، أدخلت اليونيدو عدَّة تغييرات على نظمها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك نظام تخطيط الموارد المؤسسية، من أجل تحسين تجربة المستخدمين والأمن والموثوقية والسلامة، ودعم العمليات التجارية الجديدة أو المحسَّنة.

وفي عام ٢٠١٧، نُفِّذَ أكثر من ١٥٠ تحسيناً تقنيًّا لنظام تخطيط الموارد المؤسسية. وأضيفت خاصية لتفعيل النموذج التجاري الجديد لأغراض منها إتاحة تعيين الخبراء التابعين للشركاء. وأُدخلت تغييرات لاستيعاب مجموعة عناصر الأجر المنقَّحة للموظفين عملاً بالقرار A/RES/70/244 .

وتمَّ تحديث نظام إدارة المعارف والتعاون، استناداً إلى برامجية "أوبن تكست" (OpenText)، وذلك لتوفير واجهة بينية أبسط، وتحسين إمكانية الوصول إلى النظام، وإدراج سمات جديدة. وهذا التحسين أساسي من أجل تنفيذ النظام الجديد لإدارة العقود والفواتير في المستقبل.

وفي السنة الثانية بعد الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، واصلت اليونيدو بذل الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية بشأن البيانات المتعلقة بالتعاون التقني عن طريق منصة البيانات المفتوحة. واستُحدثت حقول بيانات مختلفة، وجرى ملؤها لهذا الغرض، وأُجريت بعض الاختبارات التمهيدية باستخدام واجهة نشر مطوَّرة حديثاً.

وعُمِّمت سياسة محدَّثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات والأعمال لدى اليونيدو. وتزوِّد هذه السياسة المستخدمين بوثيقة تشرح حقوقهم ومسؤولياتهم والحدود المقيِّدة لهم والسلوك المتوقَّع منهم فيما يتعلق بموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبغية إذكاء الوعي بأمن تكنولوجيا المعلومات، استضافت اليونيدو جلسة إحاطة تفاعلية عُزِّزت لاحقاً بتدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر لتوعية جميع موظفي اليونيدو بشأن كيفية التصدِّي على النحو المناسب لمحاولات الاحتيال عن طريق شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني. كما أدخلت اليونيدو تحسينات في مرافق شبكة المكاتب الميدانية، وفي مرافق الشبكة المحلية اللاسلكية في المقر.

ومن أجل إتاحة عرض المحتوى على نحو أكثر استخداماً للوسائط المتعدِّدة وبما يتكامل بشكل سلس في الوقت نفسه مع وسائط التواصل الاجتماعي، أُطلق موقع شبكي جديد في تشرين الثاني / نوفمبر. ويعرض موقع اليونيدو الشبكي الجديد قصصاً لأشخاص وأثر تدخُّلات اليونيدو. وهو يتقيَّد بأفضل الممارسات الدولية في تصميم المواقع الشبكية التي تروِّج الملاحة الحدسية وسهولة المعاينة.

المشتريات

بلغ إجمالي حجم المشتريات خلال السنة رقماً قياسيًّا قدره ١٨٢ مليون دولار، حيث تجاوز عدد أوامر الاشتراء ١٨٠٠٠ أمر. ويمهِّد اثنان من المشاريع الممَوَّلة من الصندوق المتعدِّد الأطراف الطريق من أجل إصدار أكبر عقدين لليونيدو على الإطلاق، بقيمة ١١١,٧ مليون دولار، و٨٨,٣ مليون دولار على التوالي.

ويتيح نموذج الأعمال الجديد، الذي بُدء العمل به في عام ٢٠١٧، للكيانات المنفِّذة للمشاريع استهلال المعاملات المتصلة بالمشاريع في نظام تخطيط الموارد المؤسسية مباشرة، بما يؤدِّي إلى تسريع التنفيذ وفي الوقت نفسه تمكين اليونيدو من رصد أنشطة الشركاء الخارجيين. وسيكون من شأن هذا النموذج تعزيز المؤسسات والشبكات والشراكات المحلية من خلال نقل المعارف وبناء القدرات.

وإضافةً إلى ذلك، فإن اليونيدو، كإحدى أولى المنظمات الدولية التي تبنَّت مبادرة الشفافية، بدأت تصبح أكثر شفافية من خلال نشر بيانات الاشتراء على الإنترنت.

http://open.unido.org/procurement

إدارة المباني

تكفل دائرة إدارة المباني التي تديرها اليونيدو تشغيل المكاتب وغرف الاجتماعات والخدمات المشتركة في مركز فيينا الدولي، بما في ذلك المعدات والمنشآت، وصيانتها وتصليحها على نحو آمن وموثوق. وبعد أن أصبح المركز أول مقر للأمم المتحدة يتَّسم بالحياد المناخي في عام ٢٠١٥، تلقَّت دائرة إدارة المباني شهادة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ للحياد المناخي مرة أخرى في عام ٢٠١٦. وأدَّت الجهود المتواصلة التي تبذلها الدائرة، مثل تركيب آلات تتَّسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، والحدُّ من استخدام الوقود والمبرِّدات، والحدُّ من احتراق الوقود الناتج عن استخدام معدات متنقِّلة، إلى مواصلة الحدِّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وإضافةً إلى ذلك، وكجزء من مبادرة "تخضير الأزرق" في مركز فيينا الدولي، ولتعزيز التنقُّل المستدام، تمَّ تركيب محطات شحن للمركبات الكهربائية التي تعمل بالطاقة المتجدِّدة بالكامل في مركز فيينا الدولي في كانون الأول / ديسمبر.

ونفَّذت الدائرة عمليات ترميم رئيسية في متجر التموين ("الكوميساري") الكائن في المركز. وبعد نحو ٤٠ عاماً من

United Nations
Climate Change Secretariat

Certificate

presented to

the United Nations Industrial Development Organization

to confirm the voluntary cancellation of

7,623 Adaptation Fund Certified Emission Reductions

from the Clean Development Mechanism

for the purpose of

compensating the unavoidable greenhouse gas emissions from the facilities of regional offices and travel operations of the United Nations Industrial Development Organization in 2016

while supporting mitigation and adaptation projects.

Patricia Espinosa C

Patricia Espinosa
Executive Secretary

22 November 2017
Serial No. 2017-020

الخدمة، استعيض عن السلالم المتحرِّكة القديمة المؤدِّية إلى أسطح مصفَّات السيارات بطُرُز جديدة وأكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة. واستدعت عملية إعادة هيكلة رئيسية لتشكيلة شاغلي المبنى E في مركز فيينا الدولي تنفيذ تعديلات واسعة النطاق في حيِّز المكاتب. وتمَّ تركيب مقصورة مصعد تجريبية جديدة في المبنى G لمواءمة المصاعد الموجودة في مركز فيينا الدولي مع المعايير الجديدة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين التدابير التقنية وتدابير السلامة. وتشمل التحسينات في البنية التحتية لقاعة المؤتمرات تركيب إضاءة جديدة للمسرح، وتجديد نظام معلومات المؤتمرات، وتركيب أجهزة عرض ونظم تسجيل رقمي جديدة. وشملت الأشغال الرئيسية الأخرى الاستعاضة عن نظم التوزيع ومضخَّات المياه العالية الفولطية، وإصلاح محطة لمعالجة المياه بالتناضح.

إدماج الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج لليونيدو

على مدى العامين الماضيين، حقَّقت اليونيدو اتِّساق إطارها الاستراتيجي وبرامجها وأنشطتها مع خطة عام ٢٠٣٠. وقد وفَّر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩ بالفعل إطاراً ملائماً لاتِّساق اليونيدو مع أهداف التنمية المستدامة وإسهامها في تحقيق تلك الأهداف. ويحدِّد الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء ذو الصلة الإنجازات المتوقَّعة من اليونيدو استناداً إلى مجموعة من المؤشرات لدعم رصد النتائج والإبلاغ عنها. وفي عام ٢٠١٧، جرى تنقيح الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لمواصلة توطيد الصلات الوثيقة والرسمية بين نتائج اليونيدو وأهداف التنمية المستدامة، بما يغطي الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، تمَّ صقل الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء وتكييفه مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١.

وتشير البيانات والنتائج الواردة في مرفق هذا التقرير السنوي إلى استعراض عام ٢٠١٧، الذي لا يزال مستنداً إلى الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل

شرعت المنظمة في عام ٢٠١٧، بدعم وقيادة دولها الأعضاء، في زيادة تسريع عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية التي بدأت في ليما في عام ٢٠١٣. ومن خلال تحديث الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩ ووضع خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استهدفت اليونيدو تعظيم مساهمتها في تنفيذ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد القُطري.

وتماشياً مع ولاية اليونيدو المنصوص عليها في دستورها، فإن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الناتج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ينمُّ عن توجُّه واضح نحو اعتماد نهج أكثر مراعاة للجوانب البرنامجية والقُطرية. ويتيح هذا التحوُّل لليونيدو التركيز على مواصلة زيادة أثر الخدمات التي تقدِّمها (بدلاً من حجم تلك الخدمات)، ومن ثمَّ مساهمتها في النتائج الرفيعة المستوى. وأُعيد ترتيب أولويات أنشطة اليونيدو، بما يتواءم مع احتياجات الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يمكِّن المنظمة من تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات على نطاق مهامها الأساسية، أي: التعاون التقني، والمشورة المتعلقة بالسياسات، والقواعد والمعايير، وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات. والهدف من الإطار الاستراتيجي الجديد هو توسيع نطاق نتائج تنفيذ التعاون التقني لليونيدو، وتجهيز المنظمة بالكامل لكي تصبح وكالة إنمائية ذات منحى يركِّز على النتائج، وكبيرة الأثر، وخاضعة للمساءلة التامة، وداعمة للدول الأعضاء صوب تحقيق أهدافها على صعيد التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

ويستند الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى الاستراتيجيات القائمة، والإرشادات التي تقدِّمها الدول الأعضاء، وكذلك الدروس المستفادة من جملة أمور، من بينها التقييمات المواضيعية والممارسات الفضلى في الإدارة القائمة على النتائج ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويمثِّل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الجديد تقدماً كبيراً في دمج إطار النتائج المؤسسية ضمن الخطة الاستراتيجية عند كل مستوى من مستويات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء. والإطار البرنامجي المتوسط الأجل الناتج عبارة عن نظرية مبسَّطة للتغيير فيما يتعلق بإسهام اليونيدو في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة، حيث يُعبَّر عن كلٍّ من مستويات العمل في قصة أدائها، من خلال ربط المدخلات والموارد بالأنشطة والمخرجات والنتائج والأثر.

ويتضمَّن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ أولوية استراتيجية جديدة إضافة إلى الأولويات المواضيعية الثلاث للإطار السابق. فإضافةً إلى "النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية" و"تحقيق الرخاء المشترك" و"الحفاظ على البيئة"، تُبرِزُ الأولويةُ الاستراتيجيةُ الجديدة، وهي "تعزيز المعارف والمؤسسات"، نتيجةً حاسمة الأهمية، تُعتبر عاملاً مساعداً على الوصول إلى النتائج ذات المستوى الأعلى التي تمثِّل مساهمة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في خطة عام ٢٠٣٠.

ويوضِّح المرفق الثاني بيانيًّا سلسلة المدخلات والأنشطة والنواتج والآثار التي يستند إليها الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، وأولوياته الاستراتيجية ومساهمته في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون هذا الإطار الأساس الذي يستند إليه عمل اليونيدو من عام ٢٠١٨ فصاعداً، ولذا سيتمُّ الإبلاغ عنه اعتباراً من التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. وتوجز هذه الوثيقة الإنجازات التي تحقَّقت في سياق تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩. وعليه، فإن النتائج وسجل الأداء الواردين في المرفق الأول لا يجسِّدان العناصر الجديدة في الخطة الاستراتيجية الجديدة. ولذا فإن الغرض من هذا القسم هو إظهار التقدُّم المحرز في عام ٢٠١٧. ويجسِّد وضع واعتماد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ خلال السنة المستعرَضة الجهودَ التي تبذلها إدارة اليونيدو وموظفوها من أجل مواصلة تحسين الخدمات المقدَّمة إلى الدول الأعضاء والمجتمع العالمي، ولذا فإنها يشكِّلان إنجازاً في حدِّ ذاتها.

الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء

باعتماد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، شهد عام ٢٠١٧ مواصلة تعزيز توجُّه اليونيدو نحو النتائج. ويتَّخذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الجديد خطوات مهمة نحو مزيد من تكامل الأطر البرنامجية والإدارية والنتائجية للمنظمة. ويتسنَّى ذلك عن طريق إقامة مقابلة مباشرة عند كل مستوى من المستويات الأربعة بين الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء والإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وعليه، يمكن مطالعة الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء باعتباره جانب النتائج من الخطة الاستراتيجية للمنظمة.

وبناءً على ذلك، خُصِّص قدر كبير من الأعمال المضطلع بها في عام ٢٠١٧ لتحديث وصقل الإطار المتكامل القائم بشأن النتائج والأداء في ضوء الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الجديد. وسيستمر هذا العمل في عام ٢٠١٨ ليتسنَّى تعميم الإطار الجديد والتدرُّب عليه وتقييم خطه الأساسي ومن ثمَّ استيعابه الكامل من جانب الموظفين على نطاق المنظمة. فمن ناحية، تهدف الأعمال الجارية إلى تجسيد العناصر الجديدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الأولوية الاستراتيجية الرابعة؛ ومن ناحية أخرى، فهي تتيح فرصة لتحسين الإطار الحالي والنتائج ومؤشرات الأداء عن طريق دمج الخبرات في عملية الإبلاغ عن النتائج المؤسسية المستهلة في عام ٢٠١٦.

وتماشياً مع هذا النهج، شهد عام ٢٠١٧ مشاركةً نشطةً من جميع أقسام المنظمة في أعمال فرقة العمل الداخلية المسؤولة عن صقل الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء وتحديثه. وتمثَّل الهدف من ذلك في تحديد أداة قادرة على التعبير على نحو شامل وذي مصداقية عن أداء اليونيدو وقصة مساهمتها. وسوف يوفِّر الناتج النهائي سرديات ومقاييس حول حالات تمثيلية تسهم في تحسين التعبير عن القيمة الحقيقية التي تقترحها اليونيدو، ويكمِّلها بسجل أداء موجز استناداً إلى مؤشرات محدَّدة وقابلة للقياس وقابلة للإنجاز وذات صلة ومحدَّدة زمنيًّا (SMART).[1]

وبالنظر إلى الطابع المتنوِّع لمهام المنظمة وخدماتها المؤسسية، ولنطاق ولايتها ومحدودية حجمها من حيث عدد موظفيها وحجم ميزانيتها، فإن مساهمتها في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة لا تتجسَّد سوى جزئيًّا من خلال نهج سجل الأداء. وتوفِّر الأرقام المجمَّعة حول المؤشرات الرفيعة المستوى معلومات مهمة للجهات صاحبة المصلحة وللمنظمة ذاتها. بيد أن أثر عمل اليونيدو يتَّضح أيضاً من الوصفيْن الكمِّي والنوعي للدعم المتكامل الذي توفِّره اليونيدو للنظام المعقَّد من الجهات الفاعلة المشارِكة في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتُفسَّر مساهمة اليونيدو في النتائج المستدامة والطويلة الأجل إلى حدٍّ كبير من خلال أسلوب عمل المنظمة الذي يدمج عقد المؤتمرات والمساعدة التقنية والخدمات السياساتية والمعيارية في حزمة فريدة وشاملة لمصلحة دولها الأعضاء، وفي الوقت نفسه يساعد تلك الدول في كل جانب من جوانب هذه العملية.

وقد صُمِّمت العملية الداخلية للانتقال إلى الإطار المتكامل الجديد بشأن النتائج والأداء كنهج توليدي وتشاركي. وتُولَّد سلاسل النتائج والمؤشرات، وسيتواصل اختبارها وتعديلها، من خلال تطبيقات حقيقية لليونيدو على مرِّ الزمن. وهذه المنهجية يدعمها نهج منظَّم تجاه الإدارة القائمة على النتائج، لا يقتصر على تعريف المؤشرات المحدَّدة والقابلة للقياس والقابلة للإنجاز وذات الصلة والمحدَّدة زمنيًّا، بل يراعي أيضاً الطيف والتسلسل الكاملين للمبادئ الخمسة للإدارة القائمة على النتائج، على النحو المبيَّن في تقرير أصدرته مؤخَّراً وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة" (JIU/REP/2017/6).[2]

وفي إطار الاتِّساق التام مع هذا التقرير وأفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة، يبدأ عمل اليونيدو بشأن الإطار المتكامل الجديد بشأن النتائج والأداء من خلال تحديد رؤية عمل اليونيدو بمزيد من الوضوح، وإرساء منطق سلسلة النتائج لربط ما تقوم به اليونيدو بأهداف التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة، والتسليم بمكوِّنات النظام قبل إرساء مؤشرات الأداء الرئيسية المحدَّدة والقابلة للقياس والقابلة للإنجاز وذات الصلة والمحدَّدة زمنيًّا، وإدماج الرصد والتقييم من أجل النهوض بالتعلُّم الأحادي الحلقة والتعلُّم الثنائي الحلقة.

وقد استفادت اليونيدو من استحداث ونشر بيانات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، وهي تتوقَّع الآن دفعة أقوى نحو رصد النتائج والإبلاغ عنها سواء من القمة إلى القاعدة أو من القاعدة إلى القمة. وهناك فهم أكبر لمجالات التحسين الممكنة، وكذلك للمسائل المتعلقة بتوافر البيانات ونوعيتها. وبالفعل، فإن مقاييس حجم التعاون التقني لا تزال مؤشرات رئيسية لتجسيد الأداء الممتاز للمنظمة. ولئن كانت مساهمة اليونيدو في التحقيق الفعلي للنتائج والآثار الرفيعة المستوى تقع خارج نطاق سيطرة المنظمة، فإنها تظلُّ ضمن دائرة تأثيرها المباشر أو غير المباشر. بيد أنه يمكن تفسيرها بسلسلة من مؤشرات النتائج التي تجسِّد تنوُّع الجهات الفاعلة التي تصل اليونيدو إليها والتغيُّرات السلوكية التي تستحثُّها. وهذه المقاييس مشمولة جزئيًّا في هذا الإطار المتكامل الحالي بشأن النتائج والأداء، وسيجري تعزيزها في الأطر المقبلة.

---

(١) SMART: مختصر بالإنكليزية للكلمات التالية: specific, measurable, achievable, relevant, time-bound.

(٢) https://www.unjiu.org/content/results-based-management-united-nations-development-system-analysis-progress-and-policy.

وسيُبلَّغ عن الإطار الناتج في التقرير السنوي المقبل الذي سيشير إلى تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١. وتجسِّد البيانات النتائج المعروضة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، التي تبلِّغ عن عام ٢٠١٧، هيكلَ الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء المستحدَث في وثيقة عام ٢٠١٦. وتوفِّر السنة الحالية بالفعل الفرصة لتقييم تطوُّر بعض مؤشرات الأداء الرئيسية قياساً على خط الأساس والبيانات لعام ٢٠١٦.

وكما كان الحال في الإصدار السابق، يجسِّد المستوى الأول من الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء سياق التقدُّم العالمي المحرز صوب تحقيق الغايات المتصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من أهداف التنمية المستدامة. وهنا، يمكن مطالعة مساهمة اليونيدو من حيث وضع الخطط العالمية والتأثير على السياسات والقيام بدورها باعتبارها محفلاً جامعاً. ويشمل هذا المستوى مجالات تتجاوز بكثير دائرة سيطرة المنظمة أو تأثيرها المباشر. ومع ذلك، فهي مقاييس مهمة لفائدة اليونيدو بالنسبة إلى المناقشة العالمية لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. ويبيِّن المستوى الثاني النتائج في البلدان المدعومة، ونطاق شمول عمليات اليونيدو، ومجالات التخصُّص في كل منطقة جغرافية. ويشير المستويان ٣ و٤ إلى نطاق سيطرة اليونيدو، ومساهمتها المباشرة، ومواردها المخصَّصة. وهما يجسِّدان كفاءة المنظمة وأداءها مقابل التمويل والموارد المتاحة. ويساعد نظام للإشارات الضوئية القارئ على تحديد مجالات التقدُّم تماشياً مع الأهداف المحدَّدة. ويرد بعد كل جدول تحليل يوجز الاتجاهات الرئيسية، ويقترح تفسيرات للنتائج المعروضة، ويكمل البيانات الواردة في الجداول بتقديم وصف. وسيتواصل استعراض سجل الأداء والنتائج في الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء، وتحديثها على أساس فصلي في منصة البيانات المفتوحة، وعلى أساس سنوي في التقرير السنوي.

› https://open.unido.org/scorecard

المرفقان

أولاً- الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء

ثانياً- الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١

أولاً- الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء

الشق الأول- النتائج الإنمائية

المستوى ١- النتائج الإنمائية العالمية

› المؤشران ١-١ و١-٢/هدف التنمية المستدامة ٩-٢

غاية هدف التنمية المستدامة: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًا.

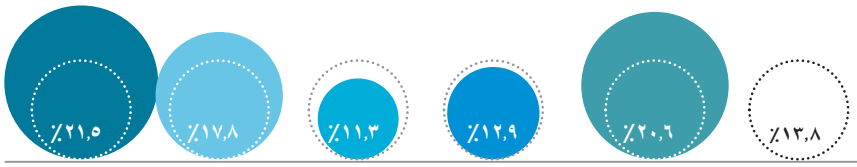

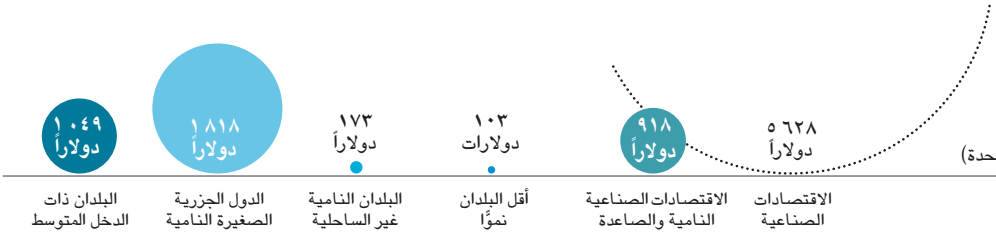

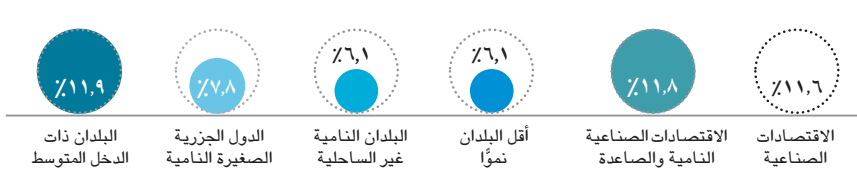

› المؤشر ١-٥/المؤشر ٩-٤-١ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.

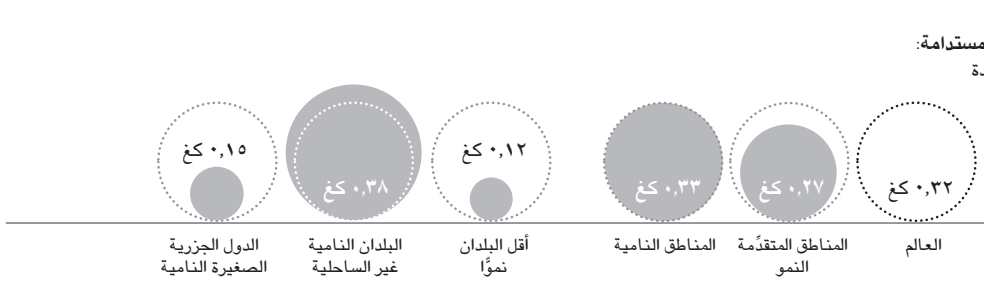

› المؤشر ١-٦/المؤشر ٩-ب-١ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.

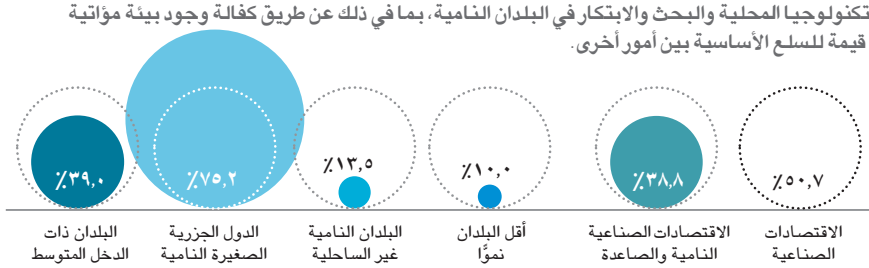

› المؤشر ١-١-٧/المؤشر ١-١-١ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليًا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

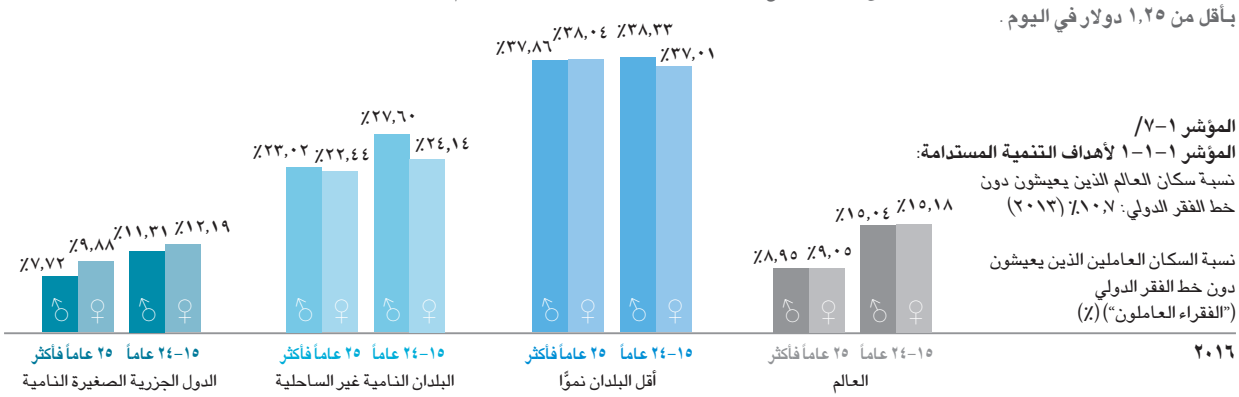

› المؤشر ١-١-٨/المؤشر ١-١-٧ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠.

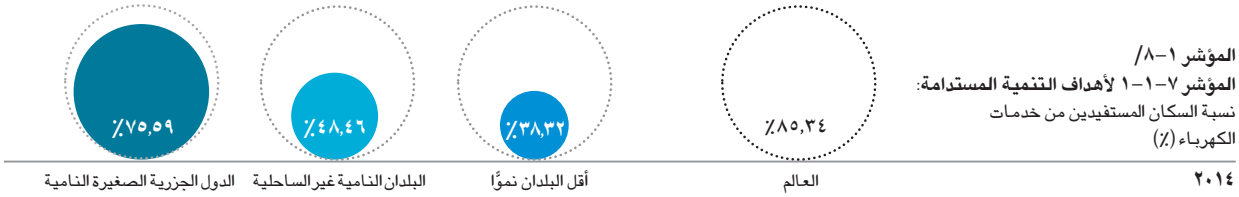

› المؤشر ١-١-٩/المؤشر ١-٣-٧ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: مضاعفة المعدَّل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

› المؤشر ١-١-١٠/المؤشر ٨-١-١ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويًا في أقل البلدان نموًا.

› المؤشر ١-١-١١/المؤشر ٨-٥-٢ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

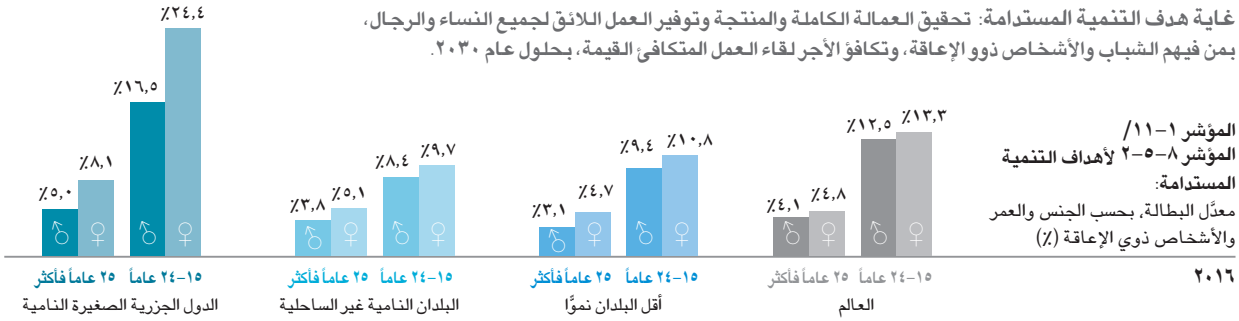

الشق الأول- النتائج الإنمائية

المستوى ١- النتائج الإنمائية العالمية (تابع)

› المؤشر ١-١٢/المؤشر ١١-٦-٢ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: الحدُّ من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠.

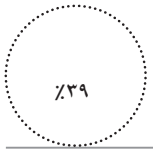

المؤشر ١-١٢/
المؤشر ١١-٦-٢ لأهداف التنمية المستدامة:
المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) (٪)

٢٠١٢

› المؤشر ١-١٣/المؤشر ١٧-٣-٢ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: قيام البلدان المتقدِّمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًّا؛ ويُشجَّع مقدِّمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثَّل في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًّا.

المؤشر ١-١٣/
المؤشر ١٧-٢-١ لأهداف التنمية المستدامة:
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى أقل البلدان نموًّا، كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٠١٦

› المؤشر ١-١٥/المؤشر ١٧-١١-١ لأهداف التنمية المستدامة

غاية هدف التنمية المستدامة: زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيَّما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

المؤشر ١-١٥/
المؤشر ١٧-١١-١ لأهداف التنمية المستدامة:
حصة البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية (٪)

٢٠١٥

القدرة التنافسية الصناعية والقدرات الابتكارية:

› المؤشر ١-١٦

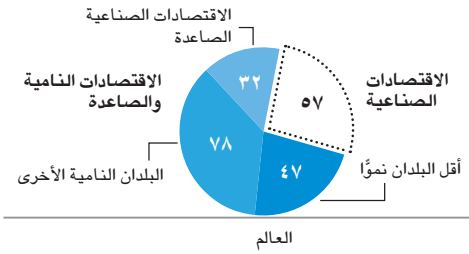

المؤشر ١-١٦:
مرحلة التصنيع (عدد البلدان)

٢٠١٦

يبيِّن المستوى ١ السياق الأوسع للتنمية الصناعية الذي تعمل فيه اليونيدو. وهو يتيح إجراء تقييم للتقدُّم المحرز صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ولفائدة تدخُّلات اليونيدو. كما يبيِّن الدور الذي تضطلع به اليونيدو في تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وغيره من الأهداف المتصلة بالصناعة وكذلك حالة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد العالمي.

وبصفة عامة، لئن كان يتعيَّن بذل المزيد من الجهود للوصول إلى أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، فإن غالبية المؤشرات أظهرت تحسُّن النتائج مقارنةً بالقياسات السابقة. ومن الجدير بالملاحظة أن مؤشر الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء ١-١١/مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٨-٥-٢، الذي يبيِّن معدَّل نمو عمالة الإناث بين جميع الفئات ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، إمَّا تجاوز نظيره لدى الذكور أو كان معادلاً له. وعلى صعيد أقل إيجابية وخلافاً للهدف المتوقَّع المتمثِّل في تحقيق نمو سنوي بنسبة ٧ في المائة لدى أقل البلدان نموًّا، فإن "معدَّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" (مؤشر الإطار المتكامل ١-١٠/مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٨-١-١) لدى أقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كان سلبيًّا.

وتعتمد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي تمثِّل اليونيدو وكالتها الراعية، في جزء منها على مجموعة بياناتها الخاصة، وفي الجزء الآخر على البيانات المقدَّمة من المنظمات الدولية المسؤولة عن المؤشرات الأخرى ذات الصلة بالصناعة تحت مظلة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ويجسِّد المستوى ١ تطوُّر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي طوَّره فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي تعمل فيه اليونيدو مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة والمكاتب الإحصائية الوطنية والكيانات الشريكة.

وسيتمُّ تناول المؤشرات الإضافية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة حالما تتوفَّر بيانات متينة جديدة. وقامت اليونيدو، من خلال تعاونها مع اللجنة الإحصائية والشركاء الآخرين، بدعم المكاتب الإحصائية الوطنية في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضمن البرامج الإحصائية لتلك المكاتب، وأدَّى ذلك إلى تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المعنيين بهدف التنمية المستدامة ٩.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-١/المؤشر ٩-٢-١ لأهداف التنمية المستدامة:

القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠، لمجموعات مختارة من البلدان)

الغاية: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا

الصناعة التحويلية أحد المحرِّكات الرئيسية للنمو الاقتصادي وإيجاد سلع جديدة وأفضل. وفي عام ٢٠١٧، شهدت الصناعة التحويلية العالمية انتعاشاً من الكساد الذي شهدته السنوات الأخيرة حيث سُجِّلت معدَّلات نمو أعلى بكثير في البلدان الصناعية وكذلك في الاقتصادات النامية.

وزادت الحصة العالمية للقيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، مدفوعةً بنمو الصناعة التحويلية السريع في آسيا، أساساً بفضل نقل إنتاج الصناعة التحويلية من الاقتصادات الصناعية إلى العالم النامي.

وتواصل نمو حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدى أقل البلدان نموًّا حيث بلغت ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. بيد أنه بالنظر إلى أن نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية لديها يبلغ ١٠٣ دولارات، فهي لا تزال متخلِّفة إلى حدٍّ كبير عن الاقتصادات الصناعية التي تبلغ فيها تلك القيمة ٦٢٨ ٥ دولاراً.[١]

› مؤشر الإطار المتكامل ١-٢/المؤشر ٩-٢-٢ لأهداف التنمية المستدامة:

العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة (في العالم وفي مجموعات مختارة من البلدان)

الغاية: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا

تضطلع الصناعة التحويلية بدور حاسم في إيجاد فرص العمل، عن طريق امتصاص فائض العمالة من الزراعة وغيرها من القطاعات التقليدية، وتوجيه العمال نحو الأنشطة ذات الأجور الأعلى. وقد زادت العمالة العالمية

نمو ناتج الصناعة التحويلية في العالم بالنسبة المئوية مقارنة بالربع نفسه من العام السابق

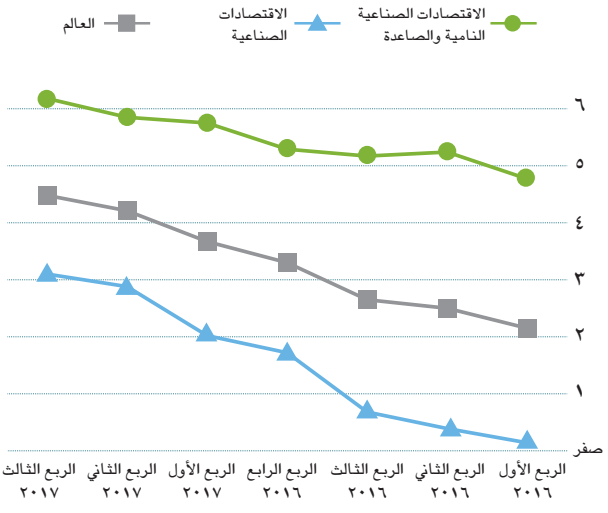

المصدر: إحصاءات اليونيدو

(١) Industrial Development Report 2018 (https://www.unido.org/sites/default/files/files/2017-11/IDR2018_FULL%20REPORT.pdf); International Yearbook of Industrial Statistics 2018.

في الصناعة التحويلية بمعدَّل سنوي بلغ في المتوسط ٠,٤ في المائة ما بين عامَيْ ١٩٩١ و٢٠١٦، لتصل إلى ما يقدَّر بنحو ٣٦١ مليون شخص في عام ٢٠١٦. بيد أن إسهام الصناعة التحويلية في مجموع العمالة تراجع من نسبة ١٤,٤ في عام ١٩٩١إلى نسبة ١١,١ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٣، جُمعت المجاميع القُطرية استناداً إلى التوقعات المستمدَّة من منظمة العمل الدولية. بيد أن هذه البيانات لم تعد متاحة، ولم يعد بإمكان اليونيدو أن تعتمد سوى على البيانات الرسمية المقدَّمة من المكاتب الإحصائية. وتتَّسم هذه البيانات بنقص العديد من القيم. ولهذا السبب، لم يبلَّغ عن المجموعات القُطرية منذ ذلك الحين.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-٥/المؤشر ٩-٤-١ لأهداف التنمية المستدامة:

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ عند تعادل القوة الشرائية)

الغاية: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها

في عام ٢٠١٥، تراجعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية من الصناعة التحويلية بالقيمة المطلقة، وذلك رغم النمو الذي شهده الاقتصاد العالمي. وقد تراجعت الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة الصناعية بنسبة ٢,٤ في المائة من متوسط معدَّل النمو السنوي ما بين عامَيْ ٢٠١٠ و٢٠١٥، مدعومةً بانخفاض عام في جميع المناطق. ونتيجة للتحوُّل إلى الصناعات الأقل كثافة من حيث استخدام الطاقة والمعتمدة على أشكال الوقود والتكنولوجيات الأنظف، فقد سجَّلت البلدان المتقدِّمة النمو مستويات أدنى من حيث الانبعاثات لكل وحدة من القيمة المضافة الصناعية: ٠,٢ كيلوغرام/دولار في عام ٢٠١٥ مقابل ٠,٨ كيلوغرام/دولار في المناطق النامية.[٢]

› مؤشر الإطار المتكامل ١-٦/المؤشر ٩-ب-١ لأهداف التنمية المستدامة:

نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدِّمة من مجموع القيمة المضافة (لمجموعات مختارة من البلدان)

الغاية: دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

إن أوضح دليل على التغيُّر في هيكل الصناعة التحويلية هو تحوُّل الصناعات من الأنشطة القائمة على الموارد والتكنولوجيا المتخلِّفة إلى الأنشطة القائمة على التكنولوجيا المتقدِّمة المتوسطة والتكنولوجيا المتقدِّمة. وتشير الزيادة في حصة الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدِّمة المتوسطة والتكنولوجيا المتقدِّمة في مجموع القيمة المضافة الصناعية لدى أي بلد إلى الكثافة التكنولوجية في صناعته التحويلية وقدرته على إدخال تكنولوجيا جديدة في القطاعات الأخرى. وفي عام ٢٠١٥، مثَّلت القطاعات القائمة على التكنولوجيا المتقدِّمة المتوسطة والتكنولوجيا المتقدِّمة نسبة ٤٤,٧ في المائة من القيمة المضافة الصناعية.

ولا تزال المنتجات القائمة على التكنولوجيا المتقدِّمة المتوسطة والتكنولوجيا المتقدِّمة تهيمن على إنتاج الصناعة التحويلية في الاقتصادات الصناعية، وإن تراجعت حصتها في القيمة المضافة الصناعية العالمية من هذه المنتجات من ٧٨,٥ في المائة في عام٢٠٠٥ إلى ٦٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي الاقتصادات النامية، زادت القيمة المضافة الصناعية في هذه القطاعات الفرعية بأكثر من الضعف ما بين عامَيْ ٢٠٠٥ و٢٠١٥، كما زادت حصتها من القيمة المضافة الصناعية العالمية من هذه القطاعات الفرعية من ٢١,٥ في المائة إلى ٣٤,٦ في المائة.[٣]

› مؤشر الإطار المتكامل ١-٧/المؤشر ١-١-١ لأهداف التنمية المستدامة:

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي

الغاية: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليًا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم

في عام ٢٠١٣، سُجِّلَ أن نسبة ١٠,٧ في المائة من سكان العالم يعيشون دون خط الفقر الدولي، بعد أن كانت تلك النسبة ٢٨,٠ في المائة في عام ١٩٩٩. ويُلاحَظ أنه بينما تشير غاية هدف التنمية المستدامة الرسمية إلى ١,٢٥ دولار يوميًّا، فإن أحدث البيانات (٢٠١٣) لمؤشر هدف التنمية المستدامة ١-١-١ تشير إلى الحدِّ المعتمد لدى البنك الدولي، وهو ١,٩٠ دولار يوميًّا. ويحول ذلك دون إجراء مقارنات مباشرة مع البيانات التي سبق الإبلاغ عنها. ولدى تحليل السكان العاملين، يلاحَظ أن أعلى نسبة من الفقراء العاملين توجد لدى أقل البلدان نموًّا، حيث يعيش أكثر من ٣٧ في المائة من السكان العاملين في جميع فئات العمر ونوع الجنس تحت خط الفقر. ومن ناحية أخرى، يلاحَظ تسجيل أفضل نتائج لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تتراوح النسب المئوية بين ٧,٧٢ في المائة للذكور البالغين و١٢,١٩ في المائة للعاملات الشابات.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-٨/المؤشر ٧-١-١ لأهداف التنمية المستدامة:

نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

الغاية: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠

(٢) OECD/IEA CO_2 Emissions from Fuel Combustion 2017.

(٣) Industrial Development Report 2018 (https://www.unido.org/sites/default/files/files/2017-11/IDR2018_FULL%20REPORT.pdf).

تؤدِّي إمكانية الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويساعد تسخير الطاقة لأغراض الاستخدامات الإنتاجية على تهيئة فرص العمل وزيادة الفرص المدرَّة للدخل لدى المجتمعات المحلية. وقد زادت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على الكهرباء زيادة مطَّردة، من ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٢، وإن كان ٦٥ في المائة من السكان في أقل البلدان نموًّا لم يحصلوا عليها. واستناداً إلى بيانات عام ٢٠١٤ ولدى مقارنتها ببيانات عام ٢٠١٢، يمكن ملاحظة حدوث زيادة مطَّردة في عدد السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء في جميع الفئات المقيسة: فعلى الصعيد العالمي، سُجِّلت زيادة بنسبة ٠,٦ في المائة لتصل نسبة المستفيدين إلى ٨٥,٥ في المائة؛ وفي أقل البلدان نموًّا، كانت الزيادة بنسبة ٤ في المائة لتصل نسبة المستفيدين إلى ٣٨,٣ في المائة؛ وفي البلدان النامية غير الساحلية، كانت الزيادة بنسبة ٤,٢ في المائة لتصل نسبة المستفيدين إلى ٤٨,٤ في المائة؛ وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، كانت الزيادة بنسبة ١,٣ في المائة لتصل نسبة المستفيدين إلى ٤٥,٦ في المائة.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-٩/المؤشر ٧-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة:

كثافة الطاقة مقيسة من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي (ميغاجولات لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠١١ الثابتة عند تعادل القوة الشرائية)

الغاية: مضاعفة المعدَّل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠

انخفضت كثافة الطاقة العالمية من ٦,٧ ميغاجولات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار الدولار الثابتة لعام ٢٠١١ عند تعادل القوة الشرائية) في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٥ ميغاجولات في عام ٢٠١٤. ورغم ذلك، لا يجري إحراز تقدُّم إلاَّ بثلثي الوتيرة المطلوبة لبلوغ هذا الهدف. ومن خلال مقارنة بيانات عام ٢٠١٢ ببيانات عام ٢٠١٤، يلاحَظ تسجيل انخفاض إيجابي هامشي في كمية الطاقة المستخدمة لإنتاج الوحدة الواحدة من الناتج الاقتصادي في جميع الفئات المقيسة. وعلى وجه الخصوص، فإن فئة "العالم" سجَّلت انخفاضاً بواقع ٠,٢ لتصل إلى ٥,٥ ميغاجولات لكل دولار؛ وتراجعت هذه الكمية بواقع ٠,٦ لتصل إلى ٥,٨ ميغاجولات لكل دولار لدى أقل البلدان نموًّا؛ وبواقع ١,٢ لتصل إلى ٧,٦ ميغاجولات لكل دولار لدى البلدان النامية غير الساحلية؛ وبواقع ٠,٩ لتصل إلى ٣,٣ ميغاجولات لكل دولار لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-١٠/المؤشر ٨-١-١ لأهداف التنمية المستدامة:

معدَّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (٪)

الغاية: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويًا في أقل البلدان نموًا

في عام ٢٠١٥، كان متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد ١,٣ في المائة في أقل البلدان نموًّا و١,٤ للعالم كله، أي أقل بكثير من المعدَّل المستهدف البالغ ٧ في المائة على الأقل سنويًّا في أقل البلدان نموًّا. وما بين عامَيْ ٢٠١٤ و٢٠١٥، طرأت زيادة طفيفة بواقع ٠,١ في المائة على الصعيد العالمي، في حين أن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لدى أقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كان بنسبة ١,٨ في المائة، و٢ في المائة، و٠,١ في المائة، على التوالي. ويشير ذلك إلى أن الزيادة الهامشية في فئة "العالم" لا يمكن عزوها إلى أي تحسُّن في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى أقل البلدان نموًّا أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-١١/المؤشر ٨-٥-٢ لأهداف التنمية المستدامة:

معدَّل البطالة بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

الغاية: تحقيق العمالة الكاملة والمنتِجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة

يُعتبر تعزيز فرص العمل للجميع أحد الجوانب الرئيسية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة حيث إنه يكفل المشاركة الاقتصادية للعمال ومنظِّمي المشاريع على جميع المستويات وعلى اختلافهم من حيث المهارات، بما يسهم في "عدم تخلُّف أحد عن الركب". وبمقارنة البيانات لدى كل واحدة من الفئات ما بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٦، يلاحَظ تسجيل انخفاض في مستويات البطالة في جميع المناطق. وتجدر الإشارة إلى أنه في كل فئة من الفئات (العالم، وأقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفيما بين مختلف الفئات العمرية)، كان الانخفاض في معدَّلات البطالة لدى النساء إمَّا معادلاً لنظيره لدى الذكور أو متفوِّقاً عليه.

› مؤشر الإطار المتكامل ١-١٢/المؤشر ١١-٦-٢ لأهداف التنمية المستدامة:

المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) (٪)

الغاية: الحدُّ من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠

إن المدن أساسية من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. وفي حين أنَّ المدن يمكن أن تكون قوة دافعة للتنمية المستدامة، فإنها يمكن أيضاً أن تطرح تحدِّيات فيما يتعلق بتلوُّث الهواء. وتمثِّل الجسيمات، مثل الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠، التي ينشأ معظمها من العمليات الصناعية، تلوُّثاً إشكاليًّا بصفة خاصة، لأنها قادرة على اختراق المجرى التنفُّسي. وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٤ مقارنةً ببيانات

أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ إلى حدوث تحسُّن، حيث انخفضت الجسيمات الدقيقة بواقع ٠,٦ في المائة في المدن على الصعيد العالمي.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ١-١٣/المؤشر ١٧-٢-١ لأهداف التنمية المستدامة:

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى أقل البلدان نموًّا، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الغاية: قيام البلدان المتقدِّمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًّا؛ ويُشجَّع مقدِّمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًّا

لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مورداً خارجيًّا مهمًّا للتنمية المستدامة ووسيلة حاسمة الأهمية لتعبئة التمويل العام والخاص من أجل تدخُّلات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وقد بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٣,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦، ما يمثِّل زيادة بنسبة ٩ في المائة على الإنفاق على هذا النوع من المساعدة في عام ٢٠١٥. وهذا يؤكِّد حدوث زيادة مطَّردة في المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، حيث سُجِّل ارتفاع قياسي على مدى ثلاث سنوات متعاقبة منذ عام ٢٠١٤.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ١-١٥/المؤشر ١٧-١١-١ لأهداف التنمية المستدامة:

حصة البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية

الغاية: زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيَّما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠

في حين أنَّ حصة صادرات أقل البلدان نموًّا من السلع تضاعفت تقريباً في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، فإنها ما زالت تمثِّل جزءاً صغيراً من الصادرات العالمية. وكانت الحصة من صادرات السلع العالمية في المناطق النامية تبلغ ٤٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين أن أقل البلدان نموًّا سجَّلت ٠,٩ في المائة. وكانت الحصة من صادرات الخدمات العالمية تبلغ ٣٢ في المائة لدى المناطق النامية، و٠,٨ في المائة لدى أقل البلدان نموًّا.

وبمقارنة البيانات بين عامَيْ ٢٠١٤ و٢٠١٥، يتَّضح أن صادرات السلع العالمية تراجعت في البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا على السواء بواقع ١,٢ في المائة و٠,٢ في المائة، على التوالي، في حين أن صادرات الخدمات العالمية زادت بنسبة ٢,١ في المائة ما بين عامَيْ ٢٠١٤ و٢٠١٥ في المناطق النامية، وظلَّت بلا تغيُّر لدى أقل البلدان نموًّا. وبلغ مجموع حصة أقل البلدان نموًّا من الواردات من السلع العالمية ١,٥ في المائة، في حين بلغت تلك النسبة ١,٧ في المائة فيما يخصُّ الخدمات، أي أقل نسبيًّا من المناطق النامية التي بلغت حصتها من واردات السلع العالمية ٤٠,٩ في المائة في حين بلغت حصتها من واردات الخدمات ٣٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٥.

القدرة التنافسية الصناعية والقدرات الابتكارية

‹ مؤشر الإطار المتكامل ١-١٦: مرحلة التصنيع

تستند تسمية الاقتصادات "صناعية" أو "صناعية نامية وصاعدة" إلى النصيب المعدَّل للفرد من القيمة المضافة الصناعية. ويُعتبر الاقتصاد "صناعيًّا" إذا كان النصيب المعدَّل للفرد من القيمة المضافة الصناعية فيه أعلى من ٥٠٠ ٤ دولار، أو كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيه أعلى من ٠٠٠ ٢٠ دولار بتعادل القوة الشرائية. ويناظر "الاقتصاد الصناعي الصاعد" اقتصاداً يتراوح النصيب المعدَّل للفرد من القيمة المضافة الصناعية فيه بين ٠٠٠ ١ دولار و٥٠٠ ٤ دولار، أو اقتصاداً تتجاوز حصته من القيمة المضافة الصناعية العالمية ٠,٥ في المائة. وتدخل جميع الاقتصادات المتبقية في فئة "الاقتصادات النامية الأخرى". ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٦، اعتُبر ٥٧ بلداً بلداناً صناعية، و٣٢ بلداً اقتصادات صناعية صاعدة، وسُمِّي ٧٨ بلداً اقتصادات نامية، وصُنِّف ٤٧ بلداً ضمن أقل البلدان نموًّا. ومقارنةً ببيانات عام ٢٠١٥، اعتُبر بلد إضافي واحد بلداً صناعيًّا، وآخر اقتصاداً صناعيًّا صاعداً، في حين ظلَّ عدد البلدان المصنَّفة ضمن الاقتصادات النامية بلا تغيُّر. ولم تكن البيانات الخاصة بأقل البلدان نموًّا في عام ٢٠١٥ متاحة.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ١-١٧:

الرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي للبلدان الـ٤٠ الحاصلة على أدنى رتبة في هذا الرقم القياسي على المقياس: صفر-١

تقوم اليونيدو سنويًّا بإعداد الرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي، وهو مؤلَّف من ثمانية مؤشرات لتقييم الأداء الصناعي على أساس قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير التنافسيين للسلع المصنوعة. ويرجَّح كل مؤشر على مقياس من صفر إلى ١. وهذا الرقم القياسي هو مؤشر موضوعي للقدرة التنافسية وإمكانات الصناعة التحويلية حاليًّا لـ١٤٢ بلداً حول العالم. والرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي للبلدان الـ٤٠ الحاصلة على أدنى رتبة في هذا الرقم القياسي على المقياس صفر-١ متاح على منصة البيانات المفتوحة، وعنوانها الشبكي: open.unido.org. ولم تكن هناك بيانات متاحة عن هذا المؤشر فيما يخصُّ عام ٢٠١٧ وقت إعداد هذا التقرير.

الشق الأول- النتائج الإنمائية

المستوى ٢- النتائج القُطرية المحقَّقة بدعم من اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

القدرات الإحصائية الصناعية:

المؤشر ٢-١

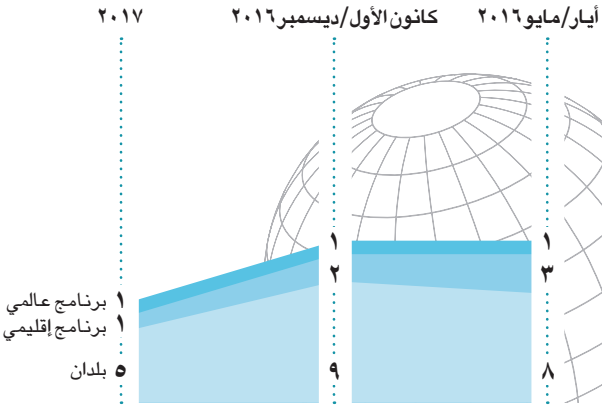

بلدان تتعزَّز فيها نظم الإحصاءات الصناعية وما يتصل بها من قدرات مؤسسية (عدد البلدان)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تحقِّق الرخاء المشترك:

المؤشر ٢-٢

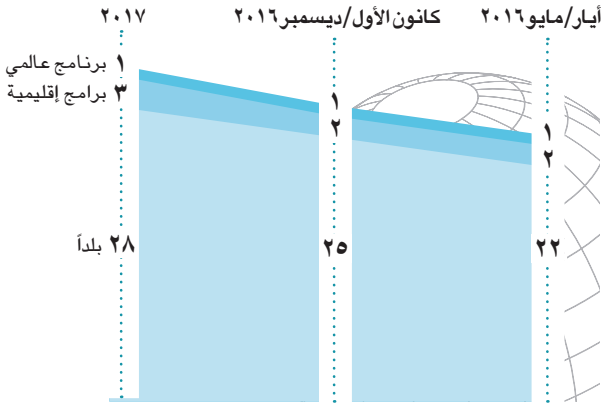

بلدان تزداد قدرتها على التصدِّي لتهديدات الأمن الغذائي وسائر التهديدات المحدقة بأمن الإنسان من خلال الحلول الصناعية (عدد البلدان)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تحقِّق الرخاء المشترك:

المؤشر ٢-٣

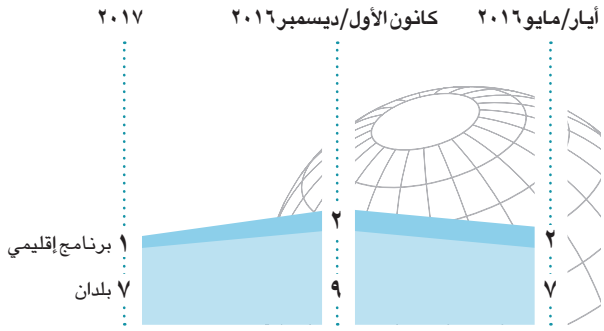

بلدان تتعزَّز فيها مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة وتتمتَّع فيها المرأة بتكافؤ الفرص (عدد البلدان)

المؤشر ٢-٤

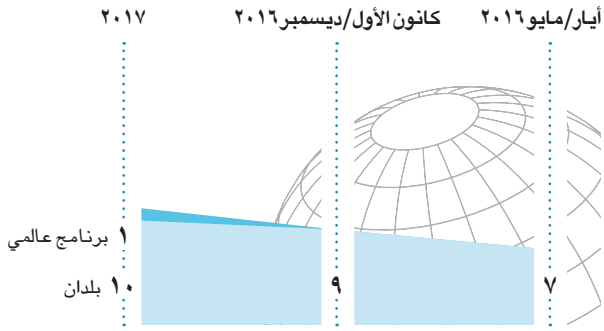

البلدان تمرُّ بمرحلة تالية لأزمة وتزداد فيها فرص كسب العيش للمجموعات السكانية المتضرِّرة من خلال إصلاح المنشآت الصغرى والصغيرة وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية أو الصناعية التالفة وإيجاد فرص العمل (عدد البلدان)

الشق الأول- النتائج الإنمائية

المستوى ٢- النتائج القُطرية المحقَّقة بدعم من اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة (تابع)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تعزِّز القدرة التنافسية الاقتصادية:

المؤشر ٢-٥

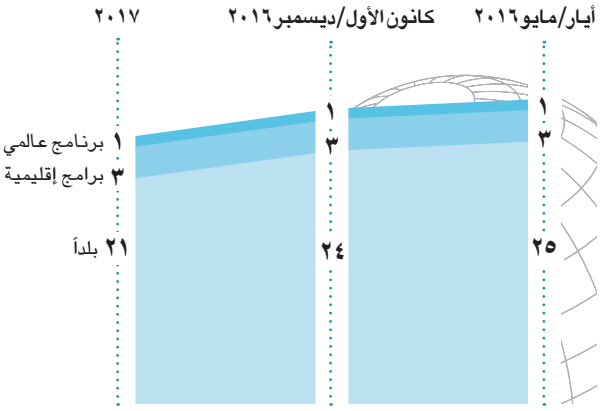

بلدان تتعزَّز لديها مستويات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة المتحقِّقة من خلال تنظيم المشاريع والإبداع والابتكار وإضفاء الطابع الرسمي على المنشآت ونموِّها أو من خلال رفع مستويات استثمارات القطاع الخاص (عدد البلدان)

المؤشر ٢-٦

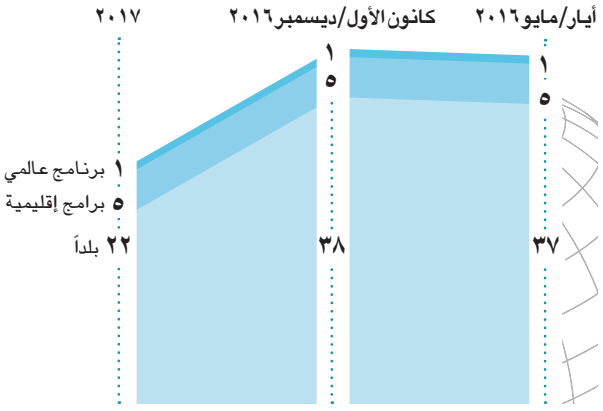

بلدان تزداد قدرتها على إدماج المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وغيرها، في سلاسل القيمة والأسواق الوطنية والعالمية (عدد البلدان)

الحفاظ على البيئة:

المؤشر ٢-٨

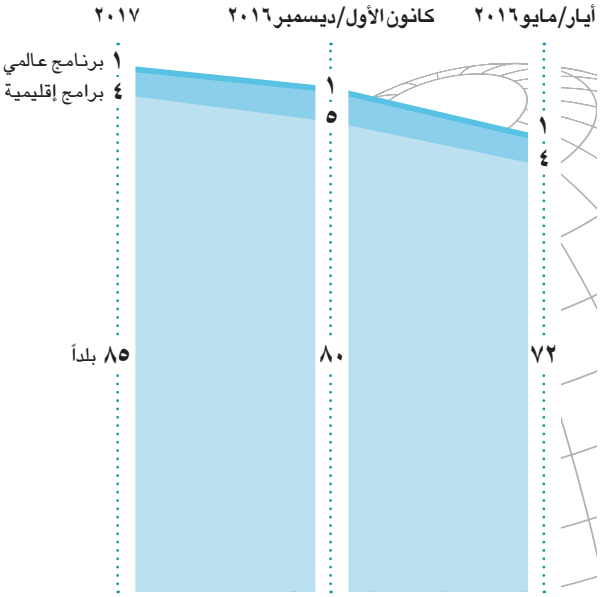

بلدان تتعزَّز قدرتها على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف وإدماجها في الأطر السياساتية والتخطيطية والمالية والقانونية على المستويين الوطني ودون الوطني (عدد البلدان)

المؤشر ٢-٩

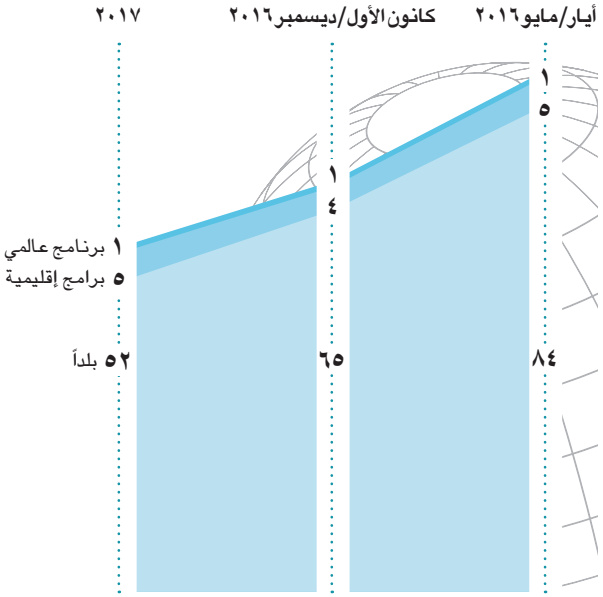

بلدان تتعزَّز قدرتها على إدارة التحوُّل نحو مسار تنمية يتَّسم بانخفاض الانبعاثات والمرونة، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات (عدد البلدان)

يجسِّد المستوى ٢ من الشق الأول الدعم الذي تقدِّمه اليونيدو إلى دولها الأعضاء في تحقيق النتائج التي ترجوها في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وينشئ المستوى ٢ الصلة بين مستوى تنفيذ التعاون التقني والمستوى الاستراتيجي في اليونيدو. وفئات المؤشر متوافقة مع الأولويات المواضيعية المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩ ووثيقة البرنامج والميزانيتين المرتبطة به.

ولمَّا كانت البيانات تُستمَدُّ حاليًّا من نظام تخطيط الموارد المؤسسية، فإن هناك قيوداً تقنية تؤثِّر على القياسات، ولا سيَّما عندما تشمل المشاريع مجالات مواضيعية متعدِّدة أو أبعاداً إقليمية أو عالمية. ويقدِّم النظام لمحة آنية عن تكوين حافظة المشاريع والتمثيل الجغرافي عند وقت القياس (باستخدام بيانات نهاية السنة لغرض هذا السجل). وينبغي ملاحظة أنَّ الأرقام نفسها لا تدلُّ على حجم حافظة مشاريع اليونيدو في كل بلد. وترد في المستوى ٣ المؤشرات المتعلقة بنمو حافظة المشاريع.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٢-١:

بُلدان تتعزَّز فيها نظم الإحصاءات الصناعية وما يتصل بها من قدرات مؤسسية

تشير بيانات تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧ إلى أن مشاريع اليونيدو مكَّنت خمسة بلدان من تحسين عملياتها الإحصائية، أي أقل بأربعة بلدان عن العدد المسجَّل في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦. وظلَّ برنامج عالمي واحد بلا تغيُّر منذ أيار / مايو ٢٠١٦، في حين أن برنامجاً إقليميًّا واحداً كان عاملاً في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، مقارنةً ببرنامجين في عام ٢٠١٦.

البلدان التي لديها برامج من اليونيدو تحقِّق الرخاء المشترك

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٢-٢:

بُلدان تزداد قدرتها على التصدِّي لتهديدات الأمن الغذائي وسائر التهديدات المحدقة بأمن الإنسان من خلال الحلول الصناعية

يقيس هذا المؤشر عدد البلدان التي تدعمها أنشطة اليونيدو في ميدان تحسين القدرات المؤسسية وقدرات الأعمال التجارية في مجال الإنتاجية الزراعية، وسلاسل القيمة، والتكنولوجيات الزراعية، والأمن البشري. وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، كان عدد البلدان التي تدعمها اليونيدو ٢٨ بلداً، بزيادة ٣ بلدان منذ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦، و٦ بلدان منذ أيار / مايو ٢٠١٦. ومن بين البرامج العالمية في هذا المجال، هناك برنامج واحد لم يتغيَّر منذ أيار / مايو ٢٠١٦، في حين أن عدد البرامج الإقليمية زاد من برنامجين في أيار / مايو ٢٠١٦ إلى ثلاثة برامج في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٢-٣:

بُلدان تتعزَّز فيها مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة وتتمتَّع فيها المرأة بتكافؤ الفرص

يقيس هذا المؤشر عدد البلدان التي انخفضت فيها أوجه عدم المساواة بين الجنسين بدعم من اليونيدو. وتركِّز خدمات التعاون التقني على الاستثمارات في الأعمال التجارية المملوكة للنساء، وتعزيز الشبكات النسائية، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وتوفير التدريب والتكنولوجيا وحلول الطاقة النظيفة، من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وبنهاية عام ٢٠١٧، كانت برامج في سبعة بلدان قد ساعدت على إيجاد بيئة تتوفَّر فيها فرص أكثر إنصافاً للمرأة، أي أقل ببرنامجين عمَّا كان عليه الوضع في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦. ولا توجد برامج عالمية عاملة في هذا المجال، وهو وضع لم يتغيَّر منذ عام ٢٠١٦، في حين أن عدد البرامج الإقليمية تراجع من برنامجين إلى برنامج واحد ما بين كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٢-٤:

بُلدان تمر بمرحلة تالية لأزمة وتزداد فيها فرص كسب العيش للمجموعات السكانية المتضرِّرة من خلال إصلاح المنشآت الصغرى والصغيرة وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية أو الصناعية التالفة وإيجاد فرص العمل

بلغت المشاريع والبرامج في إطار هذا المؤشر ١٠ بلدان حتى تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، وهو ما يمثِّل زيادة بواقع بلد واحد مقارنةً بالوضع في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦، وإضافة ٣ بلدان منذ أيار / مايو ٢٠١٦. وكان هناك برنامج عالمي واحد يعمل في عام ٢٠١٧، في حين أنه لا توجد برامج إقليمية نشطة منذ أيار / مايو ٢٠١٦.

البلدان التي لديها برامج من اليونيدو تعزِّز القدرة التنافسية الاقتصادية

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٢-٥:

بُلدان تتعزَّز لديها مستويات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة المتحقِّقة من خلال تنظيم المشاريع والإبداع والابتكار، وإضفاء الطابع الرسمي على المنشآت ونموها أو من خلال رفع مستويات استثمارات القطاع الخاص (عدد البلدان)

تكمِّل اليونيدو خبراتها وخدماتها بالموارد والدراية الفنية من القطاع الخاص لمساعدة البلدان على تحسين قدراتها المؤسسية والتجارية في مجال تنظيم المشاريع والابتكار وتطوير المشاريع. وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، كانت هناك مشاريع نشطة لدعم رفع مستويات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في ٢١ بلداً، أي أقل بواقع ٣ بلدان عن العدد المسجَّل في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦. وبقيت الأرقام المتعلقة بالبرامج العالمية والإقليمية (واحد وثلاثة على التوالي في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧) بلا تغيير منذ القراءة الأولى في أيار / مايو ٢٠١٦.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٢-٦:

بُلدان تزداد قدرتها على إدماج المنشآت الصناعية وغيرها، الصغيرة منها والمتوسطة، في سلاسل القيمة والأسواق الوطنية والعالمية

بحلول تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧، كانت هناك مشاريع وبرامج لبناء القدرات التجارية وتقديم المشورة في مجال السياسات في ٢٢ بلداً، أي أقل بواقع ١٦ بلداً عن العدد المسجَّل في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦. وبقيت

الأرقام المتعلقة بالبرامج العالمية والإقليمية (واحد وخمسة على التوالي) بلا تغيير منذ القراءة الأولى في أيار/مايو ٢٠١٦.

الحفاظ على البيئة

› مؤشر الإطار المتكامل ٢-٨:

بُلدان تتعزَّز قدرتها على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف وإدماجها في الأطر السياساتية والتخطيطية والمالية والقانونية على المستويين الوطني ودون الوطني

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كانت اليونيدو تدير برامج في ٨٥ بلداً لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف، أي بزيادة قدرها ٥ بلدان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وهناك برنامج عالمي واحد نشط منذ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، سُجِّلت أربعة برامج إقليمية، بزيادة قدرها برنامج واحد على كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

› مؤشر الإطار المتكامل ٢-٩:

بُلدان تتعزَّز قدرتها على إدارة التحوُّل نحو مسار تنمية يتَّسم بانخفاض الانبعاثات والمرونة، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات

بإنجاز مشاريع في ١٣ بلداً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان عدد البلدان التي تحظى بالدعم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ يبلغ ٥٢ بلداً. ولم يتغيَّر عدد المشاريع العالمية منذ أيار/مايو ٢٠١٦، في حين أن استحداث برنامج إقليمي إضافي في عام ٢٠١٧ زاد مجموع البرامج الإقليمية إلى خمسة.

الشق الثاني- أداء المنظمة

المستوى ٣- فعالية إدارة البرنامج

المؤشر			سنة الأساس ٢٠١٥	٢٠١٦	الغاية ٢٠١٧	٢٠١٧	الوضع
إدارة الحافظات، والإدارة القائمة على النتائج، والرصد والتقييم							
٣-١: عدد البرامج/المشاريع التي يقرُّها المجلس التنفيذي بحسب المنطقة*		أفريقيا	٣٩	٣٢	غير منطبق	٣٤	–
		البلدان العربية	١٧	١٧		١٥	
		آسيا والمحيط الهادئ	٢٢	٢١		١٩	
		أوروبا	٩	٤		١١	
		أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠	٦		٨	
		دولية وعالمية	١٩	٢٣		٣٣	
		المجموع	١١٦	١٠٣		١٢٠	
٣-٣: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي اعتُبرت نوعية تصميمها مُرضية عند البدء (٪)		نوعية التصميم الشاملة		٦٧	–	٨٦	–
		الفائدة		٨٧		١٠٠	
		التصميم التقني		٧٤		٩٥	
		الإطار المنطقي والمخاطر والرصد والتقييم		٣١		٤٨	
		الكفاءة		٨٢		٧١	
		ترتيبات التنفيذ		٨٢		٩٠	
		الاستدامة		٥١		٤٨	
		الاعتبارات الجنسانية		٥٩		٨٠	
٣-٤: نوعية برامج/مشاريع التعاون التقني: البرامج/المشاريع التي اعتُبرت نوعيتها مُرضية بدرجة معتدلة أو بدرجة أعلى، عند الإنجاز (٪)	٢٠١٢-٢٠١٥	الفائدة (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٦/٩١	–	≤ ٢٠١٢-٢٠١٥	–	–
		الفعالية (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٣٢/٦١	–		–	
		الكفاءة (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٢٨/٥٣	–		–	
		احتمال الاستدامة (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٥٦/٣٠	–		–	
		إدارة البرامج/المشاريع (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٢٥/٦٦	–		–	
		الرصد والتقييم (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٢٢/٤٦	–		–	
تعبئة الشراكات وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإدارة المعارف							
٣-٦: مقدار التمويل المشترك/التعزيز القائم على الشراكات المحقَّق (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			صفر	٣٨٠	غير منطبق	٣٩٠	
٣-٨: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي يراعي تصميمها الاعتبارات الجنسانية، حسبما يتضح من مؤشر اليونيدو للمساواة بين الجنسين (٪)		الاعتبارات الجنسانية محور رئيسي	٠,٨	١	≤ خط الأساس	٠,٩	
		اهتمام كبير بالاعتبارات الجنسانية	١٦,٦	٢٣		٢١,٣	
		بعض الاهتمام بالاعتبارات الجنسانية	٥٣,٥	٦٠		٦٥,٤	
		لا يوجد اهتمام بالاعتبارات الجنسانية	٦,٩	٥		٤,٥	
		يتمُّ التقييم لاحقاً	٢٢,٢	١١		٧,٨	
٣-٩: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي اعتُبر تصميمها الخاص بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية مُرضياً عند البدء (٪)		المنظور الجنساني عموماً		٥٩	≤ العام السابق	٨٠	
		الفائدة الجنسانية		٧٩		٩٠	
		التحليل الجنساني		٦١		٨٠	
		التدابير التنفيذية لضمان العدالة بين الجنسين في المشاركة وتخصيص الموارد		٦٦		٩٥	
		المؤشرات والغايات المصنَّفة حسب نوع الجنس		٥٧		٧٥	
٣-١٠: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي تتناول تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، عند الإنجاز (٪)			٢٠١٢-٢٠١٥ ٧٠	–	≤ ٧٠	–	–
٣-١٢: عدد زوَّار موقع اليونيدو الشبكي المتاح للجمهور في الشهر (زائر/الشهر)		متوسط عدد الجلسات/الشهر (الزيارات)	٨٢ ٠٠٠	٦٧ ٠٠٠	٧٣ ٠٠٠	٧١ ٠٠٠	
		متوسط عدد المستعملين/الشهر (الزوار)	٥٧ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	

* لا يشمل المؤشر ٣-١ مشاريع بروتوكول مونتريال، لأنها لا تتبع نفس عملية الموافقة

الشق الثاني- أداء المنظمة

المستوى ٣- فعالية إدارة البرنامج (تابع)

		٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مشاريع بروتوكول مونتريال	أفريقيا	٧	١٩	١٢
	آسيا والمحيط الهادئ	٦	٨	٥
	أوروبا	١٨	٣	١٢
	الدول العربية في غرب آسيا	١٦	٦	٢
	الدول العربية الأفريقية	١٢	٨	٤
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٢	١١	١٢
	دولية وعالمية	٣	٣	٢
	المجموع	٨٤	٥٨	٤٩

تُتتبَّع فعالية إدارة برامج اليونيدو في تحقيق النتائج الإنمائية المنشودة بمؤشرات المستوى ٣. وتستند هذه المؤشرات إلى رصد نوعية البرامج والمشاريع عند البدء وعند الإنجاز، ومدى تعميم اليونيدو لاعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعبئة الشراكات، والأولويات الشاملة الأخرى.

وعلى وجه الخصوص، أظهرت مقاييس اليونيدو بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في البرامج والمشاريع نتائج إيجابية في عام ٢٠١٧. والشيء نفسه يمكن أن يقال عموماً عن التحسُّن في رصد البرامج والمشاريع، والقدرات الإبلاغية.

وتستند مؤشرات المستوى ٣ إلى مجموعة متنوِّعة من المصادر التي تكمِّل تدابير تعزيز الأداء القائمة قبل استحداث الإطار المتكامل. وتشمل تلك المصادر عمليات ضمان النوعية، والتقييمات الذاتية، والرصد الآني للأداء والنتائج، والتقييم المستقل، وعمليات المراجعة الخارجية، إضافةً إلى بيانات نظام تخطيط الموارد المؤسسية ومنصة البيانات المفتوحة، والنتائج والتصنيفات المنشورة في تقارير التقييم المستقل، والاستعراضات المكتبية.

إدارة الحافظات، والإدارة القائمة على النتائج، والرصد والتقييم

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٣-١:

عدد البرامج/المشاريع التي يقرُّها المجلس التنفيذي لليونيدو لكل منطقة

تغطي البرامج والمشاريع التي يعتمدها سنويًّا المجلس التنفيذي لليونيدو جميع المناطق الجغرافية الست التي لدى المنظمة عمليات فيها. وقد زاد عدد المشاريع والبرامج المعتمدة من ١٠٣ مشاريع وبرامج في عام ٢٠١٦ إلى ١٢٠ مشروعاً وبرنامجاً في عام ٢٠١٧. ويغطي معظم المشاريع المعتمدة منطقة أفريقيا، من خلال ٣٤ مشروعاً إلى جانب ٣٣ مشروعاً دوليًّا وعالميًّا آخر، وهو ما سجَّل أكبر زيادة بواقع ١٠ مشاريع على العدد المسجَّل في عام ٢٠١٦. وتُعَدُّ المنطقة العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ المنطقتين الوحيدتين اللتين شهدتا انخفاضاً مقارنةً بعام ٢٠١٦، إذ تراجع العدد بواقع مشروعين لكل منهما، حيث بلغ ١٥ مشروعاً و١٩ مشروعاً، على التوالي.

ولا تشمل هذه الأرقام المشاريع/البرامج التي تموَّل لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وتتبع هذه المشاريع الأخيرة عملية موافقة مختلفة، وهي لذلك غير مدرجة في المؤشر المذكور أعلاه. وفي عام ٢٠١٧، كان العدد الإجمالي لمشاريع بروتوكول مونتريال التي أقرَّها المجلس التنفيذي ٤٩ مشروعاً. ومقارنةً بالموافقات على المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٦، وعددها ٥٨ موافقة، فإن هذا يدلُّ على انخفاض عدد الموافقات بواقع ٩ موافقات، وبواقع ٣٥ موافقة مقارنةً بخط الأساس في عام ٢٠١٥، وهو ٨٤ موافقة.

وكان التوزيع الجغرافي لمشاريع بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٧ كما يلي: ١٢ في أفريقيا، و٥ في آسيا والمحيط الهادئ؛ و٢ في الدول العربية في غرب آسيا، و٤ في الدول العربية الأفريقية، و١٢ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و١٢ في أوروبا وآسيا الوسطى، ومشروعان دوليان أو عالميان. ويمثِّل ذلك انخفاضاً في عدد المشاريع في جميع المناطق باستثناء المشاريع في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي زادت بواقع مشروع واحد، وأوروبا التي زاد فيها العدد بواقع تسعة مشاريع مقارنةً بعام ٢٠١٦.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٣-٣:

النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي اعتُبرت نوعية تصميمها مُرضية عند البدء

في عام ٢٠١٧، سجَّلت نوعية تصميم البرامج والمشاريع التي صُنِّفت باعتبارها مُرضية عند مستوى البدء ٨٦ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٩ في المائة على القيمة المسجَّلة في عام ٢٠١٦، وقدرها ٦٧ في المائة. وتحسَّنت جميع الفئات بنسبة ١٧ في المائة. وحقَّقت بعض الفئات، مثل "الفائدة"، درجة ١٠٠ في المائة مقارنةً بالدرجة المسجَّلة في عام ٢٠١٦، وهي ٨٧ في المائة، وسجَّلت فئات أخرى، مثل "التصميم التقني" و"الاعتبارات الجنسانية"، درجة فاقت تلك المسجَّلة في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢١ في المائة. بيد أن الدرجة التي سجَّلتها كلٌّ من "الكفاءة" و"الاستدامة" كانت سلبية.

فقد تراجعت درجة "الاستدامة" تراجعاً هامشيًّا بنسبة ٣ في المائة، في حين أن "الكفاءة" سجَّلت تراجعاً أكبر قدره ١١ في المائة، حيث انخفضت من ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٧. ولا يمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض كفاءة البرنامج أو المشروع، بل إنه نتيجة لإضافة معايير تخطيط الموارد المؤسسية إلى المؤشر في عام ٢٠١٧. وبما أن هذا المعيار لم يكن حاضراً في عام ٢٠١٦، فإن هذا التغيير لا يسمح بإجراء مقارنة مباشرة.

› مؤشر الإطار المتكامل ٣–٤:

نوعية مشاريع وبرامج التعاون التقني التي اعتُبرت مُرضية بدرجة معتدلة أو بدرجة أعلى، عند الإنجاز

لا تتوافر بيانات جديدة، حيث إن الاستعراض التجميعي المقبل للتقييمات لن يُنشر قبل عام ٢٠١٩.

تعبئة الشراكات وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإدارة المعارف

› مؤشر الإطار المتكامل ٣–٦:

مقدار التمويل المشترك/التعزيز القائم على الشراكات

أدَّى تفعيل نهج شراكة اليونيدو إلى تعبئة ٣٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، بما يشير إلى زيادة قدرها ١٠ ملايين دولار على المبلغ المسجَّل في عام ٢٠١٦. والرقم في طريقه لتحقيق الهدف المحدَّد لعام ٢٠١٨، وقدره ٤٦٨ مليون دولار: توجد حاجة لتمويل مشترك إضافي قائم على الشراكة قدره ٧٨ مليون دولار.

› مؤشر الإطار المتكامل ٣–٨:

النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي يراعي تصميمها الاعتبارات الجنسانية، حسبما يتضح من مؤشر اليونيدو للمساواة بين الجنسين

على وجه الإجمال، يشير التركيز على نوع الجنس إلى حدوث تحسُّن حيث تضمَّن ما نسبته ٦٥,٤ في المائة من البرامج الجارية تصميماً يراعي الاعتبارات الجنسانية، مقابل ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٦، و٥٣ في المائة في عام ٢٠١٥ (سنة الأساس). ولئن أمكن ملاحظة حدوث انخفاض هامشي مقارنةً بعام ٢٠١٦ فيما يخصُّ فئة "الاعتبارات الجنسانية محور رئيسي" وفئة "اهتمام كبير بالاعتبارات الجنسانية" (بنسبة ٠,١ في المائة و١,٧ في المائة، على التوالي)، فقد سجَّلت فئات أخرى تحسُّناً، وبالأخصّ الزيادة التي حقَّقتها فئة "بعض الاهتمام بالاعتبارات الجنسانية" بنسبة ٥,٤ في المائة.

› مؤشر الإطار المتكامل ٣–٩:

النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي اعتُبر تصميمها الخاص بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية مُرضياً عند البدء

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبرامج والمشاريع التي اعتُبر تصميمها الخاص بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية مُرضياً عند البدء. وقد شهدت جميع الفئات الفرعية الخمس للمؤشر — المنظور الجنساني عموماً، والفائدة الجنسانية، والتحليل الجنساني، والتدابير التنفيذية لضمان العدالة بين الجنسين في المشاركة وتخصيص الموارد، والمؤشرات والغايات المصنَّفة حسب نوع الجنس — تحسُّناً بمتوسط قدره ٢٠ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦، ما يعني أن الجهود المبذولة في السنة السابقة لتركيز الاهتمام على نوع الجنس تفضي إلى الفوائد المرجوة.

› مؤشر الإطار المتكامل ٣–١٠:

النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي تتناول تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، عند الإنجاز

يقيس هذا المؤشر المشاريع التي تتناول تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، عند إنجازها. وحيث إن التحديث المقبل لن يصبح متاحاً سوى في عام ٢٠١٩، فلن يبلَّغ عن أي بيانات لعام ٢٠١٧ أو ٢٠١٨.

› مؤشر الإطار المتكامل ٣–١٢:

عدد زوَّار موقع اليونيدو الشبكي المتاح للجمهور في الشهر

وفقاً لبيانات 'تحليلات غوغل'، نال موقع اليونيدو المحدَّث ما متوسطه ٧١ ٠٠٠ زيارة شهريًّا من ٤٦ ٠٠٠ مستعمل في المتوسط خلال عام ٢٠١٧. ويشير ذلك إلى حدوث زيادة مقارنةً بعام ٢٠١٦ (٦٧ ٠٠٠ زيارة و٤٢ ٠٠٠ مستعمل). ولئن تحقَّق هدف "المستعمل"، وهو ٤٦ ٠٠٠ مستعمل، في عام ٢٠١٧، فإن عدد الزيارات كان أقل بدرجة طفيفة من الهدف المتمثِّل في ٧٣ ٠٠٠ زيارة، حيث كان أدنى بمتوسط قدره ٢ ٠٠٠ زيارة في الشهر.

الشق الثاني- أداء المنظمة

المستوى ٤- فعالية المنظمة وتحديثها

	المؤشر	سنة الأساس ٢٠١٥	٢٠١٦	الغاية ٢٠١٧	٢٠١٧	الوضع
الحوكمة والإدارة						
٤-١:	شفافية الأنشطة وإدارة الموارد (الرقم القياسي، صفر-٥)	٤,٥	٣,٩	٤,٥	٤,٥	
٤-٣:	وثائق دورات أجهزة تقرير السياسات تصدر وفقاً للموعد النهائي التشريعي والمتطلبات اللغوية (٪)	٥٤	٧٩	٨٠	٨٥,١٥	
إدارة الموجودات والموارد ومواءمتها وتعبئتها واستقرارها						
٤-٤:	معدَّل تحصيل الاشتراكات المقرَّرة (٪)	٨٧,٨	٨٨	غير منطبق	٨٨	
٤-٦:	نسبة الشغور (٪)	١٠,٧	١٤	غير منطبق	١٣	
٤-٧:	التبرُّعات (بملايين دولارات الولايات المتحدة، صافي الموافقات)	٢٠٤,٩٦	٢١٠,١٢	غير منطبق	٢١٧,٩٠٣	
٤-٨:	مؤشر لتوضيح تركيز أنشطة التعاون التقني في المجال المواضيعي (٪) النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية	–	٢١,٥	غير منطبق	٢٤	
	تحقيق الرخاء المشترك	–	٢٠,٤		١٧	
	الحفاظ على البيئة	–	٥٤,٨		٥٣	
	الخدمات الشاملة	٢	٣,٣		٧	
٤-٩:	مؤشر يجسِّد معدَّل استخدام الميزانية (٪)	٨٣	٨٩,٧	غير منطبق	٨٥,٧	
تنمية القدرات وإدارة المعارف						
٤-١٠:	التنوُّع الجغرافي لرأس المال البشري لليونيدو: (أ) النسبة المئوية لمواطني الدول الأعضاء الممثَّلين الذين يعملون بموجب عقد موظفين (من أصل العدد الإجمالي للدول الأعضاء) (٪)	٤٦	٤٦	٥٠	٥٧,٤	
	(ب) النسبة المئوية لمواطني الدول الأعضاء الذين يعملون بموجب جميع أنواع العقود (الموظفون وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية) (من العدد الإجمالي للدول الأعضاء) (٪)	٨٢	٨١	٨٠	٨٤	
٤-١١:	التكافؤ والمساواة بين الجنسين (في مختلف الرتب) (٪) الموظفون المعيَّنون دوليًّا (ذكور/إناث)	٣٣/٦٧	٣٢/٦٨	الموظفون المعيَّنون دوليًّا، ≤ ف-٥، والخبراء/الخبراء الاستشاريون: +١ ٪ في نسبة الإناث مقارنة بخط الأساس؛ الموظفون المعيَّنون محليًّا: ٥٠٪ / ٥٠٪	٣٢,١/٦٧,٩	
	≤ ف-٥ (ذكور/إناث)	٢٢/٧٨	٢٢/٧٨		٢٢,٣/٧٧,٧	
	الموظفون المعيَّنون محليًّا (ذكور/إناث)	٤٩/٥١	٤٩/٥١		٤٩,٢/٥٠,٨	
٤-١٢:	تصنيف برامج اليونيدو التدريبية (٪) تحقيق الأهداف الاستراتيجية بفعالية من خلال تحسين المهارات الإدارية والتقنية	٤٠,٧	٥١,٣	غير منطبق	٦٢,٤	
	تعزيز الهياكل والاتصالات الداخلية	٥٩,١	٤٨,٦		٣٦,٣	
	الارتقاء بالكفاءات العامة الأخرى	٠,٢	٠,١		١,٣	
تحديث الأعمال والإدارة التشغيلية						
٤-١٣:	متوسط الحدود الزمنية لعمليات الاشتراء (بالأيام التقويمية)	٨١,٢٠	٧٥,٧٧	تبقى في حدود ±١٠٪	١٠٤	
٤-١٤:	متوسط عدد الشركات التي تقدِّم عطاءات لأيِّ عملية اشتراء في اليونيدو (عدد الشركات)	٤,٨٠	٤,٣٧	تبقى دون تغيير، مقربة إلى ٥	٣,٦	
٤-١٥:	تقييم مرضٍ للعقود ولأداء المتعاقدين (٪)	٩٨,٤٨	٩٥,١٠	٩٠<	٩٨	
٤-١٦:	نسبة معاملات الاشتراء المستدامة (٪)	غير منطبق	٢,٨٩	غير منطبق	–	–
٤-١٧:	نوعية نظام تخطيط الموارد المؤسسية، استناداً إلى استقصاءات العملاء (الرقم القياسي)	٢٠١٤-٢٠١٥ ٦٦٪	٢٠١٦-٢٠١٧ ٦٨٪	٢٠١٨-٢٠١٩ ٧٠٪	–	–

يركّز المستوى ٤ على أداء المنظمة الداخلي. ويولى اهتماماً خاصًّا إلى الإلمام بجوانب الحوكمة والإدارة، بما في ذلك التمويل والموارد البشرية والعمليات. ويرصد هذا المستوى قدرة المنظمة على إدارة عملياتها بفعالية، وكذلك قدرتها على مواجهة التحدّيات والتكيُّف مع التغيير.

وتجدر الإشارة إلى الزيادة المقيسة لعام ٢٠١٧ في "التبرُّعات" (مؤشر الإطار المتكامل ٤-٧)، ما يُعَدُّ دليلاً على جهود اليونيدو في مجالَيْ حشد الموارد والتوعية. ويتجسَّد ذلك أيضاً في زيادة إنجازات "مقدار التمويل المشترك / التعزيز القائم على الشراكات" (مؤشر الإطار المتكامل ٣-٦) المسجَّلة في عام ٢٠١٧. والعلاقة بين هذين المؤشرين من مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء مثال على الصلات بين المستويين ٣ و٤. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحقيق الهدف المتوقَّع في "التكافؤ والمساواة بين الجنسين" (مؤشر الإطار المتكامل ٤-١١)، حيث أظهرت جميع الفئات أن التعديلات القائمة لم تكن كافية بحيث سيلزم مزيد من التركيز في عام ٢٠١٨ إذا أريد بلوغ الأهداف المحدَّدة.

ويشار إلى أن مصدر البيانات بالنسبة لمعظم المؤشرات مستمدٌّ من نمائط وتقارير نظام تخطيط الموارد المؤسسية. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات يتطلَّب إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية أو التقارير المرحلية التي يمكن أن يتباين تواتر جمع البيانات اللازمة لها.

الحوكمة والإدارة

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١:
شفافية الأنشطة وإدارة الموارد

يُعرض المستوى العام للشفافية كرقم قياسي يمتد من ١ (ضعيف) إلى ٥ (ممتاز). وعندما استُحدثت منصة البيانات المفتوحة في عام ٢٠١٥، كان متوسط التصنيف ٤,٥، وهو يمثِّل خط الأساس. وتمَّ بلوغ الهدف لعام ٢٠١٧، وهو ٤,٥، عقب زيادة بواقع ٠,٦ على الدرجة المسجَّلة في عام ٢٠١٦، وهي ٣,٩.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-٣:
وثائق دورات أجهزة تقرير السياسات الصادرة وفقاً للموعد النهائي التشريعي والمتطلبات اللغوية

تشير البيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى أنه سجَّل ٨٥,١ في المائة في عام ٢٠١٧، ممَّا يمثِّل زيادة إيجابية قدرها ٦,١ في المائة على عام ٢٠١٦ وقياساً على خط الأساس البالغ ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وبُلِغَ بنجاح الهدف لعام ٢٠١٧ وقدره ٨٠ في المائة.

إدارة الموجودات والموارد ومواءمتها وتعبئتها واستقرارها

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-٤:
معدَّل تحصيل الاشتراكات المقرَّرة

يقيس هذا المؤشر معدَّل تحصيل الاشتراكات المقرَّرة المتلقَّاة من الدول الأعضاء خلال السنة المالية، وهي واجبة السداد بالكامل. وقد ظلَّ المعدَّل ثابتاً في عام ٢٠١٧ عند نسبة ٨٨ في المائة، حيث استطاع البقاء هامشيًّا فوق خط الأساس في عام ٢٠١٥، وقدره ٨٧,٨ في المائة.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-٦:
نسبة الشغور

يقيس هذا المؤشر نسبة الوظائف التي يجري اتخاذ إجراءات التعيين فيها بنشاط في نهاية فترة الإبلاغ، وكذلك الطلب على الموظفين. وتضع هذه النسبة في الاعتبار تفاصيل المناصب الثابتة في إطار الميزانيتين العادية والتشغيلية في جميع مواقع العمل، وتشمل المعلومات عن موظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة على السواء. وقد كانت النسبة المتعلقة بخط الأساس في عام ٢٠١٥ تبلغ ١١ في المائة، وارتفعت إلى ١٤ في المائة خلال عام ٢٠١٦، ثمَّ انخفضت بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٧ لتسجِّل ١٣ في المائة.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-٧:
التبرُّعات

يجسِّد هذا المؤشر الموارد المالية المقدَّمة طوعيًّا المعتمدة للتنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي هي السنة التقويمية. ويشمل المؤشر المخصَّصات الجديدة للمشاريع وكذلك التغييرات المدخلة على ميزانيات المشاريع والمأذون بتنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بلغت التبرُّعات ٢٠٤,٩٦١ ملايين دولار في عام ٢٠١٥، و٢١٠,١٢٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، و٢١٧,٩٠٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧، ما يمثِّل زيادة بنسبة ٣,٧ في المائة ما بين عامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-٨:
تركيز أنشطة التعاون التقني لكل مجال مواضيعي

يقيس هذا المؤشر حجم التبرُّعات التي يتمُّ تخصيصها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات العمل المواضيعية على النحو المحدَّد في وثيقة البرنامج والميزانيتين. وفي عام ٢٠١٧، بلغ التبرُّع فيما يخصُّ "النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية" ٢٤ في المائة، أي بزيادة قدرها ٢,٥ في المائة على عام ٢٠١٦. وفيما يخصُّ فئة "الخدمات الشاملة"، كانت الزيادة بواقع ٣,٧ في المائة، من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي الفئتين الأخريين المتبقِّيتين، تراجع "تحقيق الرخاء المشترك" بنسبة ٣,٤ في المائة، من ٢٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧، في حين أن التبرُّعات ضمن فئة "الحفاظ على البيئة" شهدت انخفاضاً بنسبة ١,٨ في المائة، من ٥٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٧.

❯ مؤشر الإطار المتكامل ٤-٩:
معدَّل استخدام الميزانية

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى استخدام اعتمادات الميزانية العادية والميزانية التشغيلية. وكان المعدَّل ٨٣,٢٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ثمَّ ارتفع إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٦، لينخفض إلى ٨٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، وإن ظلَّ فوق رقم خط الأساس في عام ٢٠١٥.

تنمية القدرات وإدارة المعارف

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٠:

التنوُّع الجغرافي لرأس المال البشري لليونيدو

يجسِّد هذا المؤشر عدد جنسيات الدول الأعضاء التي نالت عقد عمل في اليونيدو من بين مجموع عدد الدول الأعضاء في اليونيدو، ويقيس نسبة الدول الأعضاء الممثَّلة في رأس المال البشري لليونيدو (الموظفون والخبراء الاستشاريون). وفي عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٦ كليهما، كانت نسبة الدول الأعضاء التي يمثِّلها موظفون من ذوي العقود العادية في الفئة الفنية والفئات العليا هي ٤٦ في المائة، في حين أنه في عام ٢٠١٧، سُجِّلت زيادة إيجابية بنسبة ١١,٤ في المائة، ليصل الرقم إلى ٥٧,٤ في المائة، أي أكثر بكثير من الهدف البالغ ٥٠ في المائة. وقد زاد تمثيل الدول الأعضاء بين الموظفين ذوي اتفاقات الخدمة الفردية من ٨١ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٧، وحافظ بذلك على مركزه فوق الهدف البالغ ٨٠ في المائة.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١١:

التكافؤ والمساواة بين الجنسين في مختلف الرتب

يقيس هذا المؤشر عدد الموظفات كنسبة من مجموع عدد الموظفين الدوليين والوطنيين خلال سنة الميزانية. وكانت حصة النساء في الفئة الفنية والفئات العليا ٣٢,١ في المائة في عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٠,٦ في المائة على عام ٢٠١٦، وإن بقيت أقل من الزيادة المستهدفة بواقع ١ في المائة. وفيما يخصُّ الوظائف بدرجة ف-٥ فما فوقها، كانت حصة الموظفات في عام ٢٠١٧ تبلغ ٢٢,٣ في المائة، ما يمثِّل زيادة بنسبة ٠,٣ في المائة على عام ٢٠١٦، وإن ظلَّت أدنى من الزيادة المستهدفة بواقع ١ في المائة. وفيما يخصُّ الموظفين المعيَّنين محليًّا، فإن حصة الموظفات كانت ٤٩,٢ في المائة، وهو ما يمثِّل زيادة بنسبة ٠,٢ في المائة مقارنةً بالنسبة المسجَّلة في عام ٢٠١٦، وهي ٤٩ في المائة، وإن ظلَّت أدنى من الهدف المحدَّد لعام ٢٠١٧، وهو ٥٠ في المائة.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٢:

تصنيف برامج اليونيدو التدريبية

يقيس هذا المؤشر نسبة الدورات التدريبية في ثلاثة مجالات. فقد زادت الدورات الرامية إلى إنجاز الأهداف الاستراتيجية من خلال زيادة المهارات الإدارية والتقنية من ٤٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، واستمر الاتجاه الإيجابي ليصل إلى ٦٢,٤ في عام ٢٠١٧. وشهد التدريب الذي يتناول الأولوية المواضيعية "تعزيز الهياكل والاتصالات الداخلية" اتجاهاً تنازليًّا من ٥٩,١ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٨,٦٠ في المائة في عام ٢٠١٦، لينخفض إلى ٣٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وشهد التدريب على التحسين في الكفاءات العامة الأخرى انخفاضاً طفيفاً ما بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٦، من ٠,٢ في المائة إلى ٠,١ في المائة، على التوالي، بينما سُجِّلت زيادة أكبر تأثيراً بنسبة ١,٢ في المائة ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ ليصل الرقم إلى ١,٣ في المائة.

تحديث تسيير الأعمال والإدارة التنفيذية

تمثِّل المجموعة التالية من المؤشرات تقييماً لكفاءة عمليات الاشتراء، وجاذبية اليونيدو في أوساط الأعمال التجارية، وملاءمة إطار الاشتراء للأعمال.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٣:

متوسط الحدود الزمنية لعمليات الاشتراء

زاد متوسط مدة دورة الاشتراء فيما يخصُّ المنافسة المفتوحة في مجال الاشتراء المركزي من ٧٥ يوماً في عام ٢٠١٦ إلى ١٠٤ أيام في عام ٢٠١٧، ما يشكِّل زيادة بواقع ٢٨,٢٣ يوماً، وبما يتجاوز بكثير النطاق المستهدف، وهو +/- ١٠ في المائة.[٤]

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٤:

متوسط عدد الشركات التي تقدِّم عطاءات لأيِّ عملية اشتراء في اليونيدو

تراجع متوسط عدد الشركات التي تقدِّم عطاءات لأيِّ عملية اشتراء في اليونيدو من ٤,٣ إلى ٣,٦ في عام ٢٠١٧، أي أقل من العدد ٥ المستهدف.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٥:

تقييم مُرضٍ للعقود ولأداء المتعاقدين

حافظ هذا المؤشر، المتفوِّق أصلاً بنسبة ٥ في المائة على الهدف البالغ ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٦، على اتجاهه الإيجابي حيث سجَّل ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٧.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٦:

نسبة معاملات الاشتراء المستدامة

لا توجد في الوقت الراهن أي علامات في نظام اليونيدو لتخطيط الموارد المؤسسية تتيح الإبلاغ عن المجالات الرئيسية الثلاثة لهذا المؤشر. وسيشمل الحل التقني المقترح إيجاد علامات للنظام في كل مرحلة من

(٤) فيما يخصُّ قيمة المؤشر لعام ٢٠١٧، حدث تغيير في طريقة الحساب. فقد استُغني عن الفترة التي تصل إلى ١٣ يوماً الفاصلة بين تاريخ الموافقة على طلب الاشتراء وتاريخ الموافقة على العقد أو أمر الاشتراء. فقد وُجد أن هذه الفترة تشير إلى أوامر الاشتراء التي تمثِّل تخصيص أموال من أجل استمرار العقود المفتوحة من السنوات السابقة. ولا تنطوي تلك الحالات على أي إطار زمني لتقديم العطاءات، ولذا فقد استُبعدت توخِّياً للدقة. وقد طُبِّق هذا التغيير في طريقة الحساب أيضاً على قيمة المؤشر لعام ٢٠١٦.

مراحل عملية الاشتراء، بما يتيح لنا الإبلاغ، على سبيل المثال، عند تطبيق معايير الاستدامة أثناء التقييم التقني.

‹ مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٧:

نوعية نظام تخطيط الموارد المؤسسية، استناداً إلى استقصاءات الزبائن

ستكون البيانات المتعلقة بهذا المؤشر متاحة عند إنجاز استقصاء زبائن نظام تخطيط الموارد المؤسسية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في صيغته النهائية.

ثانياً- الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١

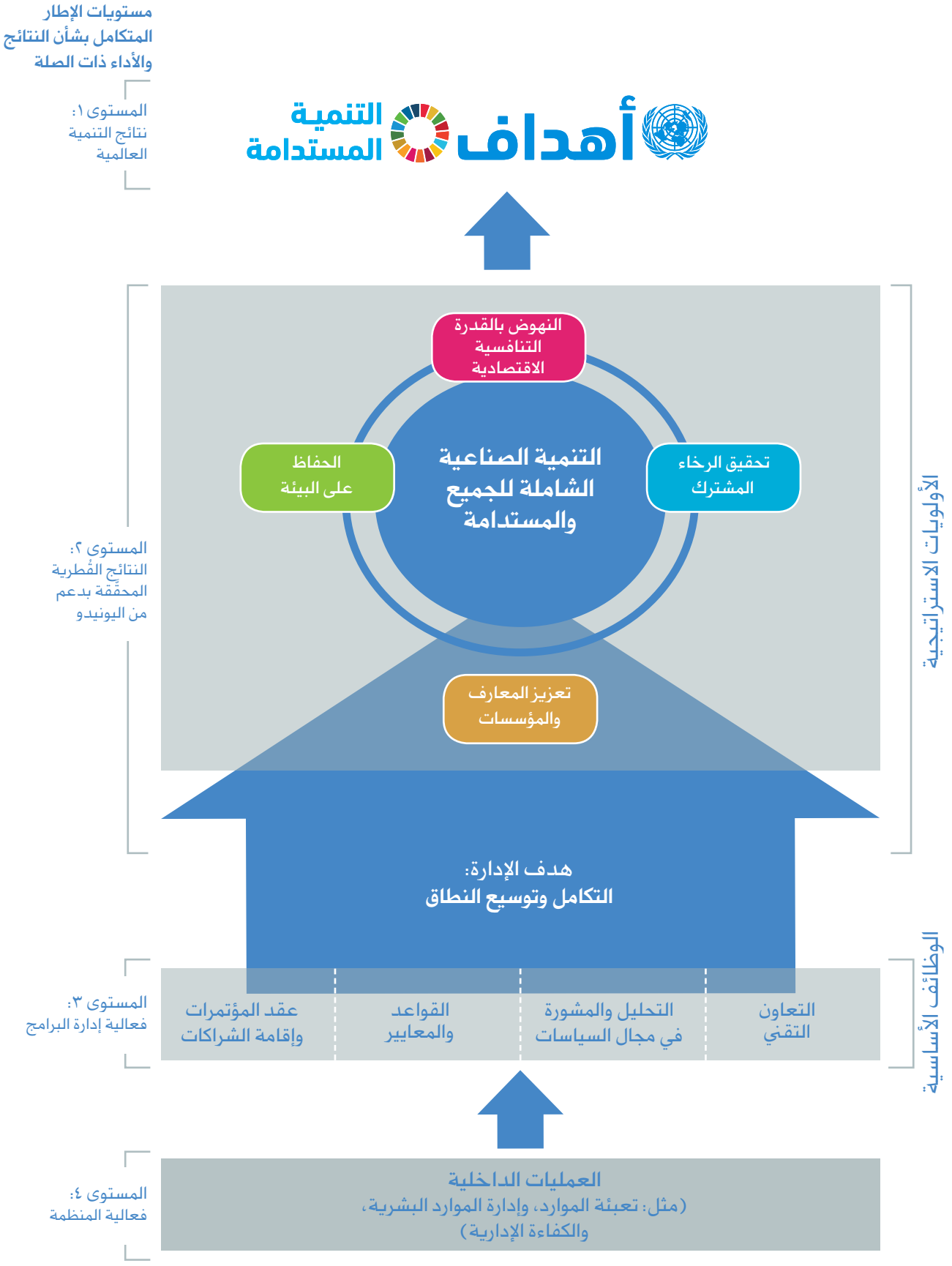

المختصرات

الإطار المتكامل	الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء
الأونكتاد	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيزو	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مجموعة البريكس	البرازيل، الاتحاد الروسي، الهند، الصين، جنوب أفريقيا
اليونيدو	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

هيكل اليونيدو التنظيمي

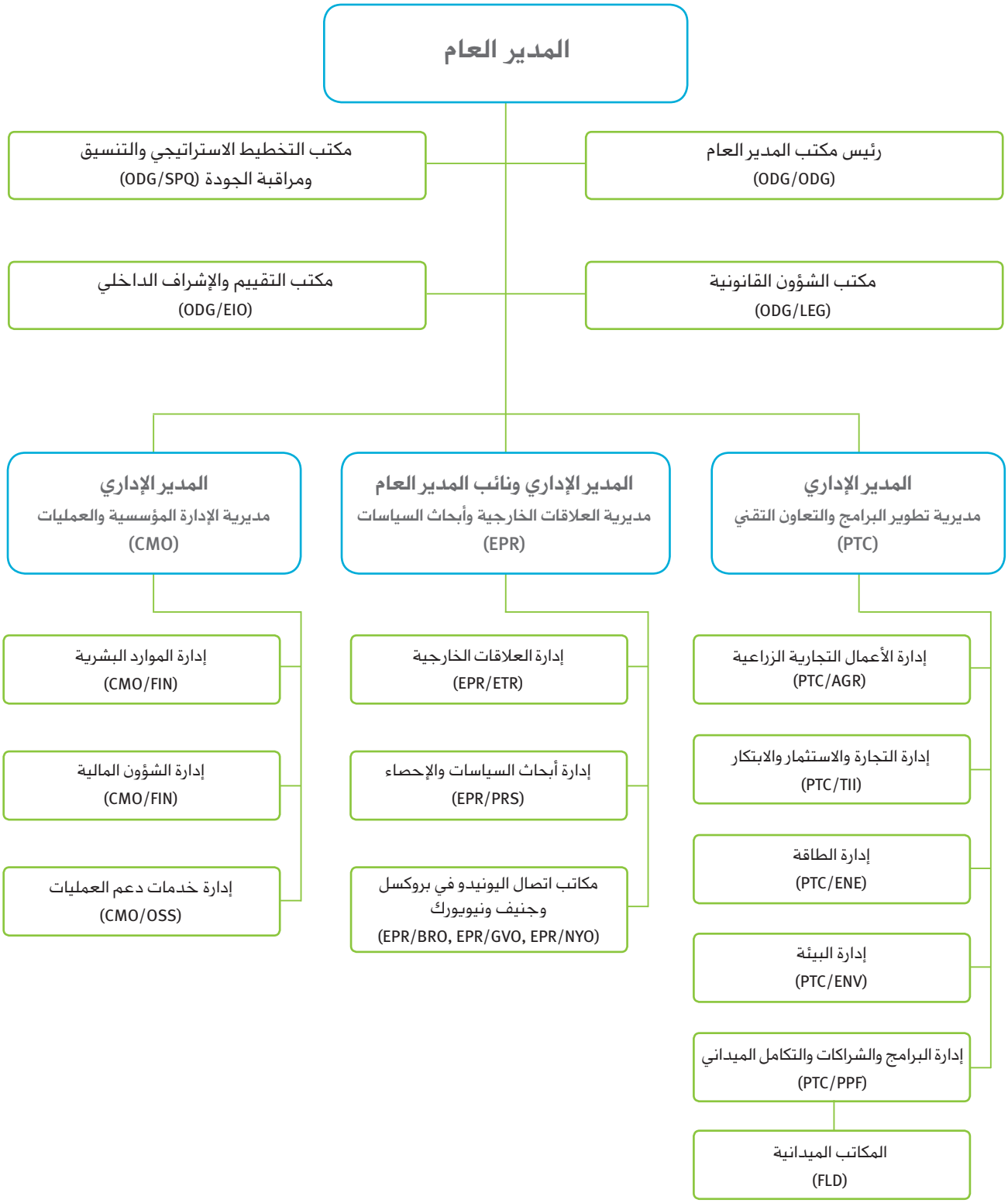

حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٨.

ISSN 1020-7708
IDB.46/2-PBC.34/2

طُبع في النمسا
V.18-01411—April 2018—30

”إنَّ رأيكم فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتدفقات الاستثمارية وتطوير المهارات يتَّسم بأهمية أساسية. فجهودكم يمكن أن تساعد على إحداث التحوُّل الاقتصادي في أفريقيا وفي مناطق أخرى، وعملكم يمكن أن ييسِّر، في سياق تصدِّينا لتغيُّر المناخ، الانتقالَ إلى النمو المتَّسم بانخفاض الانبعاثات الكربونية. فشكراً لكم على التزامكم بضمان تمكُّن البلدان كافة من الاستفادة من النمو الصناعي.“

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو

”يشرِّف حكومة بلدي المشاركة في هذا الحدث، وهي تقرُّ بقيمة الدور الذي تضطلع به منظمات كاليونيدو، ويضطلع به شركاء حكوميون آخرون يسعون إلى العمل مع أفريقيا بشكل وثيق للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في القارة.“

إدغار لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، بمناسبة انعقاد الحدث الرفيع المستوى حول عقد التنمية الصناعية الثالث في أفريقيا، في نيويورك

”في حال استمرارنا في الإنتاج والاستهلاك والرمي على النحو الذي نقوم به الآن، فإنَّ كوكباً واحداً لن يكون كافياً. علينا أن نتجه نحو مجتمع خال كليًّا من الهدر. ذلك أنَّه وراء كل هدر ثمَّة فرصة مهدورة.“

دانيال كاليخا كريسبو، المدير العام للبيئة، المفوَّضية الأوروبية، بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0 Email: unido@unido.org
Internet: www.unido.org